



Picture Source: Flickr.com



جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي مراجعة نقدية للأدبيات

أحمد محمد أبو زيد

جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي

مراجعة نقدية للأدبيات

أحمد محمد
أبو زيد

طالب دكتوراة بكلية العلاقات
الدولية، جامعة سانت أندروز
(اسكتلندا، المملكة المتحدة)

يونيو/حزيران ٢٠١٨

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت






لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

ويُعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني، ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

ملخص

يرى عدد كبير من الباحثين أنّ اندلاع ثورات الربيع العربي كان بمثابة «الولادة الثانية» أو «إعادة بعث» للمنظمات الدولية في المنطقة، نتيجة الفاعلية وحالة النشاط التي انتابت «الجامعة العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي» في التعامل والتعاطي مع الأزمات والنزاعات التي شهدتها المنطقة. لهذا، يقوم الباحث «أحمد أبو زيد» بدراسة مسحية يراجع فيها الأدبيات السياسية التي تطرقت لدراسة هذه المنظمات، وتحديداً «جامعة الدول العربية»، منذ تفجر ثورات الشعوب في البلاد العربية. وتجد الدراسة أنّ هناك إعادة نظر في تقييم أسباب نجاح هذه المنظمات، وفشلها، وفعاليتها، وعجزها، وكذلك اختبار لعملية رصد التغيرات والتحولات والتطورات التي جرت في النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسطي. وتركز الدراسة على تحليل دور المنظمات الدولية في الشرق الأوسط واختباره في إدارة النزاعات والأزمات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، وعلى إثر ذلك، إيجاد محاولات لتفسير أسباب الفاعلية المفاجئة التي انتابت «الجامعة العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي» على وجه الخصوص عقب اندلاع ثورات الربيع العربي.

قائمة المحتويات

2 حول معهد الأصفري في
الجامعة الأميركية في بيروت

4 ملخّص

8 تقديم

12 الاتجاه الأول: الجدل النظري حول
المنظمات الدولية في الشرق الأوسط

- 47** الاتجاه الثاني: جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي
- 79** الاتجاه الثالث: دور منظمة جامعة الدول العربية في صراعات ما بعد الربيع العربي
- 111** الاتجاه الرابع: مستقبل منظمة « جامعة الدول العربية

تقديم

«أول ما يلفت الانتباه في الأزمات الحالية أنها لا تمثل تحديات أو مشكلات تعاني منها هذه الدولة أو تلك، ولا تعكس مجرد صراعات تتورط فيها دولة أو مجموعة من الدول. وإنما تعد تهديدات وجودية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. إن بعض الدول العربية صارت، وربما للمرة الأولى منذ استقلالها، مهددة في بقائها واستمرارها ككيانات سياسية موحدة وذات استقلالية، ذلك أن الأزمات الكبرى التي ضربت المنطقة خلال السنوات الماضية قوضت تماسك ووحدة المؤسسات، بل وهددت السلم الأهلي في المجتمعات»¹

أحمد أبو الغيط (الأمين العام لجامعة الدول العربية)

¹ أحمد أبو الغيط: «طريق الخروج من الأزمات العربية». أراء حول الخليج، العدد ١٣١، (مايو/أيار ٢٠١٨). ص. ٦.

«عاجزة» و«ميتة» و«بلا أنياب» أو «ولدت ميتة» كما وصفت العديد من الدراسات حال «جامعة الدول العربية» وغيرها من المنظمات دون الإقليمية. إلا أنه اندلاع ثورات الربيع العربي كانت بمثابة «الولادة الثانية» أو «إعادة بعث» لهذه المنظمات نتيجة حالة النشاط والفاعلية التي انتابت «الجامعة العربية» و«منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في التعامل والتعاطي مع الأزمات والنزاعات التي شهدتها المنطقة.^٢

في هذه الدراسة المسحية سنحاول التطرق لأهم الاتجاهات النظرية والعملية التي تطرقت لدراسة المنظمات الدولية في الشرق الأوسط العربي، وتحديدًا جامعة الدول العربية، منذ تفجر ثورات الشعوب العربية. وجدت الدراسة أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية سادت هذه الدراسات. الاتجاه الأول هو إعادة النظر في تقييم واختبار أسباب نجاح وفشل، فاعلية وعجز، هذه المنظمات، عبر إعادة اختبار المقولات والأطروحات النظرية التي تعاطت مع هذه المنظمات، خاصةً مع ظهور وتجذر اتجاهات نظرية جديدة في دراسة المنظمات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة. من أهم هذه الاتجاهات النظرية مدخل البنائية المؤسسية الاجتماعية، التي تركز بالأساس

لعلّ الكلمات السابقة للأمين العام لجامعة الدول العربية تمثل أفضل تعبير عن جوهر الأزمة المستفحلة التي تعاني منها المنطقة العربية بكافة فاعليها وأطرافها ومؤسساتها وهيئاتها التنظيمية، ليس فقط منذ اندلاع ثورات الربيع العربي ولكن ربما من قبلها. ولعلّ أكثر المتضررين من هذا الوضع الذي ذكره أعلاه هو جامعة الدول العربية التي تمثّل انعكاسًا لحالة النظام الإقليمي ولوحداته الدولية. فهناك علاقة طردية وارتباطية بين تحسن أوضاع النظام الإقليمي العربي وإطاره التنظيمي والمؤسسي المتمثل بجامعة الدول العربية. فكلما تحسنت أوضاع الأول وزاد استقراره واستقلالته، انعكس ذلك إيجابيًا على حال الجامعة العربية، والعكس بالعكس.

خلال السنوات السبع الأخيرة شهدت الأدبيات السياسية التي تطرقت بالدراسة والتحليل لدور المنظمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، تزايدًا ملحوظًا مقارنةً بالعقد السابق على انطلاق الانتفاضات الشعبية التي تفجرت في العام ٢٠١١. لوظ أن الاهتمام بالجامعة (وبقية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية) قد دخل في حالة من الجمود والتجاهل «المتعمد» منذ حرب احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، حيث تحاشى الدارسون دراسة منظمات

كذلك على وجه الاختلاف بين اللحظة الثورية الراهنة في العالم العربي، ولحظة التحولات الثورية التي شهدتها المنطقة في خمسينات وستينات القرن الماضي، وعلى الرابط بينهما وتداعياتهم على الجامعة. ومن ناحية أخرى يحاول الاتجاه فهم أسرار التحول الذي شهدته طريقة عمل واستجابة هذه المنظمات للتغيرات الجذرية في المنطقة، وإقدامها على اتخاذ قرارات غير مسبوقه في تاريخ الجامعة الممتد لأكثر من سبعة عقود، مثل تجميد عضوية أكثر من عضو، وفرض عقوبات اقتصادية على أعضائها، والتدخل في شؤون أعضائها الداخلية، وتخفيف إجراءات احترام سيادة واستقلالية أعضائها، والسماح للقوى الدولية والأجنبية بالتدخل العسكري المباشر من أجل الدفاع عن الأمن الجماعي العربي، والأهم هو تزايد الاهتمام والتعويل على قيم وأعراف ومبادئ عالمية مثل حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني، ومسؤولية الحماية الدولية، وغيرها من قيم القانون الدولي الإنساني.

الاتجاه الثالث ركز بالأساس على تحليل واختبار دور المنظمات الدولية في الشرق الأوسط في إدارة وتسوية النزاعات والأزمات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، ومدى نجاحها في إقامة السلام، بمعناه الإيجابي (أي تعزيز فرص التعاون والتكامل) وليس السلبي (أي منع اندلاع الحروب)، عبر

على دراسة دور القيم والمعايير والأعراف والهويات، وتأثيرها الجلي على عمل وفاعلية المؤسسات الدولية والإقليمية، فقد اشتمت المدرسة البنائية في جدال عظيم امتد لسنوات مع المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة وإن كان بصورة أقل حدةً وخطاً، حول دور المؤسسات الدولية، وتأثير العوامل غير المادية على طريقة عمل المنظمات وتشكيل هوياتها وسلوكها وطريقة عملها. ومن جانب آخر، ستعين الدراسة سرّ تفرد منطقة الشرق الأوسط بضعف بنيتها المؤسسية ومقاومة بيئتها وتركيبها السياسي والاجتماعي لمحاولات تجذر العمل المؤسسي ومحاولات التكامل الإقليمي المؤسسي مقارنة بغيرها من مناطق العالم، المجاورة لها والبعيدة عنها.

ركز الاتجاه الثاني على رصد التغيرات والتحولات والتطورات التي جرت في النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسطي، وما يسميه البعض «الشرق الأوسط العربي» منذ نشأة «جامعة الدول العربية» في مارس ١٩٤٥، التي تزامنت مع بزوغ النظام «الدولي» العربي (Arab State Sytem) عقب الحرب العالمية الثانية، وعلى أهم التغيرات التي شهدتها المنطقة وكيف أثرت على آليات ووسائل عمل المنظمات الدولية في الشرق الأوسط، وعلى «جامعة الدول العربية» على وجه الخصوص. ويركّز

التي تعاني بما فيه الكفاية، وربما أكثر من أي وقت مضى منذ عقود طويلة.

لقد راعينا خلال هذه الدراسة المسحية ترتيب الدراسات بناءً على معيار الأهمية النظرية والعملية والإسهام الذي يمكن أن تضيفه لحقل الدراسات والاهتمامات حول المنظمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط العربي من جانب، وإفراد المساحة الكافية لعرض الأفكار الرئيسية والتفسيرات الجدية والرصينة التي تقدمها هذه الدراسات لفهم وتفسير دور وتأثير هذه المنظمات في المنطقة، حتى لو طالت المساحة التي سنفردها لبعض هذه الدراسات. من ناحية أخرى، فإن هذه الدراسة تشتبك بصورة نقدية (إيجابية) مع هذه الدراسات التي تم التطرق إليها، من أجل فهم السياقات والأطر والمفاهيم والقيمات، وحتى الانحيازات والتوجهات السياسية وراء بعض هذه الدراسات، وما ينقصها أو يعاب عليها من الناحية المنهجية والمعرفية، بما قد يسهم برأينا في تعظيم حجم الاستفادة من الأدبيات، ويعزز من فهمنا للتطورات الجارية في حقل المنظمات الدولية، في ما يتعلق تحديداً بالمنظمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي لحقت قيام ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٨) على قدر الإمكان، وفي ما تسمح به المساحة المتاحة والمتوفرة لدينا.

التركيز على دور الجامعة في تدعيم وتطبيق إجراءات الأمن الجماعي، وحفظ السلام، والوساطة الدبلوماسية وتعزيز إجراءات الثقة وغيرها من آليات حل الصراع وبناء السلام.

الاتجاه الرئيسي الرابع هو الدراسات التي حاولت تفسير أسباب الفاعلية المفاجئة التي انتابت «الجامعة العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي» على وجه الخصوص عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، وذلك استجابة لدور هذه المنظمات المتعاضم في أزمات وصراعات مثل الصراع في ليبيا وسوريا وغيرها. إلى جانب هذا الدراسات التي تناولت موضوعات مثل مدى أهمية والحاجة لوجود هذه المنظمات من عدمه، تقييم أداء هذه المنظمات، ومحاولات إصلاح الجامعة والمبادرات المقترحة لتفعيل الجامعة، جنباً إلى جنب مع بعض التوجهات التقليدية الشديدة المدح للجامعة ولدورها الإقليمي، أو الشديدة الذم والقبح للمنظمة ووصفها بالعجز والموت والترهل، وغيرها من الأوصاف التي لا تضيف جديداً ولا يمكن الاستفادة منها في تطوير المنظمة وإسداء النصح للقائمين عليها، أو حتى مساعدتهم في التخلص من هذه العيوب. بل على العكس، هي مثالا عن السلبية وأسلوب تكسير المجاديف ونشر روح الانهزامية والسوداوية العدمية، التي بالتأكيد هي آخر ما تحتاجه المنطقة العربية

الاتجاه الأول: الجدل النظري حول المنظمات الدولية في الشرق الأوسط

الخصوص، و«منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية» التي كان لها دورًا حيويًا في بلدان مثل البحرين واليمن وليبيا وسوريا.

يجادل الكاتب بأن هناك علاقة طردية بين فاعلية نشاط المنظمات الدولية في المنطقة العربية وبين نجاح ثورات الربيع العربي. حتى على الرغم من اعترافه بأن الربيع العربي قد تراجع، إلا أن قدرة هذه المنظمات على تدعيم العلاقات الاقتصادية والتعاون وتعزيز التنمية ستظل موجودة. وساهم فشل الربيع العربي وتصاعد قوى الفوضى والاضطراب وتجذرها إلى حد كبير في تراجع ديناميات هذه المنظمات وقدراتها على مواجهة هذه الاضطرابات، وخصوصًا في حالة مثل سوريا، وهو ما ساهم في تراجع الاهتمام بهذه المنظمات بصورة فورية (ص. ٢).

يدّعي المؤلف بأن هذا الكتاب يحاول بقدر الإمكان الابتعاد عن ربط نفسه بالجدل القائم والتحليلات الحالية حول حقيقة أنّ وضع المنظمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط

James Worrall: *International Institutions of the Middle East: The GCC, Arab League, and Arab Maghreb Union.* (New York: Routledge, 2017).

يعتبر هذا الكتاب أحدث ما أنتجته المطابع الغربية حول المنظمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. ففي ظل الاهتمام المنبثق بالمنطقة عقب اندلاع الانتفاضات العربية في العام ٢٠١١، الذي كان - كما يرى المؤلف - بمثابة إعادة الاهتمام واكتشاف المنطقة بوجه عام بدلاً من الاهتمام ببعض قضاياها وموضوعاتها الهامة أو ذات الاهتمام العالمي مثل الصراع العربي الإسرائيلي أو حرب العراق من جانب، وبعيدًا عن شرقة حقل العلاقات الدولية، الذي يرى المؤلف أن دارسيه قد «ألقوا مزيدًا من النار على المنطقة أكثر من الضوء» (ص. ١). من أهم الظواهر أو الجوانب التي جذبت انتباه الدارسين للمنطقة العربية عقب ثورات الربيع العربي موضوع المنظمات الإقليمية وخصوصًا «جامعة الدول العربية» ودورها في الصراع في سوريا على وجه

من البداية يوضح المؤلف أن هذا الكتاب ليس كتابًا عن النظام الإقليمي العربي بقدر ما هو عن المنظمات الإقليمية في المنطقة العربية

من الانغماس في الجدل حول كيف كانت منطقة الشرق الأوسط دوماً «بيئة طاردة ومعادية لتأسيس المنظمات الدولية»، يناقش الكتاب ويحاول فهم لماذا كانت المنطقة كذلك، واختبار ما الذي حققته هذه المنظمات بالرغم من العقبات والمعوقات التي تواجه إنشاء وتطوير المنظمات الدولية في الشرق الأوسط (ص. ٣). وعلى ذلك، فهدف الكتاب هو تقديم واستكشاف المنظمات الدولية الثلاث الرئيسية في المنطقة، وبالتركيز على ثلاث قضايا رئيسية التي تشكل هياكلها الإدارية والتنظيمية، ومناطق عملها الرئيسية وخصوصاً التكامل الاقتصادي والاهتمامات الأمنية والأنشطة الاجتماعية والثقافية، عبر اختبار مدى نجاح أو فشل هذه المنظمات في هذه القضايا الثلاث، من أجل الوصول لتكوين صورة عامة ومتكاملة عن أنشطتها التي يمكن البناء عليها، والمقارنات التي يمكن إجرائها والتحليلات التي يمكن أن يتم التوصل إليها.

قبل الشروع بتحليل وفهم المنظمات الثلاثة، وتحديدًا «جامعة الدول العربية» التي تحتل أكثر من نصف الكتاب، قام المؤلف بعمل عرض موسع للسياقات والأطر العامة والمفاهيم والجدل النظري والمنهجي التي سوف يتم استخدامها والبناء عليها. حيث

مازال «متخلفاً» أو «قيد التطور» مقارنةً بالمناطق المجاورة لها أو بحقيقة أنّ هذه المنظمات ما زالت «مجمدة» أو «معطلة» أو «ميتة». وفي تبريره لهذا النأي، يقول جيمس وراي أن مثل هذه التحليلات تسد الطريق أمام الباحثين وترغمهم على قمع التحليل والبحث عن أسباب «فشل» هذه المنظمات بدلاً من طرح تساؤلات أخرى يمكن أن تفتح أبعاد أخرى لاستكشاف واختبار حال هذه المنظمات (ص. ٣٢). أما منهج هذا الكتاب فيدور حول إلقاء مزيد من الضوء حول أسئلة بديلة عند التصدي لمسائل «نجاح» أو «فشل» هذه المنظمات الدولية، واستكشاف القدرات التي تمتلكها هذه المنظمات للمضي قدماً في مواجهة التحديات المستقبلية التي ستواجهها (ص. ٣).

من البداية يوضح المؤلف أن هذا الكتاب ليس كتاباً عن النظام الإقليمي العربي بقدر ما هو عن المنظمات الإقليمية في المنطقة العربية (ص. ٣)، وهو التداخل والتشويش الذي يقع فيه الكثير من الباحثين في برائته عند التطرق لهذه الموضوعات، وذلك بسبب الطبيعة الداخلية وصعوبة الفصل بينهما. أي أن النظام الإقليمي العربي يتراجع للخلف تاركاً الصدارة التحليلية للمنظمات الدولية باعتبارها «مجرد تعبير عن تقلبات السياسات العربية الواسعة» (ص. ٣). من جانب آخر، بدلاً

بناءً على ذلك، قام المؤلف بتقسيم تاريخ المنطقة من أجل فهم طريقة وكيفية عمل وتطور هذه المنظمات، إلى خمس مراحل رئيسية هي: المرحلة الجينية ١٩١٧-١٩٤٦، التي بدأت في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تأثراً بالأفكار القومية والاشتراكية وزيادة نفوذ الأفكار والتكنولوجيا الحديثة الغربية، والتي ساهمت باندلاع الثورة في العالم العربي (ثورة ١٩٢٣) التي صاحبت سقوط الامبراطورية العثمانية، وصدور وعد بلفور ١٩١٦، وبزوغ القومية العربية من وقتها، وأخيراً بناء الشرق الأوسط الحديث بالصورة التي بتنا نعرفها اليوم (ص. ٨٧). المرحلة الثانية هي مرحلة سنوات التوحيد ١٩٤٥-١٩٥٥ التي شهد خلالها النظام الإقليمي العربي صعود التيارات القومية بشدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتصادم الصراعات بين النظم العربية بعضها البعض بسبب الانقسام الایدولوجي القومي. كذلك فقد كانت هذه المرحلة بمثابة الوهج وذروة القوة الناعمة المصرية وبزوغ دولة إسرائيل التي أصبحت بمثابة المحرك أو قاطرة السياسات الإقليمية، جنباً إلى جنب مع القومية العربية والبحث عن الوحدة التي قادت لتأسيس «جامعة الدول العربية» (ص. ١٠٩). المرحلة الثالثة هي مرحلة ذروة الوحدة العربية ١٩٥٦-١٩٦٦، إذ شهدت المنطقة خلالها تجذر فكرة الوحدة

بدأ المؤلف بالقول إنّ «فهم النظام الدولي (من الدول) والسياسات والعلاقات الدولية لأي منطقة يعتبر حيوي ومحموري في عملية الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط» (ص. ٦). ومن ناحية أخرى، فإن أي محاولة لفهم تطورات المنظمات الدولية في الشرق الأوسط يجب أن تتمحور حول الوعي وإدراك طبيعة النظام الإقليمي العربي والبنّي الاستبدادية لنظم الحكم في هذه الدول التي سيطرت وهيمنت على المنطقة، جنباً إلى جنب مع الخطابات الشعبوية والثقافية والفكرية المعيارية السائدة بين سكان دول الشرق الأوسط والتي تتمحور حول فكرة «الوحدة العربية» (ص. ٧). يلجأ المؤلف من أجل فهم هذه السياقات، للاستعانة بالنهج نفسه الذي اتبعه عالم السياسة «مايكل بارنيت»، الذي قام بتقسيم تاريخ المنطقة بناء على ما يعرف بأداة «التنظيم الزمني الهيكلي» أو «أداة الهيكلية الكرونولوجية»، عبر إجراء مسح كرونولوجي لأهم الفترات التي شكلت نظام الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، لإلقاء الضوء على الفعاليات والأحداث والسمات التي تزوّد القارئ بالخلفيات الملائمة واللازمة لفهم البيئة التي تعمل وتتحرك فيها هذه المنظمات (ص. ٧).

العربية متمسكة بمحاولات الوحدة السياسية المتعددة. كما شهدت هذه المرحلة بزوغ وترسخ زعامة عبد الناصر الإقليمية. من ناحية أخرى، شهدت المنطقة أيضًا زيادة وتيرة التهديدات الأمنية التي تواجه الدول العربية، بدايةً من حرب السويس ١٩٥٦ وحرب الاستقلال الجزائرية والتدخل المصري في اليمن ١٩٥٨ ومحاولة غزو الكويت ١٩٦١ وغيرها، وهو الأمر الذي أدى كما يقول المؤلف، إلى «أمننة» السياسة العربية ولو على الأقل وسط النخب السياسية الحاكمة (ص. ١٠). التحول الآخري الذي شهدته المنطقة هو تزايد الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية المحافظة والغنية (دول الخليج) والنظم الثورية والجمهورية (الفقيرة) وهي الفجوة التي أدت لفشل المشروعات القومية وإفشال التحالفات والتكتلات الإقليمية، وساهمت بإفشال محاولات الوحدة الثنائية ووهن المحاولات لقيام وحدة عربية شاملة (ص. ١١). وكان لابد أن تنتهي هذه المرحلة وحالة «الحرب العربية الباردة» بهذه الهزيمة المروعة في الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧. المرحلة الرابعة هي مرحلة تراجع القومية والعودة للدولة ١٩٦٧-١٩٩٠. مع وجود بذور التراجع حتى في ذروة القومية العربية، رأى المؤلف أنه كان من المحتم أن نجحات الخمسينات لن تحوم (ص. ١٢). هذا التراجع لم يكن شديد الانحدار أو كليًا، إنما كان متدرجًا بدليل أن المشاعر

القومية والقيم العروبية مازالت تلعب دورًا في السياسات العربية حتى اليوم. شهدت هذه المرحلة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ صعود ما يمكن تسميته بـ «الوطنية» وتراجع الشعور «القومي» والتركيز أكثر على التهديدات الأمنية وكيفية منع الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، وهو الأمر الذي أدى لزيادة معدلات التحول والتنافس على القيادة الإقليمية، حتى جاء السادات وعقد صلحًا منفردًا مع إسرائيل. يرى الكثيرون (ومنهم المؤلف) أن هذه الخطوة قضت بالكامل على أهم أسس الفكر القومي العربي، والخاصة بالاعتراف بإسرائيل، والتفاوض معها وإقامة سلام معها (ص. ١٤١٣). المرحلة الخامسة هي مرحلة النظام الإقليمي العربي الجديد ١٩٩٠ - اليوم. فمع تجميد عضوية مصر في «جامعة الدول العربية» وزيادة حدة التنافس الإقليمي وتفاقم حجم المشاكل الاقتصادية، كان طبيعيًا أن تبحث بعض الدول عن بدائل لتحقيق الرخاء والتقارب وتوفير الأمن الوطني. ومن هنا بدأت المنظمات دون الإقليمية بالظهور منذ عقد الثمانينات. من جانب آخر بدأت بعض الأطراف القوية بمحاولات التوسع وملئ الفراغ الاستراتيجي والسياسي في المنطقة نتيجة تراجع الهيمنة المصرية، فدخلت إسرائيل واحتلت بيروت في ١٩٨١، وقام صدام حسين بغزو الكويت ١٩٩٠، وهو الأمر الذي جعل أطروحات «موت الأيديولوجية

أضاف المؤلف ثلاثة مؤشرات جديدة هي: الأول هو الانقسام السياسي بين النظم الملكية والجمهورية، مؤكداً على أن هذا الانقسام لم يكن أبداً مؤقتاً، إذ أن الخلاف بين الأنظمة العربية كان بالأساس حول التحديات الأمنية الناجمة عن الشعور المتجذر بعدم الثقة المتنامي عبر الزمن، وهو الخلاف الذي كان المثبط الأول لمحاولات التعاون والوحدة. من ناحية أخرى، فإن هذا الخلاف كان نتاج التنافس حول قيادة العالم العربي، ولو باستخدام القومية العربية كذريعة لحماية الوطنية. العامل الثاني هو الانقسام الاقتصادي، وقصد به المؤلف تأثير الفجوة بين الدول النفطية (الغنية) الصغيرة الحجم والدول العربية الأخرى الأكبر حجماً والأفقر اقتصادياً، إذ فشلت الأنظمة الاشتراكية في الوفاء بتعهداتها بإقامة الفردوس الأرضي وتحقيق الرضاء، ولم تنجح إلا فقط بتوفير الحد الأدنى من التقدم التكنولوجي والتنموي الذي لم يصد كثيراً أمام الوفرة التي حققتها الاقتصاديات الريعانية لدول الخليج العربية (ص. ١٨). أما العامل الثالث

العربية» تترسخ أكثر وأكثر نتيجة الانقسام الكامل الذي أوقعه صدام حسين بين الدول العربية عندما قام بمحاولة احتلال الكويت، وفشل المنظمات الإقليمية كلها في إيقاف هذا الغزو أو حتى إدارته وتسويته، بالصورة التي جعلت النظام الإقليمي العربي القديم القائم على «وحدة المصير» فعلاً ماضياً لا محل له من الإعراب، وبزوغ نظام عربي جديد قائم على مبدأ «المصالح المشتركة» بدلاً من ذلك (ص. ١٥-١٧).

أما بخصوص السمات العامة لهذا السياق الإقليمي العربي، فإن المؤلف يقول إن النهج السائد حول تحليل السياسات العربية قائم على كيف أن الطبيعة المتغيرة للجدل حول هذه الموضوعات هي التي شكلت اتجاهات العروبة وبالتالي تغيير السياسات الإقليمية، وهذه المحددات هي «مقاومة الاستعمار، ومقاومة التغريب ومقاومة الصهيونية»، كما استخدمها مايكل بارنيت في كتابه المرجعي «الحوار في السياسات العربية» (ص. ١٧). إلى جانب هذه المؤشرات،

إن الطبيعة المتغيرة للجدل هي التي شكلت اتجاهات العروبة وبالتالي تغيير السياسات الإقليمية

العلاقات الدولية في دراسة المنظمات الدولية مثل الواقعية والبنائية المؤسسية الاجتماعية، وما أسماه بالمنهج المحدد (Specific Approach) الذي يشمل محاولة تجسير الهوة بين الحقائق الإقليمية ونظريات العلاقات الدولية، وتحديدًا منهج «محمد أيوب» الذي يركّز على أدوار محددة مثل بناء الدولة على أمن واستقرار دول العالم الثالث، أي دور القيم والأعراف الخاصة بالسيادة وغياب البنى الديمقراطية من جانب، ومنهج «فريد هاليداي» الذي حاول عبّره الدمج بين الأيديولوجية ونظرية العلاقات الدولية والحقائق السياسية من أجل التنظير للمنطقة العربية (ص. ٢٤). في ضوء هذه المنهجية يحاول الكتاب تقديم أجوبة عن مجموعة من الأسئلة مثل: إلى أي مدى تتشابه المنظمات الدولية في العالم العربي وتستقل عن البيئة الإقليمية؟ وكيف أسهم ذلك في تقييد عملية نشأة وتصميم هذه الوكالات؟ ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المؤسسات؟ ما هي أهم إنجازات هذه المؤسسات؟ وإلى أي مدى تطورت وتغيرت هذه المنظمات عبر الزمن (صص. ٢٢-٢٣)؟ على هذا الأساس فإن هذا الكتاب لا يهدف كما يجادل المؤلف، لقياس مسألة نجاح أو فشل المنظمات الدولية في الشرق الأوسط بقدر ما هو بالأساس دراسة للمنظمات الدولية في الشرق الأوسط في سياق المنظمات الإقليمية

فهو الأمن الداخلي، حيث يقول المؤلف إن هذا الموضوع كان عاملاً مساعداً على تقليل محاولات ومساعي تحقيق الآمال والأحلام القومية العروبية وتحويلها لواقع ملموس. فمع تزايد الميول التسلطية للنظم العربية وتناقض قدراتها على الالتزام بالوعود التي قدمتها لمواطنيها المتزايد عددهم يوماً بعد يوم، أصبحت هذه النظم أكثر اهتماماً ببقائهم ونجاتهم من الانقلابات والانتفاضات الشعبية، خاصةً مع توتر الأوضاع الإقليمية، والمخاوف الداخلية المندمجة مع إدراكات التهديدات الخارجية، التي تسهم في تقليل القومية العربية لتصبح فقط مجرد تعبير بلاغي ولفات سياسية في أفضل الأحوال (ص. ١٨).

أما بخصوص المنهجية، فقد فضّل المؤلف استخدام أكثر من مقارنة نظرية، معللاً ذلك بالقول إن الجمع بين المناهج المختلفة من أجل دراسة المنظمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط يوفر للباحثين مجموعة من الأدوات المناظير التي تسمح باختبار منظمات مثل «جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» واتحاد المغرب العربي»، وإلقاء الضوء على مجموعة من العمليات المختلفة والمدخلات التي تشكّل هذه الهيئات داخلياً وخارجياً (ص. ٢٠). استخدم المؤلف نظريات

جامعة الدول العربية

يرى المؤلف أن نشأة «جامعة الدول العربية» كانت متأثرة بعدد من العوامل الإقليمية ومنها الحرب وصعود القومية العربية وانتشار مشاعر مقاومة الاستعمار ورغبة الزعماء العرب في إيجاد طريقة لحماية وتعزيز سيادة دولهم وسلطتهم على هذه السيادة. وهو الأمر الذي جعلها تتشابه تمامًا مع تكوين ومبادئ الأمم المتحدة، وتحديدًا مجلس عصبة الأمم ومجلس الأمن (ص. ٣٧-٣٨)، حيث كان النقاش وقت تدشين الجامعة حول السبل المتاحة لتحقيق الوحدة العربية، وإذا كان سيتم دمج الدول العربية لإقامة «دولة عربية متحدة»، وهو الاتجاه الذي مال للتركيز على مجموعة محددة من الدول التي كانت مرعبة بهذا الاتجاه. أما الاتجاه الثاني الذي قادته دول مثل مصر واليمن والسعودية فقد رأى مناصروه محاولات الوحدة الرسمية بين الدول العربية مفعمة بالتحديات والصعوبات التي لا تستحق عناء المحاولة. وكان على رأس هذا الفريق مصطفى باشا النحاس، رئيس الوزراء المصري، الذي كان يؤمن بأن حماية سيادة الدولة هي أكثر الأهداف التي يمكن ويتوجب تحقيقها في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية (ص. ٣٨-٣٩).

للنظام الإقليمي العربي والبيئات الاقتصادية والأمنية والسياسية للشرق الأوسط (ص. ٢٣-٢٧).

عبر فصول الكتاب الأحد عشر، قام المؤلف بدراسة ثلاث منظمات إقليمية عربية بصورة تفصيلية بناءً على نموذج تحليلي موحد. لهذا، شرع أولاً بتحليل ومناقشة بنية المؤسسة التنظيمية وتتبع عملية تطورها منذ النشأة وحتى اليوم، حيث يتم مناقشة الأسس التي قامت عليها هذه المنظمات، ودورها والغاية من وراء إنشائها، ثم البنى والتركيبات التنظيمية والإدارية. ثانيًا، تطرقت الدراسة إلى دور هذه المنظمات في مجال السلام والأمن، وذلك عبر مناقشة وتحليل أدوارها وتركيبها، ثم مراجعة سجل المنظمة في هذه المسائل والقضايا، وأخيرًا تقييم دور هذه المنظمات في قضايا السلام والأمن. ثالثًا، ناقش الكتاب دور هذه المنظمات في قضايا أو مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومراجعة سجلها وتقييم أدائها في هذه المجالات. أخيرًا، أبرز المؤلف المشاكل والعقبات والتصورات المستقبلية لهذه المنظمات في القرن الحادي والعشرين من خلال مقارنة إنجازاتها ومعوقات عملها، وتساءل عن مستقبل هذه المنظمات وفق التصور النظري الذي قام الكتاب باتباعه.

مجالات التعاون التي قد تتطلب تقييد السيادة الوطنية، وهو الأمر الذي يجعل التوازن بين ما يسمى بـ «الإجراءات» التي ذكرها الميثاق، وبين «البنى والهيكل» الإدارية والتنظيمية للجامعة يميل لصالح الأولى على حساب الأخيرة، وهو ما دفع بالبعض للقول إن الجامعة «صممت لتفشل» في إنتاج أو الوصول لأقل نوع من التكامل أو التعاون الواسع النطاق الذي قد يؤدي لإضعاف سلطة النظم السياسية المحلية، على حد قول «بارنيت وسولنجن» (ص. ٤٣)، نظرًا للتداخل الشديد بين الآليات الإقليمية والمحلية في المنطقة، التي أدت لتقييد قدرات الجامعة لتحقيق الطموحات النبيلة التي سادت لغة القادة السياسيين في المنطقة، وتماشياً مع الآمال العريضة والسقف المرتفع من الأمل التي تم ذكرها في ميثاق الجامعة (ص. ٤٣)، وهو ما جعل المؤلف يصفها بأنها في ظل إنجازاتها المحدودة تصبح مجرد «ضجيج بلا طحين» (ص. ٤٣).

يقدم المؤلف تفسيرًا آخر لفشل «جامعة الدول العربية»، حيث يرى أن فشل هذه المنظمة ليس بسبب بنيتها التي صممت للفشل كما يروج البنائيون، وإنما يرجع بالأساس لميثاقها والاتفاقيات والمعاهدات التأسيسية وطريقة صياغتها وتصميمها، التي تعتمد على ما أسماه «التجمل المؤسسي المتقن»

قامت الجامعة على عدد من الأسس والمبادئ التي مازالت مستقرة حتى اليوم في الحفاظ على التكامل العربي تحت مظلة منظمة واحدة، مثل تسوية النزاعات بين الدول العربية بطرق سلمية، وتركيز أنشطة الجامعة على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتدشين الهياكل الإدارية والمنظمات الفرعية والمتخصصة التي تهتم بتسريع وتيرة التعاون العربي البيئي (ص. ٣٩). أما بخصوص الغاية من وراء انشاء «جامعة الدول العربية» فقد كانت «وسيلة» لحماية سيادة الدول الأعضاء فيها، والتحرك قدمًا نحو «إشباع» مطالب وآمال الشعوب العربية في الوحدة العربية وقتئذٍ وحتى اليوم، كما ذكرت في الميثاق (ص. ٤٢-٤١). وسعت الجامعة إلى تقريب العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق النشاطات السياسية التي من شأنها تقريب وجهات النظر فيما بينها وتؤدي لحماية وصيانة استقلال هذه الدول وحفظ سيادتها ورعاية مصالح الدول العربية، مع مراعاة خصوصية وطبيعة كل دولة منها (ص. ٤٢) وتدعيم التعاون في مجالات الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والصحية والاجتماعية.

نظرًا، يرى المؤلف أن غايات الجامعة تتعارض مع تشديد المنظمة على مسألة السيادة الوطنية وسعيها في ذات الوقت على توسيع

أنّ الجامعة لم تحرم الدول الأعضاء فيها من السعي نحو تحقيق مصالحها الخاصة، بشرط عدم إضرار مصالح الدول الأخرى وحققها في الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع دول أخرى خارج المنطقة دون أن يعني ذلك إلزام بقية الأعضاء الآخرين بها. يظهر هذا الأمر التناقض الشكلي بين دعاوي الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز سلطات الدولة المدنية، وتشديد ميثاق الجامعة ومعاهداتها على السعي نحو تعظيم التعاون، بما يتسبب بإعاقة مساعي التعاون والتكامل الإقليمي، وفي بزوغ العداوات والتوترات بين الدول العربية وبعضها البعض من جانب، وبين الدول العربية والجامعة من جانب آخر (صص. ٤٦-٤٧).

يتحدث المؤلف بعد ذلك عن البنى التنظيمية الرئيسية للجامعة، وهي المجلس الأعلى للجامعة، مركز السلطة الحقيقية في المنظمة الذي يتوقف نجاحه فقط في حال وجود الاهتمام والشغف بالمبادرات والرغبة في التحرك من جانب مجموعة من الدول (ص. ٤٨)، إلى جانب المجلس الأعلى للجامعة الذي يمثله رؤساء الدول فقط. تحتوي الجامعة كذلك على اثني عشر مجلساً فرعياً يضم الوزراء العرب في مجالات مثل الشباب والرياضة، والصحة، والداخلية، والعدل، والسياحة... وغيرها (صص. ٤٨-٤٩). الهيكل الإداري الآخر هو الأمانة العامة

(ص. ٤٤) والتي تمنع موظفي المنظمة من القيام بمهامهم وأدوارهم المأمولة منهم والمطلوب إنجازها. وهو ما يراه المؤلف جلياً في بنية الجامعة الإدارية والتنظيمية وفي الإطار الواسع للميثاق الذي تعمل هياكل الجامعة في نطاقه، حيث تبدو جامعة الدول العربية اليوم وكأنها تتمحور حول الشكل شبه الكلاسيكي للمنظمات الدولية التي تدور في فلك الدولة القومية. وهو ما يمكن معه الادعاء بأن الجامعة ذاتها تتحول مع الأيام لتكون صورة أو مجرد انعكاس للدول العربية ذاتها. فالميثاق الأساسي الذي وُضع للجامعة كان أكثر بساطة ومرونة ويعكس اهتمامات الدول المؤسسين لها، إذ كان قائماً على رفض القرارات التي يتم رفضها من جانبهم أو جبر الدول الأخرى عليها. بينما بعد سنوات من الترهل وعدم التطور، أصبحت الجامعة تضم عددًا كبيراً من الهيئات والوكالات ومجالس منفصلة (حوالي ١٢ مجلس وزاري) تتعامل مع مسائل شتى ببيروقراطية مملّة وعاجزة (ص. ٤٤).

أيضاً، وفيما يتعلق ببنية الجامعة وتأثيرها على طريقة وفاعلية عمل الجامعة، يرى المؤلف أنّ هناك تناقضاً بين ما تقوله الجامعة وما تفعله وما هو مطلوب منها من جانب ثالث. فبينما تقرر المادة رقم (١٩) من الميثاق

والبعض الآخر منها بدأ واعدًا مثل لجنة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وما لبث أن تراجع دورها وتأثيرها مثل بقية هيكل الجامعة (ص. ٥٠). أما بخصوص القمم العربية التي تحولت هي الأخرى لهيكل إداري مبتكر ومؤثر منذ العام ١٩٦٤، فقد بدأت بالانعقاد كل عامين، ومنذ العام ٢٠٠٠ أصبحت تعقد سنويًا. ولكنها أيضًا بدأت تتراجع من كونها منتدى بديل لتنسيق السياسات، مما أدى لتهميش وتجاهل بقية هيكل الجامعة التنظيمية. حتى مع الاعتراف بأن رئاستها تتمثل في قادة الدول العربية، لم تنجح في كثير من الأحيان في تقديم أو إنجاح المبادرات والسياسات الطموحة التي قدمتها الأمانة العام وغيرها (ص. ٥١). أما بخصوص «هيئة البرلمان العربي» التي دُشنت في العام ٢٠٠٧ فإن جذورها ترجع لخمسينات القرن الماضي. ويرجع السبب وراء فشل اقامتها خلال كل هذه العقود إلى أنّ الكثير من الدول العربية كانت قلقة ومتخوفة من تأثير وتداعيات فكرة التمثيل المباشر وكيف يمكن أن تؤثر على التوازنات داخل الجامعة نفسها (ص. ٥١). وحتى الآن - وفقًا للكاتب - لا توجد نية لانتخاب أعضاء البرلمان بصيغته الحالية، بصورة مباشرة، وبدلاً من ذلك يتم اختيار أربعة أعضاء من كل برلمان وطني في الدول الأعضاء ومن المجالس الاستشارية عبر الوطن العربي. ويعقد البرلمان جلساته مرتين في العام، عبر دورتين

للجامعة، التي تضم حوالي ١٠٠٠ موظف، وهو ما يجعل من «جامعة الدول العربية» منظمة صغيرة الحجم مقارنةً بمنظمة الأمم المتحدة (٤٠ ألف موظف حول العالم) أو الاتحاد الأوروبي (٤٦ ألف موظف). والسر وراء هذا العدد الصغير من الموظفين مرجعه الرغبة في تقييد الأقسام الإدارية أو المكاتب التمثيلية بالنيابة عن الدول الأعضاء، إلا أنه ورغم صغر هذا العدد فقد نجحت الأمانة العامة في القيام بالكثير من المهام الناجحة بموارد شحيحة ونادرة (ص. ٤٤)، رغم الضبابية في تحديد مهام وأدوار الأمين العام للجامعة العربية، وذلك بسبب عدم وضوح مسؤوليات ومهام هذا المنصب والإدارة في الميثاق التأسيسي للمنظمة. ومع ذلك فقد لعب عددًا ممن تولوا هذا المنصب دورًا مهمًا وحيويًا في تاريخ المنظمة وتولوا الدعوة لإصلاح الجامعة وتطويرها مثل «عمرو موسى» و«نبيل العربي».

تحدث الكاتب أيضًا عن اللجان التخصصية التي أنشأتها الجامعة طبقًا للمادة الرابعة من الميثاق، والتي تخوّل إنشاء هذه اللجان في كافة مجالات التعاون المذكورة في المادة الثانية من الميثاق. ومهمة هذه اللجان الأساسية هي تولى الشؤون القانونية الداخلية للجامعة (ص. ٤٩). ومع ذلك فالكثير من هذه اللجان ما زال مجرد لجان «صورية» أو «رمزية»

يناقش المؤلف سجل جامعة الدول العربية في الأزمات والنزاعات المسلحة التي قامت بين الدول الأعضاء فيها بدايةً بأزمة العراق - الكويت ١٩٦١، ثم الحرب الأهلية اللبنانية وقيام الجامعة بإرسال قوات حفظ السلام هناك، التي تحولت لقوات احتلال سوري للبنان، حيث كانت القوات السورية تشكل حوالي ٨٠% من حجم قوات حفظ السلام العربي (ص. ٦١-٥٩). كذلك يطرح كيف أدى خروج مصر من المعادلة والجامعة والنزاع الشديد على القيادة والهيمنة في المنطقة، إلى إقصاء الجامعة وعجزها التام عن إدارة أي نزاعات خلال عقدي الثمانينات والتسعينات (ص. ٦١) وهو الأمر الذي فاقمه عدم رغبة أو تشجيع الدول العربية على دعوة الدول العربية للتدخل. كذلك يتطرق المؤلف لدور الجامعة في الصراعات خارج نطاق الوطن العربي كما حدث في الفلبين عندما تدخلت الجامعة لحفظ السلام بين الحكومة الفلبينية وجبهة المورو (ص. ٦١) أو في الأزمات والصراعات غير العسكرية والقيام بأنشطة سياسية عابرة للحدود مثل قيامها بمراقبة الانتخابات الرئاسية في الجزائر ١٩٩٥ ثم في موريتانيا وجيبوتي ولبنان والعراق والسودان وتونس بحلول العام ٢٠١٠ (صص. ٦٤-٦٣).

برلمانية تدوم كل واحدة منها لمدة شهرين، تبدأ في مارس وتنتهي في سبتمبر من كل عام (ص. ٥١).

أما بخصوص دور الجامعة في قضايا السلام والأمن في المنطقة العربية فإن المؤلف يبدأ بإنكار دعاوي القائلة إن منطقة الشرق الأوسط هي واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابًا وإنها منطقة حروب بالنظر إلى سجل الصراعات التي وقعت فيها مقارنة بمناطق العالم الأخرى. كذلك يشكك المؤلف في الدور الهش والمعدوم للجامعة في الصراعات التي وقعت في المنطقة إلى الحد الذي وصل فيه لوصفها بأنها منظمة «بلا انياب» أو «مثيرة للشفقة»، حيث يرى أن كلا الدعوتين غير منصفتين أو حتى صحيحة أو تعكس القدرات والغايات الحقيقية لـ «جامعة الدول العربية» (ص. ٥٧)، وأن الحديث عن الجامعة بهذا الشكل يعكس تفكيرًا بالتمني عما «يتوجب» على الجامعة القيام به، بغض النظر عن المقيدات الإقليمية والدولية التي يفرضها اختلال توازن القدرات والقوة. فالجامعة ودورها على المساعدة لا يتوقف فقط على رغبات الدول الأعضاء فيها، والتي تصورها بأنها قادرة على القيام بما يفوق قدراتها وقدرتها على مواجهة هذه المعوقات (ص. ٥٧).

يصل المؤلف إلى تقييم دور الجامعة في قضايا السلام والأمن للقول إنه يجب علينا عدم نسيان أنّ الحكم على دور الجامعة يجب أن يكون بناءً على دورها الحقيقي والرسمي في الصراعات، وفي ضوء المحدودية والقيود الجلية التي تعاني منها الجامعة والمفروضة عليها من قبل الدول الأعضاء فيها. وهو الأمر الذي يوجب فقط الحكم أو تقييم هذا الدور في ضوء السجل الرسمي لتدخلاتها في النزاعات ومراعاة أنها لا تمتلك أي شرعية للتدخل في صراعات الدول العربية مع غيرها من الدول غير العربية داخل منطقة الشرق الأوسط (ص. 164). كذلك يقرر الباحث أن محدودية هذا الدور يرجع بالأساس لـ «موت القومية العربية» وشعاراتها التاريخية الثلاثة (لا اعتراف، لا صلح، لا سلام) مع طرح المبادرة العربية وحيازتها على اجماع الأعضاء في الجامعة (ص. 164، 170). وثالثاً يرى المؤلف أنّ تحول الجامعة لتكون بيدق في أيدي الدول أو التحالف الأقوى فيها، أسهم في تحويلها لأداة لتوفير وحيازة الشرعية على بعض السياسات والدفع بفعالية الجامعة، وهو الأمر الذي أدى في رأيه لتجديد روح ونهضة الجامعة التي وقعت خلال السنوات الأخيرة، وهي النهضة التي يعترف بأنها لم تكن رمزية وحسب (ص. 170). كذلك يرى المؤلف أنّ تراجع الالتزام بقرارات إصلاح الجامعة ساهم في تقييد دورها في هذه القضايا، وحتى بعد انشاء بعض المقترحات والبدائل التي كان يأمل أن تدفع بالجامعة للأمام وتزيد من قدراتها وفعاليتها، مثل «مجلس السلام والأمن العربي» (APCS). إلا أنّ قدرات الجامعة ذاتها مازالت مكبلة بعجز أعضائها وترددهم في القيام بإجراءات وتغييرات يمكن أن تسهم في توفير الحماية التي تم ذكرها في الميثاق. باختصار، يقول المؤلف إنّ «لعنة جامعة الدول العربية تكمن في أعضائها بالأساس» (ص. 170). أخيراً يشير المؤلف إلى هشاشة وعدم جدية الدعاوى لإنشاء قوات عربية مشتركة تدعم وتعزز من دور الجامعة، ويرى أنه مهما كانت المقترحات والبدائل المقدمة «ممتازة على الورق» إلا أنها ستظل مربوطة بالميثاق وتقلبات الديناميات الإقليمية. بمعنى أن الجامعة بالتأكيد لها دور

إنّ الطبيعة المتغيرة للجدل هي التي
شكلت اتجاهات العروبة وبالتالي تغيير
السياسات الإقليمية

كما سبق الذكر، إنَّ أحد أهم مشاكل «جامعة الدول العربية» هو تعثر محاولات الإصلاح. فالكثير من المبادرات كانت لديها قدرة على فتح باب الأمل لتفعيل الجامعة وتنشيطها مثل «إعلان تونس ٢٠٠٠»، الذي دعا لإجراء عدد من التغييرات التي كانت بالتأكيد ستصب في مصلحة الجامعة مثل ضرورة تغيير الميثاق الأساسي للجامعة، وتطوير آليات وطرق عملها، وتحديث وكالاتها التخصصية بناءً على المبادرات التي تقدمت بها الدول العربية المختلفة والأفكار التي تقدمت بها الأمانة العامة والهادفة إلى إصلاح الجامعة بناءً على أساس ومنهج متوازن ومتدرج. كما دعى الإعلان للتركيز على قضايا مثل الفقر والبطالة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم وحقوق الإنسان والشباب وحقوق المرأة وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني (ص. ٩٤). للأسف الشديد فشل «إعلان تونس» في تحقيق أهدافه المرجوة، ليس فقط لكونه كان مجرد استجابة للضغوط الأمريكية على المنطقة لنشر الديمقراطية، ولكن لأنه بالأساس كان يفتقد لأية ميكانيزم أو آلية لتنفيذه. وكم كان عجيبيًا وغريبًا أنَّ النظم الني وافقت تمامًا على كل ما جاء في الإعلان لم تبدي أي رغبة حقيقية لدفعه للتنفيذ على أرض الواقع، كونه

في قضايا الأمن والسلام الإقليمي، إلا أنَّ هذا الدور سيظل دائمًا ومحصراً، ومع ذلك، وطبقاً للظروف الملائمة، يمكن أن تكون ذو فائدة (ص. ٦٦).

أما بخصوص مشاكل جامعة الدول العربية، فيرى المؤلف أنَّ هناك صعوبة في كيفية قياس تقييم أداء «جامعة الدول العربية» بوجه عام، وأنَّ الطريقة الأفضل للقيام بذلك هي اختبار العوامل الداخلية والخارجية لتقييم انجازات هذه المنظمة (ص. ٩٣). فالجامعة في سياق القرن الحادي والعشرين باتت محاطة بعاملين أو بمتغيرين رئيسيين هما، بزوغ التجمعات الإقليمية الفرعية مثل «مجلس التعاون الخليجي» و«اتحاد المغرب العربي». وعلى الجانب الآخر نرى وفاة القومية العربية منذ حرب الخليج ١٩٩٠، وأنَّ القيم التي تسود الآن في المنطقة هي لغة المصالح فقط، وهو ما جعل الفعالية والنشاط محصورة بالمنظمات القائمة على هذه المبادئ مثل «مجلس التعاون الخليجي»، الذي بات في رأي المؤلف المنافس الوحيد للجامعة بفضل عضويته المقيدة والحصريّة والقدرات الاقتصادية والمالية الضخمة المتوفرة للدول الأعضاء فيها (ص. ٩٤).

«انجازات مهمة» تم إهمالها من قبل الغالبية العظمى من دارسي المنظمات الدولية في الشرق الأوسط (ص. ٩٥). كذلك يجادل المؤلف بأن نجاح المنظمة في البقاء والحفاظ على الثبات الهيكلي المؤسسي لها ساعدها لحد كبير في تعزيز جهودها لتوطيد العلاقات السلمية والتعاونية وجهود التكامل الإقليمي (ص. ٩٦).

إن الدراسات التي تركز على فشل منظمة «جامعة الدول العربية» تخطيء عندما توصفها بالفشل بناءً على مقارنات ظالمة وتوقعات غير واقعية أو حتى بناءً على تصورات نظرية فقط، وهي المداخل والتصورات التي تركز فقط على جانب واحد من الصورة، وتقول بحتمية إن «التركيز على دراسة الجامعة والنظر إليها فقط باعتبارها منظمة تركز حصرياً على كل ما يتعلق بالتعاون والبيروقراطية يعطي أفكاراً وصورة مختلفة عن الجامعة، بما يجعلها ليست فاشلة بقدر ما أنها تسعى للتطور وللإحراز تقدم رغم كل التخوفات والشكوك السائدة حولها» (ص. ٩٦).

بالأساس كان سيني من وضع الجامعة ككيان يمكن التحكم به واستخدامه كأداة في أيدي الدول الأقوى في المنظمة (ص. ٩٥).

يعيب المؤلف كذلك على الأدبيات الحالية حول جامعة الدول العربية أنها تركز حصراً على مجالات فشل الجامعة والمعوقات التي تفرضها عليها البيئة الإقليمية. وهذه الدراسات على الرغم من أهميتها في تشكيل قدرات الجامعة التي تجعلها تتقدم وتستطيع تحقيق أهدافها، إلا أن المؤلف يقول إنه غير كافي. والبدائل الذي يقترحه هو التركيز على الإنجازات التي حققتها المنظمة رغم كل التشكيكات في قدراتها، وبأنه على الرغم من أن هذه الانجازات صغيرة ووظيفية (تنظيمية) وغير بارزة إلا أنها مازالت موجودة وحقيقية، مثل دور الجامعة في تطبيق إجراءات الأمن الجماعي وحفظ السلام وفي مجال التعاون الاقتصادي، وبالتأكيد فإن مجال نجاح الجامعة الأكبر في مجال التعاون الثقافي والاجتماعي والتعليمي. كل هذه الانجازات في رأي المؤلف تعتبر

**الأدبيات الحالية حول جامعة الدول العربية
أنها تركز حصراً على مجالات فشل الجامعة
والمعوقات التي تفرضها عليها البيئة الإقليمية**

في الربيع العربي كان إعادة أحياء «جامعة الدول العربية» كمنتدى أمني إقليمي، وعودها (جنبًا إلى جنب مع منظمة «مجلس التعاون الخليجي») على الساحة الدولية بسبب تدخلها الإنساني في نزاعات مثل سوريا وليبيا. وهو ما استدعي في رأيه دراسة الدوافع والمحركات التي دفعت بهذه المنظمات للتدخل بالرغم من الدعاوي الراسخة التي توصفها بالمحافظة (ص. ١٥٨). وفي سبيله للقيام بذلك قام المؤلف بدراسة الديناميات والآليات وراء هذا التوجه الجديد للأمن الإقليمي الذي حكم المنطقة فيما بعد ٢٠١١، واختبار تأثير وأهمية هذه المنظمات باعتبارها أهم القوى والفاعلين في المنطقة.

مع تحول الثورات الشعبية المسالمة إلى انتفاضات مسلحة بسبب رد الفعل العنيف والمسلح من جانب السلطات الرسمية، وما صاحب ذلك من استخدام مكثف ووحشي للقوة المسلحة ضد المدنيين، عوامل دفعت «جامعة الدول العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي» للتدخل من أجل حماية المدنيين، وهو التدخل الذي كان له عواقبه وتداعياته المهمة على المنطقة وعلى العلاقات الدولية بشكل عام (ص. ١٥٩). ويجادل البعض بأن هذا التدخل لم يكن سوى انعكاسًا لرؤية ومصالح دول بعينها في المنطقة، هي التي قادت

أما بخصوص مستقبل الجامعة، فيرى المؤلف أن هناك معسكران حول هذا الموضوع. معسكر المتفائلون الذين يرون أن الجامعة باتت لها غاية جديدة أو محدثة تتمثل في التركيز على مسائل أكثر عملية، ومصممة خصيصًا لتحسين أحوال العرب وعلاقاتهم المشتركة والخارجية. وهو المعسكر الذي بزغ عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، وتراجع زخمه الآن في ظل تردّي الأوضاع الإقليمية. أما المعسكر المتشائم، فيرى أنصاره أن شيء لم يتغير حتى بعد الربيع العربي. فالصراعات والنزاعات الطائفية مازالت حاضرة، والاستبداديات العربية يبدو أنها تنتعش من جديد بما يجعل مستقبل المنطقة (وليس المنظمة فقط) كئيب ومزعج ومميت (ص. ٩٦). ورغم كل ذلك، يرى المؤلف أن هناك ضرورة ملحة للتمسك بتواجد «جامعة الدول العربية»، حتى ولو لتحقيق أهداف وانجازات وظيفية، وإن تطلب ذلك حتمية إصلاحها من جانب، والاعتراف بأن هذه المنظمة ما هي إلا أداة تعاون فقط عندما تسمح لها الظروف بذلك، ويجب ألا يتم تحميلها أكبر من طاقتها. ففي ظل الأوضاع الراهنة في المنطقة ربما تكون منظمة «مجلس التعاون الخليجي» هي الأفضل والأقدر على قيادة المنطقة العربية الآن أفضل من «جامعة الدول العربية» (ص. ٩٧).

«جامعة الدول العربية» بعد الربيع العربي
يعترف الكاتب أن أحد أهم الجوانب المشرقة

تونس ليست بعيدة عن موضوع هذه القمة. فالروح العربية قد كسرت بفعل الفقر والبطالة والركود العام... فالمشكلة السياسية الأساسية لم يتم حلها، وهو ما دفع بالأغلبية من المواطنين العرب للشعور بالغضب والكبت غير المسبوق». واختتم كلمته بالتحذير بأن «الثورة التونسية ليست بعيدة عن هنا» (ص. ١٦٠).

كما توقع الكثيرون، كان ردة الفعل الأول لـ «لجامعة العربية» (ولمنظمة «مجلس التعاون الخليجي» كذلك) هو الإعلان والوعد بإقامة صندوق مساعدات بحجم ٢ مليار دولار يخصص لإنعاش الاقتصادات العربية وإيجاد وتوفير فرص عمل جديدة. وهو نفس الإعلان الذي كانت الجامعة قد توصلت إليه في قمة الكويت ٢٠٠٤، ولم يتم تنفيذه أو اتخاذ أية إجراءات فعلية بشأنه (ص. ١٦٠). ولم تقم الدول الخليجية الغنية بأي خطوة جديّة إلا بعد سقوط «بن علي» وهروبه للسعودية. فقامت كلا من السعودية والكويت بدفع ٥٠٠ مليون دولار لصالح هذا الصندوق، ورغم ذلك لم تنطلي هذه الوعود على الشارع العربي، الذي استمرت جماهيره في الانتفاض على الأنظمة الحاكمة الفاشلة. فهذه المرة كانت الثورة من أجل الحرية والعدالة وليس التنمية. فالسرديّة تغيرت ولم يستوعب القادة العرب ذلك إلا بعد فوات الأوان، عندما بدأ التغيير الجذري يتحقق

هذا التغيير. فبناءً على الوضع الجيوبولتيكي الإقليمي العام من جانب، والأوضاع الأمنية الداخلية لهذه الدول من جانب آخر، توصل الكاتب لنتيجة موداها أن كلا من «جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» كانت «أداة» في أيدي بعض الأنظمة التي لم ترد سوى الحفاظ على بقاء وصيانة أنظمتها السياسية التحكم في المنطقة وصياغة اجندتها السياسية وحماية مصالحها الخارجية (ص. ١٥٩).

قبيل اندلاع الانتفاضات الشعبية في ٢٠١١، لم يكن لدى «جامعة الدول العربية» وغيرها من المنظمات الإقليمية المضجرة الوقت أو الإرادة للاستجابة لمثل هذه الأحداث غير المتوقعة وغير المألوفة (ص. ١٥٩). فحتى بعد اندلاع ثورة تونس وطلب رئيسها «زين العابدين بن علي» اللجوء السياسي من السعودية، وفي القمة العربية التي عقدت في أوائل شهر يناير/كانون الثاني، أنكر الرئيس المصري السابق «حسني مبارك» (الذي ستطيح به الثورة بعد أيام من انتهاء هذه القمة) ما يحدث في المنطقة، وتحدث كأن شيء لم يكن، وظل يرغب ويزيد في تكرار نفس الكلام عن التنمية والإصلاح والمستقبل، بينما كانت كلمة الأمين العام السابق للجامعة «عمرو موسى» عكس ذلك تمامًا. حيث قال «إن الثورة التي حدثت في

وتبدو أقرب للمتظاهرين في الميادين، وهو ما أكسب الجامعة بعض الشعبية والمصداقية العربية والدولية معًا. فعلى الرغم من صعوبة قياس وتقدير ردة فعل «جامعة الدول العربية»، إلا أنها بالتأكيد - كما يؤكد المؤلف - ساعدت في تشكيل الخطاب العام في المنطقة، وحتى داخل أروقة الجامعة، وساعدت بصورة لا يمكن إنكارها، هؤلاء الطامحين والساعين لرؤية كم الفرص والتهديدات التي أوجدها الربيع العربي للمنطقة (ص. ١٦٢).

لقد دفع سقوط «بن علي» (وبعده «مبارك» على وجه الخصوص) إلى إيجاد فراغ سياسي واستراتيجي جلي داخل الجامعة والمنطقة بشكل عام. فقد أدى إقصاء اثنان من أكبر وأقدم قادة المنظمة لشلال مؤقت في المنظمة، قبل أن يستغله البعض الآخر ويرى فيه فرصة لإعادة توجيه وقيادة المنظمة. فمع اندلاع الثورات والاحتجاجات في عدد من الدول العربية، دفعها لإعطاء تركيزها وطاقاتها وقدراتها الكاملة للشأن الداخلي وما يحدث محليًا. أما بالنسبة لبعض الدول الأخرى التي هربت من هذا المصير ولم تشهد انتفاضات داخلية، فقد مثل الربيع العربي فرصة ذهبية لتولي أو السعي لتولي القيادة الإقليمية. وكانت ليبيا هي ساحة السباق وطلبة القتال على هذه القيادة (ص. ١٦٢). فالدولة التي كان

على الأرض بصورة فعلية. ورأت الجماهير أن هذا السلوك انعكاسًا لحالة «البلاغة والمقابلات المعتادة بين الروساء العرب» (ص. ١٦٠). وعكست هذه التصريحات مدى خوف حالة الشلل السائدة بين الدول العربية الأعضاء في «جامعة الدول العربية»، وعدم فاعليتها أو امتلاكها لأية إمكانية أو آلية أو تحكّم في الأجنحة الإقليمية مثل السابق، بل وحتى عدم معرفتهم بكيفية التواصل والانغماس مع «خطاب الحرية والعدالة والكرامة» الذي رفعه المتظاهرون.

كانت أحد أهم النتائج التي أظهرها الربيع العربي هو حجم الاختلافات بين «جامعة الدول العربية» (كمنظمة وهيئة دولية) وبين الدول الأعضاء فيها والتي تصنع قراراتها. وهو بالرغم من كونه أمر شائع في المنظمات الدولية عمومًا، إلا أن المؤلف يرى أنه في حالة «جامعة الدول العربية» كان مميزًا للغاية، حيث بدى جليًا أن الأمانة العامة لـ «الجامعة العربية» لديها فهمًا ووعيًا وإدراكًا أوسع لخطورة وفداحة الوضع العربي أكثر من القادة الأوتوقراطيين الأعضاء في الجامعة، ولعل ذلك مرجعه أن الأمين العام للجامعة وقتئذ (عمرو موسى) كان عرضة أقل للضغوط المفروضة عليه من أعضاء الجامعة (ص. ١٦١) لكونه أعلن عن رغبته في عدم التجديد أو البقاء في منصبه. وبدأت تصريحاته تتزايد نبرة نقدتها للنظم الرسمية

القذافي وقواته، وتسليح وتمويل الجماعات المعارضة وإرسال قواتها البرية لتأمين الأوضاع في المدن المحررة من قبضة القذافي. هذا التدخل العسكري المبالغ فيه قاد الأمين العام «عمرو موسى» للاعتراض عليه، وحاول التهرب من الاتهامات التي وجهها البعض للجامعة باعتبارها عرابة أو من أعطى الشرعية لهذا التدخل فكانت مطية للتدخل الأوروبي في شؤون المنطقة. إلا أن أحد لم يستمع إلى ما قاله وظلت الجامعة منغمسة في التأييد السياسي والعسكري للصراع في ليبيا، بالضبط كما أرادت الدولة أو التحالف الأقوى في المنظمة ممثلًا بدول الخليج الثلاث، وبدا أن الجامعة باتت أداة طيعة في أيديهم (ص. ١٦٤-١٦٥). وسخلص المؤلف - مثل غيره - إلى أن الربيع العربي كان فرصة عظيمة لدول «مجلس التعاون الخليجي» لتوسيع نطاق نفوذه وقوته الإقليمية وعلى فراغ القيادة والهيمنة في المنطقة، بعد أن كان دوره في الأزمة التونسية في ٢٠١١ شبه معدوم وغائب بالمرّة.

أما بخصوص الأزمة السورية، فيرى المؤلف أنها لا تعكس صحة الافتراضات الواقعية حول سيطرة بعض الدول على «جامعة الدول العربية» واستغلالها لصالحهم - كما كان الحال في ليبيا. فمن ناحية الوضع في سوريا مختلف تمامًا، فقد كانت سوريا إحدى الدول المركزية

يفترض أن تعقد فيها القمة العربية في العام ٢٠١١ وبسبب حالة الحرب الأهلية الوحشية التي أنتجها نظام القذافي في رده على المظاهرات السلمية ضد نظامه، قادت جامعة الدول العربية (بدافع وتحريض جلي من دول منظمة مجلس التعاون الخليجي) لتجميد عضويتها، ووصفت ما قام به نظام القذافي على لسان أمينها العام باعتباره «جريمة» وقامت بإدانة الانتهاكات الوحشية ضد حقوق الإنسان. وهو ما قاد مجلس الأمن الدولي لتمرير قرارًا دوليًا بالإجماع للتنديد بالعنف الممارس ضد المواطنين العزل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١١. وبعدها بأسبوع طالب وزراء خارجية الدول الخليجية مجلس الأمن الدولي «باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات التي يراها مناسبة/ضرورية لحماية المدنيين، بما في ذلك تمكين إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا» (ص. ١٦٣-١٦٤). وهو القرار الذي وافق مجلس «جامعة الدول العربية عليه»، ودعوته للأمم المتحدة لتطبيق وإقامة هذا الحظر الجوي طبقًا لقراري الأمم المتحدة رقم ١٩٧٠ و١٩٧٣.

هذه القرارات أدت لشرعنة دخول قوات أجنبية من حلف الناتو (بالتعاون مع قوات عربية من قطر والإمارات والسعودية) التي شاركت ليس فقط في إجراءات تنفيذ منطقة حظر الطيران، ولكن أيضًا في توجيه ضربات عسكرية ضد

والعداء الطائفي بين إيران والسعودية ورغبة الكثير من الدول العربية في معاقبة «بشار الأسد» بعد رفضه التعاون، وتحولت الشعلة التي تقود عمل «جامعة الدول العربية» منذ اندلاع الثورات العربية لتتحول من «روح التحرير» إلى «الحسابات الجيوبولتيكية». وبدى واضحاً أن مجموعة دول «مجلس التعاون الخليجي» تريد التصعيد ضد «الأسد» لتصفية علاقاته مع إيران، بينما تريد «جامعة الدول العربية» التهدئة، لخشية الدول الأعضاء فيها من تكرار تجربة التدخل العسكري المريرة التي مرت بها ليبيا، والتداعيات الأمنية والاجتماعية والسياسية الكارثية التي أوجدها التدخل الفاشل من قبل قوات «الناتو» و«جامعة الدول العربية» (ص. ١٦٦-١٦٧).

كما مثلت ليبيا دليلاً إضافياً على قوة الأطروحات الواقعية حول المنظمات الدولية ودور الدول والتحالفات القوية فيها. يرى المؤلف أنّ الحالة السورية تمثل دليلاً مغايراً ضدها، لصالح أطروحات البنائيين حول انتشار القيم والأعراف، ومدى قدرة المنظمات الدولية على التأقلم والتحول، وعلاقة ذلك بالتعاون والتكامل الإقليمي (ص. ١٦٧). حيث أثار الدور الذي لعبته الجامعة كوسيط للسلام ومفاوض في سوريا التساؤل حول مدى قدرة المعايير والخطاب والقيم والأعراف العالمية حول

في المنطقة وفي إنشاء الجامعة ذاتها، وأحد أهم داعمي ومناصرى القومية العربية. ومن ناحية أخرى، فإن نظام الأسد - وعلى عكس نظام القذافي - لم يكن مكرهًا أو منبوذًا من قبل جيرانه (ص. ١٦٥)، حتى وإن كانت الدول الأقوى في المنظمة تعاديه. مثل هذه الأوضاع هي التي منعت الجامعة من تكرار دورها الفعال في سوريا، فتحول دورها من فاعل وقاطرة لدفع التغيير السياسي إلى أن تكون مجرد وسيطًا من أجل السلام، وهو الأمر الذي يرجعه المؤلف إلى التغيير الذي جرى في الأمانة العامة لـ «الجامعة العربية»، بتعيين «نبيل العربي» أميناً عامًا خلفاً لـ «عمرو موسى» (ص. ١٦٦) حيث سعى العربي في أعقاب تعيينه في يوليو/تموز ٢٠١٢ للدفع قدماً نحو خطة للسلام تتضمن انسحاب القوات الحكومية من المناطق الحضرية، وإطلاق سراح السجناء والعفو عن زعماء المعارضة. ورغم موافقة الحكومة السورية على هذه المقترحات إلا أنها رفضت تنفيذها فيما بعد، وهو الأمر الذي غير من أسلوب عمل الجامعة وتوجهاتها تجاه الأسد، تحت ضغط من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، مما قاد الجامعة لتعليق وتجميد عضوية سوريا في المنظمة وفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري (ص. ١٦٦). السبب الآخر الذي دفع لتجميد وإضعاف دور «جامعة الدول العربية» في سوريا هو التوتر

بيك قوله إن «السياسات التي اتخذتها الجامعة بتعليق عضوية ليبيا ومن بعدها سوريا ليست أقل ما يلفت الانتباه كونها مرتبطة جوهريًا بصورة لا يمكن فصلها عن التعديل الجوهري للسياسات المعلنة للجامعة، التي يمكن أن تكون مؤشرًا على تحول هوية المنظمة ذاتها. وبما أن أي انحراف عن مبدأ عدم التدخل يجب أن يشرع من خلال معايير تتجاوز حدود الدولة، فإن «جامعة الدول العربية» أشارت لقيم مثل التزام الحكومات بالامتناع عن استخدام العنف غير المناسب تجاه المناطق التي تقع تحت سيطرتها» (ص. ١٩٧ من الأصل).

مستقبل جامعة الدول العربية

رأى المؤلف أن «لحظة جامعة الدول العربية» التي اتسم عبرها سلوك الجامعة خلال السنوات الثلاثة الأولى بعد الربيع العربي بالفاعلية والنشاط كانت «قصيرة الأجل» (ص. ١٦٩). فما ليثت أن تجددت الخلافات وسيطرت على العلاقات بين الدول فيما بين الأنظمة وحتى داخل المنظمات الإقليمية ذاتها مثل «جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» من جانب، وعودة التنافس الدولي والغربي ليهمين بظلاله على المنطقة، وهو الأمر الذي أعاق محاولات التدخل في سوريا أو السعي بجديّة لفرض حل حقيقي ينهي المأساة الجارية في سوريا، سواء من جانب

التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية الدولية على الانتشار داخل المنطقة على أكثر من مستوى (إدراك النخب السياسية على مستوى الدولة، داخل المنظمات الدولية، وبالطبع بين المواطنين العرب) وكيف تؤثر على هذه المنظمات الإقليمية. وحتى إن لم يكن لهذه القيم «العالمية» تأثير كما يجادل البعض، فماذا عن تأثير قيم وأعراف ومبادئ مثل العروبة والقومية العربية والتضامن الإسلامي داخل الأمة الإسلامية، التي لا يستطيع إنكار دورها وتأثيرها على كل من العامة والنخبة معًا (ص. ١٦٧)؟ يجادل المؤلف بأن التنظيرات الواقعية غير كافية للتمسك بالأبعاد والديناميات التي تقود وتشكل وتحرك السياسات الإقليمية والمحلية. ويضرب مثالاً على ذلك بقضية اللاجئين السوريين في كلا من لبنان والأردن. ويصل المؤلف لاستنتاج أن كلا من المنهجان مفيدان، وأن هناك تداخل بينهما. ويقول إن «توظيف هذه الإطارات المرجعية يستخدم كأداة قوية لإخفاء الحقائق الأخرى، بينما يسهم في تشكيل الخطاب والتوقعات داخل وخارج المنطقة على حد سواء، مما يخلق التزامات معينة يتوجب الإلتزام والوفاء بها». هذا التداخل بين المعايير والقيم العالمية يظهر أن هناك ليس فقط تفسيرًا واحدًا ولكن حزمة من التفسيرات العقلانية لهذا الفعل أو السلوك (ص. ١٦٧) وينقل المؤلف عن عالم السياسة مارتن

في المنطقة بعد استقرار الأوضاع وبزوغ شكل أكثر صلابةً واستقرارًا من السيادة الوطنية وتراجع للقومية العربية وبزوغ نظام إقليمي أكثر استقرارًا من الماضي، رغم كل القلاقل والاضطرابات التي تمتلئ بها المنطقة حاليًا. فربما - كما يقول الكاتب - يكون تأثير «جامعة الدول العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي» غير دائم، إلا أنه بالتأكيد سيكون لهما دور كبير في السياسات الأمنية أكثر مما كان لهما منذ عقود (ص. ١٧٠).

في النهاية، يراهن الكتاب على «إرادة» الدول لتحقيق انجاز بما يتعلق بفعالية ونشاط المنظمات الدولية في الشرق الأوسط، وليس على تغيير المنظمة نفسها وتحويل نظمها السياسية لنظم ديمقراطية حتى تستطيع إنجاز أهدافها التي تستدعي بالتأكيد تغيير كافة مواثيقها والأسس والأعراف التي قامت عليها وتحويلها لنماذج جديدة، ولو حتى بأثر رجعي، والتحول لنموذج «الإقليمية السلطوية» مثل مجموعة «أسيان» وهو ما سيتطلب كذلك تغييرًا هيكليًا وبنويًا في دينامية ونسق عملها والأسس القائمة عليها، يعاب على الكتاب أنّ المؤلف لم يذكر أي دور للقوى الدولية الكبرى في إفشال المنظمات الدولية في الشرق الأوسط، رغم أثر الحرب الباردة طوال النصف الثاني من القرن العشرين في الشرق الأوسط،

المنظمات الدولية أو القوى الدولية، التي ما زالت في حاجة للشرعية المحلية، التي لا توفرها لها سوى «جامعة الدول العربية» أو «مجلس التعاون الخليجي» (ص. ١٦٩).

رغم كل هذه المعوقات والمقيدات، يجادل المؤلف بأن مستوى الشرعية وحرية الحركة التي نعمت بها «جامعة الدول العربية» لفترة وجيزة وانتهت، لا يعني أن هذه المنظمات لن تستمر في لعب دور وتحاول إدارة - بصورة أو بأخرى - الأزمات الأمنية المتعددة التي تواجه المنطقة، بل سيظل لها دور فعال ومؤثر. ويضرب المؤلف مثال على ذلك بدور الجامعة الفعال والحيوي في الحرب ضد داعش، وكيف أنها وفرت غطاءً شرعيًا للتحالف العربي والدولي لحدح ومكافحة هذا التنظيم الإرهابي، إذ وافقت الجامعة على الاستجابة لمطالب الحكومة الليبية في العام ٢٠١٥ بتوجيه ضربات جوية ضد المناطق التي تتواجد فيها داعش (ص. ١٧٠) على الرغم من غياب استراتيجية موحدة لتنسيق هذه الضربات واستمرار توجيه الاتهامات إلى الجامعة بأنها أعطت الشرعية للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية (ص. ١٧٠). من ناحية أخرى، يرى المؤلف أنه رغم كل هذه العيوب والمقيدات، ما زالت «جامعة الدول العربية» تعتبر وتمثل بريق الأمل المتبقي للمساهمة في بناء وتشديد إطار أمني تعاوني

جديدين لدراسة وفهم المنظمات الدولية في الشرق الأوسط، هما التدخل المؤسسي ونوعية النظام الإقليمي. إلا أنه يعاب على هذه الورقة عدم التطرق لمدى ما أحدثه الربيع العربي من تأثير على المنظمات الدولية في الشرق الأوسط بالرغم من حداثة وقرب صدور هذه الدراسة (٢٠١٦).

يبدأ المؤلف بالقول إنه وبالرغم من أن منظمة الشرق الأوسط كافحت أكثر من غيرها من مناطق العالم لتحقيق التعاون والتكامل الفعال، إلا أنها لم تنجح في ذلك لعدة أسباب، بالرغم من التشابهات الثقافية واللغوية والتاريخية التي تمثل وتوفر في رأيه أرضية خصبة لإيجاد عملية تكامل صلبة وسميكة (ص. ١). ومع ذلك أطلق عليها الكثير أنها «منطقة لا إقليمية Region without Regionalism» تفتقر لوجود منظمة إقليمية قوية قادرة على لعب دور مركزي في إدارة الأزمات والنزاعات التي تنشأ سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية (ص. ٢).

في رأي المؤلف، فإن السبب وراء تعثر وفقر عملية بناء المؤسسات في الشرق الأوسط يرجع بالأساس لعدد من التحديات: الأول: التداخل وتعقد العلاقة بين دعاوى التكامل الإقليمي وبناء الدولة، الذي بزغ نتيجة التمزق والتشظي

سواء بمحاولة هذه المنظمات (كجامعة الدول العربية) أو محاولة تفتيت المحاولات الوحدوية الجادة، أو بالبحث عن وتوفير منظمات أو هيئات مؤسسية إقليمية ودون إقليمية وعبر إقليمية بديلة عن جامعة الدول العربية، التي كانت - وما زالت - بيت العرب، حتى وإن أصبح مهجوراً أو خالياً أو تنعق فوق أطلاله الغربيان، وتكرار الدعوات المجرحة والشديدة العدائية الداعية لغلق بالضبة والمفتاح، كما يقول المثل الشعبي المصري.

Marco Pinfari: "Regional Organizations in the Middle East". (Oxford Handbooks 2016, Online

تقوم هذه الدراسة المسحية بالتطرق إلى الاتجاهات الرئيسية السائدة حول موضوع الإقليمية والمؤسسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، عبر اختيار ست حالات من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية وهي («الجامعة العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» و«اتحاد المغرب العربي» و«منظمة التعاون الإسلامي» و«اتفاقية غرب المتوسط») وتقترح عرض بديل للإتجاهات السائدة عن هذا الجدل. حيث يقترح المؤلف مناقشة المنظمات عبر عامل الفاعلية أو ما هي جدوى وجود هذه المنظمات الحقيقي. كما يقترح الباحث مدخلين

يتطرق المؤلف بعد ذلك لـ «جامعة الدول العربية» والظروف التاريخية المحيطة بذلك، وارتفاع سقف التوقعات الذي صاحب التوقيع على «بروتوكول الإسكندرية»، الذي نظر إليه باعتباره خطوة أولى نحو الاتحاد، إلا أن سقف التوقعات بدأ في التراجع عند توقيع اتفاقية إنشاء المنظمة والتي نصت على إنشاء منظمة حكومية دولية بحتة مع التأكيد على مبدأ الإجماع واحترام سيادة واستقلال الدول (ص. ٤) التي تطورت وأنشأت عددًا من الهياكل والوكالات والمجالس المتخصصة في مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والقانوني.

بدأ التفكك العربي ويزوغ التنظيمات دون الإقليمية في رأي المؤلف عقب وفاة الرئيس المصري «جمال عبد الناصر» في ١٩٧٠ من جانب، وتغير موازين القوة في المنطقة باتجاه دول النفط القوية، وتزايد التأثير الأمريكي في المنطقة، وأخيرًا تغيّر النظم في كل من العراق وإيران. كل هذه العوامل ساهمت في رأي الكاتب في التشجيع على عملية أسماها «بناء المؤسسات التصحيحية»، التي تعني «إنشاء ترتيبات مؤسسية دون إقليمية أصغر، بهدف تأمين بعض الأهداف الأصلية المرتبطة بالمشروع العربي على الأقل، مع التركيز على التعاون الاقتصادي بالذات» (ص. ٥). هذه المبادرات شملت منظمة

الذي صاحب عملية نشوء الدول العربية عقب انهيار الخلافة العثمانية التي ساهمت في إضعاف الهويات الوطنية لصالح هوية عابرة للقوميات الوطنية. وهو ما جعل البعض يقول إن عملية إنشاء «جامعة الدول العربية» في ١٩٤٥ كانت مجرد محاولة من النخب العربية للالتزام علنًا بجدول أعمال عربي مشترك في الظاهر، والعمل على تقويض فعالية هذه المنظمة لصالح الدعاوى القائلة إن فشل الجامعة لا يرجع بالأساس لفشل في التصميم بقدر ما هو أنها صممت لتفشل. أما التحدي الثاني فهو غياب الحوافز الاقتصادية لتكامل إقليمي، حتى مع وجود وتشكيل هيئات إقليمية قوية في الشرق الأوسط. فأغلب الصادرات العربية تباع إلى بلدان خارج المنطقة، ومنها تستورد أيضًا منتجاتها، وهو الأمر الذي يثبط ويقلل من فاعلية وجاذبية منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الاقتصادي للدول العربية عمومًا، وهو ما منعها من تطوير أشكال قوية من التعاون الاقتصادي (ص. ٢) وأضعف تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية. فالتشابه في هيكل الصادرات والفشل في محاولات تنويع الاقتصاد والصادرات جعل الروابط مع مناطق أخرى مثل أوروبا واعدة أكثر ومباشرة، فالتجارة لم تنجح في أن تكون قوة موحدة وتكاملية في الشرق الأوسط كما كانت في مناطق أخرى من العالم (ص. ٣).

عمومًا أرجع المؤلف مثل هذه التجارب إلى الطبيعة الحصرية والثابتة للمشاريع دون الإقليمية والتداخل السياسي (ص. ٦) على عكس مشروع مجلس التعاون الخليجي الذي نجح إلى حد كبير بسبب تحمله المسؤولية الحصرية المتزايدة حول الشؤون الخليجية، وهو ما أدى تباغًا لتهميش «جامعة الدول العربية»، على الرغم من وضع الأخيرة كجهة إقليمية مسؤولة عن العالم العربي كله (ص. ٧).

الإقليمية الهجينة

قصد المؤلف بهذا النوع من الإقليمية «مشاركة الدول العربية في مشاريع لبناء المؤسسات الإقليمية والتعاون الأخرى التي تتجاوز حدودها الجغرافية غير المحددة» والقائمة بدلاً من ذلك على فكرة توحيد الهويات بخلاف العرفية والعضوية، (العروبة) لصالح فضاء أوسع هو الإسلام أو الهوية الدينية ممثلًا في «منظمة التعاون الإسلامي» («المؤتمر الإسلامي» سابقًا حتى عام ٢٠١١) والتي أنشئت عام ١٩٦٩ ردًا على الحرق المتعمد لشرق المسجد الأقصى، وجعلت القضية الفلسطينية محور تركيزها الديني (ص. ٧). وركزت مشاريع أخرى على الهويات الجغرافية البديلة، غير العربية، مثل مبادرة «حوار دول غرب البحر الأبيض المتوسط» في أوائل التسعينات والتي ضمت في عضويتها خمسة دول أعضاء في

«مجلس التعاون الخليجي» التي أنشئت في ١٩٨١ لأغراض ومسببات أمنية، في الأساس لمواجهة الخطر المتزايد من جانب العراق وإيران على دول الخليج الصغيرة، والقريبة والتي تتشارك في عدد من السمات التاريخية المشتركة. المبادرات الأخرى تمت في عام واحد. ففي بداية العام ١٩٨٩ (١٦ فبراير/ شباط) تم الإعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي (ACC) بعضوية كلا من مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي. وفي اليوم التالي (١٧ فبراير/ شباط) تم الإعلان عن قيام منظمة مجلس اتحاد المغرب العربي (AMU) الذي ضم في عضويته كلا من تونس وليبيا والجزائر والغرب وموريتانيا. وكانت كلا المنظمتين تنظران للسجل الناجح لمنظمة «مجلس التعاون الخليجي» في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي وأرادت تقليده والاحتذاء به، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال وفي حالة «اتحاد المغرب العربي»، فقد كان انخفاض معدلات التجارة البينية (٣% فقط) بين الدول الأعضاء في المنظمة من جانب، وهشاشة القواعد الاقتصادية عوامل أعاققت تطوير مبادرات التعاون السياسي والاقتصادي، ليس فقط بين أعضاء المنظمة ولكن أيضًا مع أوروبا. وهو الأمر الذي دعا المغرب إلى تعليق نشاطه في الاتحاد في ٢٠١٢ ولم تنجح محاولات إعادة إحيائه أو تنشيطه منذ ذلك الوقت (ص. ٦٠٥).

لقد تعرضت «الجامعة العربية» منذ السنوات الأولى لإنشائها إلى هجوم شديد للغاية، حيث وصفها باحثون بأنها «كارثة» كمنظمة إقليمية، وإن فشلها في التمسك بالقضية الفلسطينية كان كارثيًا. وخلال عقد الخمسينات وتحت تأثير هذه الأدبيات المبكرة، وصفت الجامعة بأنها «ضعيفة» و «قاربت على الانقراض» (ص. ٩). وفي عقد السبعينات ومع صعود نجم المدرسة الوظيفية الجديدة والاتجاه الكمي في دراسات العلوم السياسية والصراع الدولي، حاول البعض إثبات عدم فاعلية أو جدوى «جامعة الدول العربية» في إرادة الصراعات والحروب وقياس مدى فعاليتها. فتوصل عدد من الباحثين (مثل «جوزيف ناي») إلى أن سجل «الجامعة العربية» (مقارنةً بمنظمات أخرى مثل «منظمة الدول الأمريكية» أو «منظمة الوحدة الأفريقية») في حل الصراعات والنزاعات بين أعضاء المنظمة كان أدنى معدل نجاح بين المنظمات الثلاث. أثبت البعض الأخر في عقد الثمانينات (مثل «إبراهيم عوض») أن الجامعة فشلت في إدارة وحلّ ٦١ صراع من إجمالي ٦٧

«اتحاد المغرب العربي»، وخمسة دول أوروبية (إسبانيا البرتغال، فرنسا، إيطاليا ومالطا) والتي تعرف باسم (خمسة + خمسة) وصممت كجزء من «عملية برشلونة»، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ لتوفير إطار شامل لمبادرات التعاون حول البحر المتوسط، وهي عبارة عن هيئة متعددة الأطراف تضم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، وخمسة عشر دولة متوسطة، بما في ذلك فلسطين وإسرائيل (ص. ٧).

الجدل حول أهمية المؤسسات الإقليمية في الشرق الأوسط

كان الجدل والنقاش السائد حول عملية الانتشار المؤسسي في الشرق الأوسط منذ الخمسينات يدور حول ما إذا كانت أطر التعاون الإقليمية مؤثرة أم لا، إلا أن هذا الجدل بدأ مؤخرًا بالتطور والتوسع بعيدًا عن مقاصده الفعلية وتجاه استكشاف أدوار وغايات تلك المنظمات والهيئات على نطاق واسع (ص. ٨).

تعرضت «الجامعة العربية» منذ السنوات الأولى لإنشائها إلى هجوم شديد للغاية، حيث وصفها باحثون بأنها «كارثة» كمنظمة إقليمية

الهيئة، ولكنها تتقلص تدريجيًا الى درجة جعلها غير ذات صلة تقريبًا بإدارة الشؤون الإقليمية» (ص. ٩).

يقلل المؤلف من جدوى وأهمية وفكرة الاستمرار في هذا النقاش حول مدى فعالية المنظمة الإقليمية من عدمها وذلك لعدة أسباب. الأول هو عدم وضوح مدى وجوب خضوع منظمة مثل «جامعة الدول العربية» وغيرها للمساءلة عن الأهداف المحددة في مواثيقها التأسيسية، وذلك لأن هذه الأهداف والبرامج تحمل العديد من التفسيرات والتأويلات. الثاني هو أن الاقتصار على النظر للنموذج الأوروبي كمقياس للنجاح أو الفعالية مختزل تمامًا. فخارج أوروبا والغرب من الصعب جدًا العثور على نماذج تكامل إقليمي يمكن الاعتراف بها على نطاق واسع بأنها ناجحة أو فاعلة. وبالتالي فالأمر لا يقتصر فقط على الوطن العربي. أخيرًا، من الصعب تحديد ما إذا كانت المبادرات التي يتم تنفيذها رسميًا باسم هيئة أو منظمة ينبغي أن تعزى إلى الهيئة نفسها بدلاً من الأعضاء الذين يستخدمون المنظمة كمظلة لإضفاء شرعية متعددة الأطراف على مبادراتهم، وبالتالي لا تستطيع الجزم بفشل عملية بناء المؤسسات الإقليمية أو ضعفها وإرجاعها للمنظمة أو للتراتبية الهرمية للسلطة ولديناميات عملية صنع القرار بداخلها.

صراع في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٨١. قام المؤلف بنشر دراسة في العام ٢٠٠٩ أثبتت فيها أن الجامعة كان لها دورًا محدودًا في إدارة الصراعات، وأنها تكون «السبب الرئيسي للنجاح فقط عندما يكون الصراع دائرًا بين الدول الصغيرة فيها مثل اليمن ولبنان والعراق»، وأنه غالبًا ما تلجأ الأطراف الإقليمية لمنظمات دواية أخرى لإدارة صراعاتهم (ص. ٩٨).

يرجع المؤلف هذا الضعف لأسباب مثل تدهور الدور الإقليمي لمصر بعد وفاة «ناصر»، وفتح الباب للمشاريع المؤسسية البديلة للقيام بدور الوساطة مثل «مجلس التعاون الخليجي»، الذي يمثل استثناء ناجح للمنظمات دون الإقليمية وفوق الإقليمية في المنطقة العربية (ص. ٩)، حيث لم يقتصر الاتهام بالفشل وعدم الفعالية على الجانب العربي فقط. فقد شملت قائمة المنظمات الفاشلة «منظمة المؤتمر الإسلامي»، التي وصفت كذلك بأنها «وهم» وأن سياساتها باتت «مخيبة للآمال». وكذلك «اتحاد المغرب العربي»، الذي وصف بأنه «ولد ميت» أو أنه دخل «مرحلة طويلة من السبات»، وهو ما جعل البعض يصف منطقة الشرق الأوسط أنها تمثل بحق مثال عكسي على الوظيفية الجديدة، أو في الاتجاه المعاكس لها. بمعنى أنها «عملية لا تتوزع فيها مسؤوليات هذه

الجدل حول الأدوار والنوايا

التحول الجديد في النقاش حول المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط في رأي المؤلف أكثر صلة بالموضوع وواعدة أكثر بكثير من النقاش حول الفاعلية، وهو النقاش الداعي لتقييم أكثر دقة لدور الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، وذلك عبر طرح السؤال عما إذا كانوا ناجحين أم غير ناجحين في ذلك، ولكن لماذا قاموا بالطريقة التي قاموا بها؟ (ص. ١١) يرى «ماركو بينفاري» أن هناك إجابتين على هذا التساؤل. الأول معياري ويقول أنصاره إن معظم هذه المنظمات لا تعمل بالطريقة الصحيحة لأسباب متنوعة، يمكن أن يتم ربطها بخصائص أو مشاكل أو اخفاقات محددة خاصة بالعالم العربي. فحسب النظرية الليبرالية يمثل نموذج غياب الاستقرار المهيمن نتيجة غياب وجود دولة قيادية مهيمنة في الشرق الأوسط من جانب، أو نظرًا للطبيعة متعددة الأقطاب لهذا النظام بعد السبعينات، باعتبارها الجانب المفسر لضعف المؤسسات. ومن جانب آخر، كما يجادل الواقعيين، لانتشار الاختراق الأجنبي للمنطقة، ودوره في تقييد مرونة عمليات التعاون الإقليمي، أو من منظور قانوني لعدم وجود الشجاعة الكافية في جهود تأطير العمل المؤسسي لهذه المنظمات، واعتمادها على قاعدة الإجماع الذي يمنح

كل دولة حق النقض، مما يحرم المنظمة فعليًا من أي سلطة في فرض قراراتها على الدول الأعضاء بها (ص. ١١).

الإجابة الأخرى يقدمها أنصار المدرسة البنائية في العلاقات الدولية (مثل «مايكل بارنيت») الذي يجادل بأنّ الضعف المؤسسي للمنظمات مثل «جامعة الدول العربية» يعتبر نتيجة غير مباشرة للمشاكل التي يواجهها العالم العربي أو نتيجة لـ «الهندسة المؤسسية السيئة» بقدر ما نتيجة متعمدة للقرارات السياسية التي تهدف لإبقاء الهيئات الإقليمية ضعيفة قدر الإمكان. أي أن - بلغة «بارنيت» - الأزمة في الجامعة العربية أنها «صممت لتفشل» (ص. ١١). وهو الأمر الذي يفسر كذلك عدم قابلية المنظمة للنجاح تقريبًا رغم كل محاولات إعادة النظر في هيكلها المؤسسي منذ نشأتها.

التداخل المؤسسي وأنواع النظام: محاولة جديدة للفهم

يرى المؤلف أنه رغم التركيز الشديد والتراكم الشديد للأدبيات التي تناولت موضوع الإقليمية في الشرق الأوسط، إلا أنها لم تمنح بعض الموضوعات الأخرى نفس الاهتمام الذي تستحقه. من هذه الموضوعات دور الانتشار المؤسسي والتداخل المؤسسي في تفاقم المشكلة المتأصلة في طبيعة الفكرة

في المجال الاقتصادي يعد التداخل المؤسسي مشكلة أقل بالتأكيد من إدارة الصراع، لما هو معروف من أن التعاون الاقتصادي يعتبر أداة لتخفيف العلاقات السياسية المتوترة، كما هو الحال في «اتحاد المغرب العربي»، الذي تتنازع فيه المغرب والجزائر على أكثر من منطقة (ص. ١٣). من جانب آخر، فإن التداخل المؤسسي الاقتصادي قد يؤدي لبزوغ منافسات بين عدد من المبادرات الاقتصادية والتعاونية. فعلى سبيل المثال، تبدي دول المغرب العربي اهتمام أكبر بتعزيز علاقاتها مع مبادرة «0+0 الأورومتوسطية» أكثر من تطوير مبادرات التعاون الاقتصادي في إطار «اتحاد المغرب العربي»، نظرًا إلى أن مكاسب كل دولة منفردة من التجارة مع أوروبا أكثر فائدة منها لتجارها مع الدول الأعضاء في المنظمة المغربية، وهو الأمر الذي أثر سلبيًا على بقية صور التعاون داخل هذه المنظمة (ص. ١٤).

الموضوع الآخر الذي تم تجاهله في النقاش حول الإقليمية هو العلاقة بين المؤسسات الإقليمية وأنواع الأنظمة في الشرق الأوسط، وتأثير ذلك المأزق على تمثيلها (ص. ١٤). فبينما تطورت الأنظمة السياسية في أوروبا والغرب لتكون أنظمة ديموقراطية، وحدث توازن تقريبي بين النظم الديموقراطية جزئيًا وغير الديموقراطية في مناطق أخرى مثل جنوب

الإقليمية في الشرق الأوسط (ص. ١٢) في ما يتعلق بالتداخل المؤسسي. فيرى المؤلف أن غياب الحدود الجغرافية الواضحة في الشرق الأوسط كمطقة، والاعتماد بدلًا من ذلك على فكرة العروبة أدى إلى ظهور ظاهرة فريدة إلى حد ما وهي التداخل الكبير بين عضوية اثنين من المنظمات الإقليمية الرئيسية أو أكثر كـ «الجامعة العربية» و«الاتحاد الأفريقي» على سبيل المثال، اللذين لا يوجد أي احتمال لتكوين أو توليد أي تكامل جوهري من التعاون الإقليمي بينهما لاختلاف الغايات والأهداف. لم يمنع ذلك وجود بعض أوجه التعاون الإقليمي بينهما، لاسيما في ما يتعلق بمسائل إدارة النزاعات المحلية والتوسط فيها (مثل الصومال والصراء المغربية) وتمكنهما من الاتفاق فيما بينهما للوصول لتقديم تنازلات على أساس مبادرات واحدة مشتركة (أو ما يعرف بمنتدى التسوق)، كما هو الحال في الصراع حول الصراء المغربية (ص. ١٣). إلا أن المؤلف يُقر بأن التعاون المؤسسي الإقليمي لا يزال متخلفًا في معظم أرجاء آسيا وإفريقيا، وبين «الجامعة العربية» و«الاتحاد الأفريقي» بالرغم من وجود إطار تعاون رسمي عربي - أفريقي منذ العام ١٩٧٧.

غير حكومية مهمة مثل جماعة «الإخوان المسلمون» في مصر أو «حزب الله» في لبنان وغيرها (صص. ١٤-١٥).

تأثير الربيع العربي

يرى المؤلف أنّ الربيع العربي أتاح الفرصة أمام المؤسسات الإقليمية لعرض دورها في ضمان النزاعات المحلية في المنطقة، بالصورة التي جعلته يستنتج أنّ الانتفاضات العربية «سرّعت الديناميات التي كانت موجودة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط»، وهو ما اتضح جلياً في حالي سوريا وليبيا التي علّقت الجامعة العربية عضويتيهما، وساهمت في التدخل الدولي في الثانية بالتحالف مع حلف الناتو، وفي الوصول لخطة صياغة خطة سلام مدعومة بإيفاد بعثة مراقبة مشتركة مع الأمم المتحدة في سوريا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ (فشلت فيما بعد) إلا أنها تظل (كما جادل «مادي وايتزمان») دليل على بعث الجامعة من جديد (ص. ١٥).

شرق آسيا وإفريقيا، لا توجد أي دولة عربية في الشرق الأوسط تقريباً لديها مؤسسات محلية تمثيلية وخاضعة للمساءلة أو ما يعرف بـ «الاستثنائية العربية» (ص. ١٤). ورغم أن الارتباط بين نوعية النظم بالنجاح الإقليمي ما زال مفتوحاً وغير أكيد، إلا أنّ الأمر يبدو مختلفاً نوعاً ما في منطقة الشرق الأوسط. فبرأي المؤلف، يبدو أنّ هناك علاقة مباشرة بين الفشل المستمر في انشاء منظمات ومؤسسات فوق وطنية (إقليمية) في المنطقة وعدم وجود مؤسسات محلية تمثيلية حقيقية في معظم البلدان العربية. من ناحية أخرى يرى المؤلف أنّ هشاشة وتخلف وتهميش المجتمع المدني في المنطقة العربية بسبب سيطرة أجهزة الأمن الرسمية على المنظمات غير الحكومية من جانب، وقلّة عدد المنظمات غير الحكومية الإقليمية وضعف تأثيرها على السياسات الإقليمية يقابله تزايد الدور الذي تمارسه جماعات الهوية (الدينية والعرقية) في المنطقة بسبب قوة الروابط الإقليمية العابرة للحدود، وتشكيلها لشبكات إقليمية

أتاح الربيع العربي الفرصة أمام المؤسسات الإقليمية لعرض دورها في ضمان النزاعات المحلية في المنطقة

الاستبداد في المنطقة العربية سيبقى نمط نظام الحكم المهيمن لسنوات قادمة، خصوصاً مع عودة الجيش للسلطة في مصر، وهو ما سيحول دون أن تفلت المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية داخل منطقة الخليج وخارجه من قبضة الاستبداد في أي وقت قريب (ص. ١٦).

Cilja Harders and Matteo Legrenzi (eds.): "Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalization in the Middle East". (Ashgate Publishing, Ltd., 2008).

تناقش هذه الورقة المهمة والمكثفة تقييم مدى نجاح وفشل عملية الألفية والإقليمية وذلك عبر اختيار خمسة نماذج للمنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط والعالم العربي وهي («جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» و«اتحاد المغرب العربي» و«اتفاقية التجارة العربية الموسعة» و«اتفاقية أغادير»). كذلك تناقش الأسباب التي دعتهما للاستمرار والتي ستؤدي لسقوطها وفشلها في المستقبل. وأخيراً تقدّم الدراسة عرضاً مفصلاً للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه المنظمات الإقليمية ودعاوي التكامل في منطقة الشرق الأوسط.

الأثر الآخر الذي أوجدته الانتفاضات العربية هو تحفيز النشاط الإقليمي ودون الإقليمي لمنظمات مثل «مجلس التعاون الخليجي»، مما أدى إلى تهميش دور «الجامعة العربية» في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية (بما فيها اليمن والبحرين) مع تدخل قوات «درع الجزيرة» في البحرين عام ٢٠١١ وقيام السعودية والإمارات وقطر بتبني هجوم عسكري على اليمن في ٢٠١٥. هذا النشاط أدى في رأي المؤلف إلى تحويل «الجامعة العربية» إلى منظمة «شبه عربية» بقوة الأمر الواقع، وجعل منظمة مثل «مجلس التعاون الخليجي» منظمة «فوق إقليمية» بحكم أنها باتت مسؤولة فعلياً عن إدارة العلاقات العربية خارج نطاق نفوذ دول «مجلس التعاون الخليجي»، وهو التحول الخطير الذي يرى فيه الكاتب أنه قد يكون المرحلة الأخيرة من فشل منظومة «جامعة الدول العربية» ككيان عربي موحد، وهي مرحلة قد تصل إلى نقطة اللاعودة لوضعها كمؤسسة إقليمية (ص. ١٧).

أخيراً، يقترح الكاتب ضرورة إلقاء مزيد من الضوء على ما يسميه ظاهرة «الإقليمية السلطوية» ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في العالم كله، مثل مناطق الخليج العربي وآسيا الوسطى. حيث تبدو هناك مؤشرات على أنّ

يجادل الكاتبان بأنه «من المحتمل أن يؤدي الطلب المضطرب على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحد من البطالة وخلق فرص عمل إلى مزيد من الضغط على الأطراف السياسية لاستكشاف طرق جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي» وهو الأمر الذي قد يوفر «حوافر غير مسبوقة لتعزيز التعاون الإقليمي» (ص. ١). ويعتقد المؤلفان - وهما في ذلك محقان - بأن هناك عواقب جمّة نتيجة غياب وجود مؤسسات تعاون عربي أو إقليمي وبأن «استمرار غياب التعاون الإقليمي المعزز ينطوي على إمكانية تفاقم معظم الصراعات والتهديدات الأمنية» خصوصاً في ظل تشابك هذه التهديدات مع الافتقار المستمر للاستجابات للمطالب الاجتماعية المحلية، حيث أكدت الدراسات وجود صلة بين انتشار الإرهاب والتخلف الراكد المستمر منذ أمد.

في رأي المؤلفان، هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء فشل جهود الإقليمية في المنطقة العربية. أولها التفاوتات الهيكلية بين الدول الأعضاء في المنطقة، مما يؤدي لتفاقم التعقيد في محاولات وإجراءات تعزيز التكامل الإقليمي نظراً لاختلاف أجناس النظم السياسية في المنطقة (ممالك وجمهريات وشبه ديمقراطيات). الثاني هو التفاوت الكبير في الثروة، خاصةً بين الدول الغنية ذات الكثافة

تبدأ الدراسة بالإشارة لميل الدول المتجاورة جغرافياً لبناء مجموعات إقليمية أو دون إقليمية من أجل تحسين قدراتها على مواجهة الانتشار غير المسبوق للتحديات الجديدة والبارزة في النظام الدولي الحالي. هذه العملية اتخذت طابعين رئيسيين، الأول في شكل عملية سياسية من أعلى إلى أسفل والتي يعرّفها المؤلفان بعملية الإقليمية والطابع الثاني هو عملية هيكلية من أسفل إلى أعلى وتعرف بعملية الإقلمة. الأولى تحدد التعاون في المجالات الاقتصادية والمؤسسية والدفاعية والأمنية، التي تحدث على مستوى صنع القرار السياسي، بينما عملية الإقلمة تعني «زيادة النشاط القائم على المنطقة، والذي يتميز بتفاعلات اقتصادية واجتماعية غير موجهة بين الجهات الفاعلة غير الحكومية، سواء كانوا شركات أو أفراد أو منظمات غير حكومية.. الخ» (ص. ١).

أما بخصوص منطقة الشرق الأوسط، فإن المؤلفين يعترفان بأن هذه المنطقة، ورغم أنها شهدت العديد من المحاولات الإقليمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن جُلّها لم يكلل بالنجاح المأمول (ص. ١). ورغم ذلك يقرر المؤلفان أيضاً أنّ الربيع العربي كان بمثابة فرصة كبيرة لفتح أبعاد وآفاق جديدة للتعاون الإقليمي في العالم العربي. حيث

يضم رؤساء الدول الأعضاء وهو صاحب السلطة الحقيقية في المنظمة، المجلس الوزاري الذي يجتمع كل ثلاثة شهور، والأمانة العامة التي يوجد مقرها في مدينة الرياض وتتولى مهمة الإشراف على تدعيم تنفيذ سياسات الدول الأعضاء في المنظمة. هذا التكوين مشابه جدًا لتلكية الاتحاد الأوروبي (ص. ٣). ويُرجع المؤلف أسباب هذا النجاح بالأساس لتماثل أنماط النظم السياسية داخل المنظمة، ودور المخاوف الأمنية وتصوراتها المشتركة عن التهديدات الأمنية الخارجية التي تواجهها هذه الدول والمتمثلة في إيران والعراق كمنافسان إقليميان، وثالثًا لوجود حد أدنى من احتمالات نشوب حرب بين دول «مجلس التعاون الخليجي» نتيجة الاحساس المشترك بينها بالأمن الداخلي ووجود قوة/دولة قيادية أو مهيمنة دون إقليمية داخل المنظمة وهي المملكة العربية السعودية (ص. ٣). أما عن الأسباب التي ستؤدي لفشل منظمة «مجلس التعاون الخليجي» برأي المؤلفان، وتمنعها دون تحقيق التكامل الإقليمي المأمول، فتتمثل في: (١) وجود ندرة

السكانية المنخفضة (دول الخليج) مع الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية (مثل مصر واليمن). فبينما يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في قطر حوالي ٩٣ ألف دولار سنويًا، يبلغ نظيره في اليمن حوالي ١٤٠٠ دولار. العامل الثالث هو تأثير التدخل الخارجي والتحالفات الدولية، التي كان لها تأثير موجه على الانقسامات داخل الإقليم العربي (ص. ٢).

يتحدد منهج هذه الدراسة في التعرض أولاً للهيكل التنظيمي وبنية المنظمات الخمة التي تطرقت لها هذه الدراسة، ثم مناقشة الأسباب التي أدت لنجاحها والمسببات التي ستؤدي لفشلها في المستقبل. ففي ما يتعلق بحالة منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، فإن المؤلفان يعتبران المنظمة الوحيدة عربيًا التي تقدّم مثالًا ناجحًا على التعاون الإقليمي وبلغت مستوى من النجاح لم تبلغه منظمة إقليمية أخرى. ويتكون المجلس من ثلاثة هيكل تنظيمية رئيسية: المجلس الأعلى الذي

الربيع العربي كان بمثابة فرصة كبيرة لفتح
أبعاد وآفاق جديدة للتعاون الإقليمي في
العالم العربي

توقيع أعضائها على اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية حيث ظلت التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنظمة نحو ٣% من إجمالي حجم التجارة في المنطقة طوال ما يزيد عن عقد بعد إنشائها (ص. ٣).

أما بخصوص «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» الذي أنشئ في العام ١٩٨١ عقب تبني «جامعة الدول العربية» لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة البينية من قبل «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، ففج بدأ بأربع عشرة دولة، ووصل عددها الآن إلى ١٧ دولة من إجمالي ٢٢ دولة. وافقت هذه الدول على القضاء التدريجي للحواجز التجارية فيما بينها. وقد دخلت المنظمة حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ ووصلت إلى تحرير التجارة الكامل للبضائع من خلال الإعفاء الكامل من التعريفات والرسوم الجمركية. إلا أن هذه المنظمة فشلت بتحقيق التعاون الإقليمي في المجال التجاري والاقتصادي على الرغم من أن حجم التجارة الداخلية بين أعضائها بلغ حوالي ٩٦% من إجمالي التجارة البينية العربية، بسبب «الغياب الجوهري لخطة التنفيذ الحقيقية والدقيقة والممكن» (ص. ٤)، حيث يتأثر تحسين التبادلات التجارية بعدم التكامل الاقتصادي كما أثبتت الخبرة التاريخية للدول القومية.

ونقص شديد في الموارد والطاقات البشرية والاعتماد البنيوي على النفط وصادراته في كافة الدول الأعضاء في المنظمة - باستثناء السعودية؛ ٢) الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كمزود أمن خارجي وإقليمي؛ ٣) وجود بعض الخلافات الحدودية بين بعض الدول الخليجية تعوق التكامل الخليجي مثل الخلاف القطري - البحريني حول جزر «حوار» التي وصلت لـ «محكمة العدل الدولية» بعد فشل منظمة «مجلس التعاون الخليجي» في تسوية هذا النزاع (ص. ٣).

أما بخصوص «اتحاد المغرب العربي» الذي تم توقيع اتفاقية تأسيسه في فبراير/شباط ١٩٨٩ بين الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، كان هدفه المعلن «تأسيس برلمان، بنك، جامعة، ومحكمة مغاربية مشتركة» (ص. ٣). هذه المنظمة تقريبًا غير معروفة أو محل اهتمام من جانب الكثير من الدارسين، على الرغم من الجهود البلاغية والخطابية المتعددة التي تبعت قيامها. وتعتبر هذه المنظمة برأي الكاتبان من أقل المحاولات الإقليمية نجاحًا، إذ لم تنجح بتحقيق أي من أهدافها المعلنة، بداية من فشلها في تسوية النزاع حول الصحراء المغربية (بين الجزائر والمغرب) أو تقليل العداء بين البلدين، والفشل في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون بالرغم من

للمنطقة؛ ٢) التحديات الاقتصادية، وتشمل هيمنة الاقتصاديات الريعية، وغياب التكامل العربي في ما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، وانخفاض مستويات التجارة البينية العربية، وتقييد مجتمعات الأعمال، وارتفاع التعريفات والرسوم الجمركية العربية، وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلدان العربية، إما بسبب تركيزها في بلدان مجلس التعاون الخليجي أو ذهاب هذه الاستثمارات لقطاعات «الأفق القصير» في مجالات مثل الخدمات والعقارات وبصورة أقل بكثير في مجالات كالزراعة والتصنيع، وأخيرًا صعوبة التنقل بين الدول العربية؛ ٣) التحديات الأمنية، والمتمثلة في التنافس بين إيران ودول الخليج العربي، والتي حالت دون ظهور إطار أمني جديد في المنطقة (ص. ٦٤). ولم يتطرق المؤلفان إلى تهديدات أمنية أخرى مثل الإرهاب، وسقوط الأنظمة السياسية العربية، وحالة السيولة الأمنية والسياسية، والاضطرابات والقلقل الاجتماعية.

ويرى المؤلفان أ.ب. وهو ما سيتحقق في حال التركيز على إعطاء الأولوية لخلق الوظائف وتحسين الهياكل الإنتاجية، كونها بالأساس هي التي ستحقق الاستقرار السياسي المحلي الذي يعتبر بدوره «شرط أساسي لتشجيع التعاون الإقليمي» (ص. ٩). إن تغيير

أخيرًا تطرق المؤلفان لحالة «اتفاقية أغادير» التي وُقعت في العام ٢٠٠٤ لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية المتوسطة، ودخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٧. وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين كل من مصر وتونس والمغرب كبدية أو نقطة انطلاق نحو إنشاء منطقة تجارة حرة أورو متوسطية تهدف لتحويل حوض البحر المتوسط لمجال للحوار والتبادل الحر على النحو المتوخى في «عملية برشلونة» (ص. ٤). عضوية هذه الاتفاقية مفتوحة أمام الدول الأعضاء في «جامعة الدول العربية» و«منظمة التجارة العربية الموسعة». ووفقًا لهذه الاتفاقية يسمح الاتحاد الأوروبي لشركائه التجاريين بين المتوسطيين بتراكم المنشأ القطري بتجميع القيمة المضافة، بغض النظر عن المكان الذي أضيفت إليه طالما كان ذلك في بلد شريك في اتفاقية التجارة الحرة. لكن لا يذكر المؤلفان الأسباب التي تعيق تحقيق التكامل الإقليمي في هذه المنطقة.

في الجزء الأخير من الدراسة يجمل المؤلفان ثلاثة تحديات رئيسية، هي التي تعيق محاولات الإقليمية والإقليمية معًا. هذه التحديات هي: (١) التحديات السياسية، وتشمل التعارض بين المصالح الوطنية مقابل المصالح القومية، وغياب الديمقراطية، والاختراق الخارجي

وتحسين الأنشطة الإنتاجية بصورة أكثر انتظامًا يعزز مساعي التكامل الاقتصادي والتجارة داخل المنطقة، وعلى المدى البعيد يمكن للإنتاج المتزايد إضعاف الطلب على الربيع وإعاقة البحث عن الربعية التي ثبت أنها تتعارض مع تطور الحكم الديمقراطي (ص. ١٠) إلا أن المؤلفان لم يذكر شيئاً عن ما الذي يحول دون نجاح هذا التحول. ويعاب على هذه الدراسة - كذلك - تشاؤمها المفرط في ما يتعلق بمستقبل الإقليمية وعملية الأقلية في المنطقة العربية والشرق الأوسط بوجه عام.

إنَّ السبيل الوحيد لتحقيق التكامل الإقليمي ومواجهة التحديات يتمثل في الحاجة الماسة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية

الاتجاه الثاني: جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي

تبدأ الدراسة بالإشارة إلى أنّ الاهتمام الراهن بدراسة المنظمات الإقليمية في العالم العربي، وتحديدًا «جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» - على الرغم من سجل الأولى السيء في تمثيل العمل الجماعي العربي ومحدودية تأثير الثانية - يرجع بالأساس إلى دورهما النشط والملحوظ في الديناميات الإقليمية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وخاصةً في حالات مثل ليبيا وسوريا (ص. ١٥١)، حيث ترى المؤلفة أنّ الجدل حول المنظمات الدولية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي دار بالأساس حول اتجاهين: الأول تفاؤلي حول مستقبل المنظمات ودورها نتيجة انحسار العروبة وتعزيز سيادة الدولة، وهو الأمر الذي قد يتيح مزيدًا من الفرص لتطوير إطار أمني جماعي يمكن أن تظهر فيه «الجامعة العربية» كمنظمة إقليمية مؤثرة. أما الاتجاه الثاني فينظر بتشاؤم لحدوث «جامعة الدول العربية» الجديد، ويجادل أنصاره بأنّ هذا التأثير يرجع بالأساس للدور الذي لعبته ملكيات الخليج على الجامعة خلال السنوات الثلاث التي أعقبت ثورات الربيع العربي. وبدلاً من «جامعة الدول العربية»، يركز هذا الاتجاه على منظمة «مجلس التعاون الخليجي» وآفاقها المستقبلية وخططها نحو تشكيل اتحاد سياسي دون إقليمي (ص. ١٥٢).

Sally Khalifa Isaac: "Resurgence in Arab Regional Institutions? The Cases of the Arab League and the Gulf Cooperation in: Elizabeth , "2011-Council Post Monier (ed.): "Regional Insecurity after the Arab Uprisings: Narratives of Security and Threat". (New York: Palgrave Macmillan, 2015), pp. 167-151.

في هذه الدراسة تقوم الباحثة باختبار المقولات الرائجة عن زيادة فاعلية المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، وذلك عبر التركيز على حالتي «جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي»، حيث توصلت الباحثة إلى قناعة مفادها أنّ «فاعلية الجامعة ترجع بالأساس للتغيرات التي أحدثتها الربيع العربي من ناحية، وتزايد دور الدول القائمة في المنظمة مثل مصر والسعودية وقطر والإمارات» من ناحية أخرى. ولكنها ترى أنّ تلك الفاعلية ليست دائماً بقدر ما هي نتيجة لسياسات دول الخليج النشطة، وهي تمثل انعكاساً لحالة تغير جوهري في أداء وبنية الجامعة.

بما أجبرها على اللجوء إلى الأمم المتحدة أو القوى العالمية الأخرى للقيام بدلاً منها بدور الوساطة، أو بسبب تراجع الدور المهيمن والقيادي لمصر على آليات «جامعة الدول العربية» (ص. ١٥٣). وظلت الجامعة عاجزة عن القيام بأي دور فاعل، بصورة جعلت البعض يصفها بأنها «منظمة رمزية غير قادرة على اتخاذ أي إجراء حقيقي». وبات الحديث عن أن أكبر إنجازاتها هو «البقاء على قيد الحياة» (ص. ١٥٣-١٥٤).

مثل الربيع العربي عاملاً أساسياً في تحفيز النشاط المبدئي للجامعة بعد تراكم الغضب الشعبي ضد الحكومات العربية، وتكرار تشديد الأمين العام السابق «عمرو موسى» على ضرورة دعوة الجامعة إلى ممارسة دور جاد، مثل تصريحه بأن «الجامعة العربية» يجب أن تكون قوية أو غير موجودة على الإطلاق» (ص. ١٥٤). وكان التحدي الأكبر للجامعة هو سجلها الكبير في احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، باعتبارها منظمة حكومية دولية، الأمر الذي تجلّى في ردود فعل الجامعة المتأخرة ومواقفها الدبلوماسية المائعة من الصراعات الإقليمية وأحداث الربيع العربي، وهو ما ساهم في إحياء الصورة القديمة المزعجة للجامعة (ص. ١٥٤).

أما هذه الدراسة فتركز بالأساس على تحليل دور الجامعة الجديد، أو عودة ظهورها في ليبيا وسوريا، من خلال ثلاثة عناصر، بدلاً من عنصرى التفاعل والتشاور حول مستقبل الجامعة. هذه العوامل هي (١) العزم في أداء الجامعة؛ (٢) سياسات الدول الأعضاء في هذه الأزمات؛ (٣) العقبات الهيكلية والتحديات المتأصلة التي لا تزال تعوق خطط إصلاح المنظمة وتقوّض قدرتها على التصرف (ص. ١٥٢). أما بخصوص «مجلس التعاون الخليجي»، فإن الدراسة تشكك في إمكانية أن تصبح المنظمة أكثر صلابة من خلال دعوات توسيعها من منظمة حكومية دولية إلى اتحاد سياسي واقتصادي؛ ما يعني التدقيق في التحديات الحالية التي تواجه تماسك المنظمة الداخلي، وأخيراً بحث آفاق «مجلس التعاون الخليجي» ككتلة متماسكة ومدعمة يساعد على فهم إمكانياتها المستقبلية للتأثير على آليات عمل الجامعة.

جامعة الدول العربية

كان النمط الجلي لـ «الجامعة العربية» خلال العقود الستة الماضية هو الفشل في التوسط في معظم النزاعات بين الدول العربية، وفي إدارة الصراع وحفظ السلام، سواء بسبب انعدام الثقة السائد بين أعضائها بشأن قدرات المنظمة على حل المنازعات

وفي الحالة السورية، وعلى الرغم من دور وموقف «الجامعة العربية» المحتفى به على نطاق واسع، إلا أنّ دول الخليج كانت أيضًا في حقيقة الأمر «تقود من الخلف» (ص. ١٥٦) حيث بدأت السعودية مبكرًا بإجراءات التصعيد ضد نظام الأسد عندما أعلنت عن سحب سفيرها من دمشق في أغسطس/آب ٢٠١١، وهو القرار الذي اتبّعت به بقية دول «مجلس التعاون الخليجي» الأخرى، كما دفعت نحو تعليق عضوية سوريا في الجامعة. وعندما أبدى الأمين العام للجامعة «نبيل العربي» ميلًا نحو الوساطة، كان للجهد القطرية دور كبير في التوصل إلى الاتفاق الذي تم على أساسه وقف العنف في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. ومع تجدد الانتهاكات السورية ضد المتظاهرين العزل، قادت دول الخليج العربي الجهود الداعية لفرض عقوبات اقتصادية على سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

من ناحية أخرى، ساهمت دول الخليج العربية سلبًا في تقييد وتحجيم دور الجامعة في الأزمة السورية، كونها اختلفت على النهج المهادن للمنظمة ولأمينها العام تجاه «الأسد»، الذي تنظر إليه باعتباره امتدادًا للنفوذ الإيراني في العالم العربي (ص. ١٥٧)، وهو الذي دفع بدول الخليج للعمل خارج إطار آليات المنظمة رغبةً منها في المشاركة في جهود إزاحة الأسد،

في رأي الباحثة، فإن العامل الأهم لفهم الفاعلية والنشاط اللذين ميزا سلوك «الجامعة العربية» تجاه الربيع العربي يرجع بالأساس لسياسات الدول الأعضاء فيها، وتحديدًا الدول القوية/القيادية. ففي الحالة الليبية على سبيل المثال، وعلى الرغم من سجلها العتيد في عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول الأعضاء، ساهم وجود ست دول خليجية في ترجيح كفة إدانة ممارسات نظام القذافي العنيفة، وتعليق مشاركتها في اجتماعات مجلس الجامعة، وفيما بعد دعوة «مجلس الأمن الدولي» لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، والاعتراف بحركة التمرد كمثل شرعي بديل عن ليبيا (ص. ١٥٥). وقد اتُخذت كل هذه القرارات بدون تحقيق شرط الإجماع الذي يفرضه ميثاق المنظمة، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة العامة للجامعة، لكن دون فائدة، إذ تبين جليًا أن دول «مجلس التعاون الخليجي» «هي التي تحمل الثقل الحاسم في الجامعة في تلك اللحظة» (ص. ١٥٥). وقد قامت الدول الخليجية، خاصة قطر والإمارات العربية المتحدة، بالعمل جنبًا إلى جنب مع طف الناتو في ليبيا، سواءً بتقديم الدعم المالي أو المشاركة في العمليات العسكرية وفي جهود تدريب المشاة والمقاتلين المتمردين الليبيين. (ص. ١٥٦).

إنفاذ، وهو الأمر الذي يقلل من قدرتها على العمل أو حتى على متابعة تنفيذ قراراتها. المشكلة الثانية هي الأزمة المالية للجامعة، والتي بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٣، حين اضطرت الجامعة لإنهاء حوالي ٢٤٠ برنامجًا ونشاطًا من أنشطتها، والسحب من الاحتياطات المالية للمنظمة لتسديد رواتب موظفيها. وظلت مضطرة للاعتماد على سخاء دول الخليج العربية الغنية التي سوف يعطيها القدرة على توجيه الجامعة والتحكم فيها (ص. ١٥٩-١٦٠). ولم تنجح الانتفاضات العربية في إحياء أي من خطة إصلاح «الجامعة العربية»، سواء الخاصة بإنشاء «آلية لمنع النزاعات وإدارتها»، أو تلك الخاصة بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، أو مجلس عربي للسلامة والأمن (ص. ١٦٠).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسبب امتلاكه ما يقارب من ٤٠% من احتياطات النفط العالمية المؤكدة، وحوالي ٢٥% من احتياطات الغاز العالمي، بناتج محلي إجمالي قدره ١٠٦ تريليون دولار، أثبت مجلس التعاون الخليجي نجاحه كمنظمة دون إقليمية

حيث قامت قطر والسعودية بتسليح المقاومة السورية وإمدادها بالسلاح، واقترح أمير قطر السابق (حمد آل ثاني) إرسال قوات عربية إلى سوريا للمساعدة في إنهاء الاضطرابات السائدة في البلاد (ص. ١٥٧). وأعلنت كل من الرياض والحوطة عن دعمهما لتوجيه ضربة عسكرية أمريكية محتملة ضد نظام الأسد، بعد توارد الأنباء عن استخدام قواته للسلاح الكيماوي ضد المواطنين العزل. هذا الاختلاف بين الجامعة ودول الخليج أوجد انقسامًا كبيرًا حول الأزمة السورية، خصوصًا في ما يتعلق برفض خيار التدخل العسكري من جانب كافة الدول العربية غير الخليجية، إما بسبب تاريخها الطويل في المعاناة من الاضطراب وعدم الاستقرار، وتصاعد المخاوف من احتمال تفكك الدول العربية على أساس ديني وعرقي، أو بسبب فشل تجربة التدخل العسكري المماثلة أمام أعين الدول العربية في ليبيا (ص. ١٥٧).

ترجع الكاتبة هذا الفشل والعجز الذي اتسمت به «جامعة الدول العربية» إلى مشكلتين رئيسيتين هما: أولاً: افتقار الجامعة إلى آلية

ساهمت دول الخليج العربية سلبيًا في تقييد وتحجيم دور الجامعة في الأزمة السورية، كونها اختلفت على النهج المهادن للمنظمة ولأمينها العام تجاهه «الأسد»

وكأنها «المحرك الرئيسي للاستقرار السياسي في المنطقة العربية» (ص. ١٦١). وقد تجلّى ذلك في الأدوار التي مارستها دول مثل قطر والسعودية والإمارات في ليبيا وسوريا ومصر واليمن والبحرين.

ركزت المؤلفة بالأساس على حالي السعودية وقطر، باعتبارهما مثالاً على الدول القيادية في ما يتعلق بالسياسات الإقليمية حيث ساهمت سياسات قطر المتضاربة وتغطية قناة «الجزيرة» للربيع العربي ومهاجمتها للنظم العربية والخليجية - باعتبارها مخلب قطر - في زيادة الشقاق الخليجي - الخليجي بالصورة التي وصل فيها إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية تمامًا بين قطر من ناحية، والإمارات والسعودية والبحرين من ناحية أخرى. وبدا «مجلس التعاون الخليجي» في طريقه إلى بداية النهاية والتحلل بسبب الخلاف حول عدد من القضايا، مثل مسار الثورات العربية والمصرية تحديداً، والمفاوضات الدولية مع إيران بخصوص برنامجها النووي، والأزمة السورية وعدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها (ص. ١٦٢).

أما فيما يتعلق بالدور السعودي، وبالتزامن مع زيادة حدة التهديدات التي تواجهها منذ الربيع العربي وخاصةً من الولايات المتحدة

متماسكة وذات تأثير اقتصادي متنامي، ليس فقط في منطقة الخليج، ولكن في منطقة الشرق الأوسط عمومًا. وهو ما تجلّى في تقديم المساعدات وتشجيع الاستثمارات وتوفير سوق جاذب لمئات الآلاف من العمال العرب المهاجرين، وترجم هذا التأثير الاقتصادي إلى قدرات متنامية على تحمّل النفوذ السياسي والاجتماعي والثقافي الأكبر في السياسة العربية (ص. ١٦٠). لكن هذا النجاح الاقتصادي لم يصاحبه معادل في مجال التعاون الأمني والدفاعي في قضايا السلام والأمن. وتنقل «إسحاق» عن «مارك بينفاري» قوله إن مجلس التعاون الخليجي «فشل بشكل منهجي في التوسط بشكل فعال في إدارة الصراعات الكبرى في منطقة الخليج» (ص. ١٦٠).

مع اندلاع ثورات الربيع العربي، وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي يُنسب للمجلس في التوصل إلى إنشاء نظام أمني جماعي خاص به مع تكوين «درع الجزيرة»، إلا أنّ المنظمة ظلت مثل «جامعة الدول العربية» في ما يتعلق بالمنافسات داخل المنظمة، وتركيز كل عضو فيها على تحقيق مصالحه الوطنية الضيقة. تحت وطأة شعورها بالتهديد والخوف، أظهرت دول «مجلس التعاون الخليجي» وضوحًا ملحوظًا في الرؤية وسرعةً في الاستجابة لثورات الربيع العربي والتعاطي معها، وبدت

يسمح لها بأي نوع من الاستدامة في الأداء» وذلك بسبب فشلها في تطوير رؤية جماعية أو تعزيز شعورها الداخلي بالعزيمة الذي قد يمكنها من تبني سلوك إقليمي جديد بشكل منهجي (ص. ١٦٣، ١٦٤). ثانيًا، إن الدور النشط للجامعة مبني على السياسات النشطة والحازمة لدول الخليج الرئيسية التي كان لها تأثير محوري لفهم الدور الاستباقي للجامعة في الأزمة الليبية والسورية (ص. ١٦٤).

وتجادل الباحثة بأن هناك ثلاثة عناصر يمكن أن تسهم في تمكين «الجامعة العربية» في المستقبل القريب. الأول هو أن الجامعة الآن، وبسبب دورها في الأزمات التي أوجدها الربيع العربي، تحظى بمزيد من الاهتمام الإقليمي والدولي، بعد أن ظلت متجاهلة ومنبوذة من الجميع. والثاني هو إعادة إحياء الإيديولوجية العربية (القومية العربية) في المنطقة باعتبارها البديل الوحيد عن أيديولوجية الإسلام السياسي المتطرفة، وهو ما يمكن أن يسهم في تعزيز التعاون والتنسيق العربي والتقارب الذي بات جليًا بين الدول العربية المحورية، مثل السعودية ومصر والإمارات والجزائر، وعودة مفاهيم مثل «الأمن القومي العربي» بعد أن اختفى من الأدبيات الرسمية العربية من خمسينيات القرن الماضي (ص. ١٦٤، ١٦٥). أما الثالث فهو التنافس الشديد بين الولايات

الأمريكية، فإن المملكة - في رأي الكاتبة - نجحت في ترسيخ هيمنتها وقيادتها لدول «مجلس التعاون الخليجي» (ص. ١٦٣)، وقادته في ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي: تجديد الاقتراحات حول تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد، وهو الاقتراح الذي وافقت عليه كافة دول المنظمة ما عدا سلطنة عمان، حيث تبدو المملكة مصممة على المضي قدمًا فيه، حتى بدون عمان. الاتجاه الثاني هو تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وتنوع المظلة الأمنية لحماية دول الخليج من خلال النظر إلى المزيد من القوة الآسيوية التي تحظى جيوشها وتجاربها بالإعجاب المتزايد، مثل الهند والصين وباكستان. الاتجاه الثالث هو تعزيز التعاون الدفاعي والأمني بين دول المجلس، والذي تجلّى في زيادة حجم قوات درع الجزيرة إلى ١٠ ألف جندي، والإعلان عن تأسيس قوات شرطية خليجية موحدة، وأكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية، وإجراء العديد من المناورات العسكرية مع عدد من حلفائها الإقليميين والدوليين (ص. ١٦٣).

تصل الباحثة إلى خلاصة تقول إنه «لا يبدو أن النهضة واسعة النطاق في جامعة الدول العربية بعد الانتفاضات العربية تشير إلى تغيير جوهري في طريقة عمل، يمكن أن

هذه التغيرات على «جامعة الدول العربية»، التي ترى الباحثة أنها كانت ومازالت مرآة للنظام الإقليمي العربي.

تبدأ «دخل الله» مباشرةً بالقول إن سر أزمة جامعة الدول العربية يكمن في «المعضلة بين سيادة الدولة وإيديولوجية القومية العربية التي تعصف بالنظام الإقليمي من عقود» (ص. ٣٩٣). فعلى الرغم من سيادة الإشارة إلى الأمة العربية في الخطاب الشعبي واشتراك الدول العربية في الأسس والقيم والتفاهات المؤسساتية ووحدة اللغة والدين وغيرها من العوامل التي تعزز (نظرياً) العلاقات بين الشعوب العربية والإحساس بالالتزام والمسؤولية، إلا أن نظام الدول العربية يظل واحدًا من أكثر نظم العالم تقسيمًا من الناحية الاقتصادية والسياسية. ويرجع البعض هذا العجز وفشل النظم الإقليمية في الشرق الأوسط إلى «العجز الأمني الداخلي والخارجي للدول العربية» (ص. ٣٩٣-٣٩٤).

بعد مناقشة الجدل النظري حول مسألة بناء السيادة والنظام في نظريات العلاقات الدولية الرئيسية الثلاثة (الواقعية والليبرالية والبنائية)، تحاول المؤلفة تفسير لماذا فشل الشرق الأوسط في تجاوز سياسات توازن القوة للتغلب على المعضلة الأمنية المتأصلة فيه، ولماذا

المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وعدم ثقة الدول الخليجية بالغرب والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ترى الكاتبة أنه قد يوفر فرصة للقيام بعمل عربي منسّق، ما يؤدي بالتالي - أو بالتبعية - إلى دور أكثر نشاطًا لـ «جامعة العربية» (ص. ١٦٥).

Farah Dakhallah: "The League of Arab States and Regional Security: Towards an Arab Security Community?" British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 39, No. 3 (2012), pp. 393-412.

تعزو هذه الدراسة عجز الجامعة العربية عن إقامة نظام أمن جماعي إقليمي وإدارة النظام الإقليمي العربي عمومًا إلى ما أسمته بعامل «السيادة المتنازع عليها» أو الصراع المتأصل بين النزعات القومية والشعارات الوطنية بين الدول العربية. وترى المؤلفة «فرح دخل الله» أنّ هناك علاقة عكسية بين التداخل والتماهي بين هذين المفهومين وبين فاعلية الجامعة، وتحاول إثباته عبر تحليل التفاعلات الإقليمية والتغيرات التي جرت في النظام الإقليمي العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، وتأثيرات وتداعيات

فشلّت جامعة الدول العربية في تطوير إطار أممي عام، بالرغم من أن الأمن كان هو القوة الدافعة وراء جميع المبادرات الإقليمية (كما تنقل عن «تشارلز ترييب») (ص. ٣٩٤). كما تتساءل عن إمكانية حفاظ الجامعة أو مساهمتها في الحفاظ على السلام بالمعنى الإيجابي، وليس مجرد غياب الحرب بين أعضائها.

تبدأ الكاتبة محاولتها لتفسير هذا الفشل بتتبع مفهوم السيادة وظروف بزوغها التاريخية المخالفة لتلك التي صاحبت بزوغ الدول القومية في أوروبا. حيث تشير الكاتبة إلى أن الدول العربية (في سياق ما بعد الكولونيالية) كان عليها أن تواجه تحديات إيديولوجية لشرعيتها المؤسسية من كل الجهات الفاعلة (المحلية والخارجية) والتحديات التي تغذيها الهويات العابرة للقوميات والمستوحاة من تراث عربي إسلامي مشترك (ص. ٣٩٨). هذه الأزمة المتجذرة منذ بزوغ الدول العربية، وربما من قبل الاستقلال، هي أحد أهم أسباب عجز النظام الإقليمي العربي (ومؤسساته) عن تطوير نظام أمن إقليمي، حيث توافق الكاتبة على التصور الذي يقدمه «مايكل بارنيت»، والقائل إنّ الدول العربية قبل هزيمة ١٩٦٧ كانت عالقة بين الأدوار المتناقضة المخصصة لها من قبل مؤسسات السيادة والقومية العربية، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ منها (ص. ٣٩٨). فالسيادة تعني «منح

قدر من الحقوق الحصرية للدولة تتمتع عبرها مؤسساتها بسلطة على مساحاتها الداخلية وتعطيها الشرعية في المجتمع الدولي وتتجسد استحقاقاتها في مبدأ عدم التدخل». أما القومية العربية فيمكن اعتبارها مؤسسة، بمعنى أنها تقوم «بتوزيع الأدوار على الدول العربية وشكلت قيماً على مصالحها وهويتها واحتوت على عقوبات محلية وإقليمية على الدول التي انتهكت قواعدها» (ص. ٣٩٨). أي أنّ العرف السائد قبل ١٩٦٧ كان مؤداه أن الدول العربية تستمد مصالحها من الأمة العربية التي تعمل من أجل توحيد وتقوية المجتمع، وهو ما يعني إنكار شرعية حدود الدولة الموجودة، وأصبحت فيما بعد قوة لتقويض مؤسسة الدولة وتقويض سيادتها الداخلية والخارجية. بمعنى آخر، تقول دخل الله، أن العروبة كانت محاولة لاستبدال الجامعة «العثمانية» بأخرى «عربية» في وقت واحد عندما أعيد ترتيب العالم الثالث كنظام من الدول أو المجتمعات الوطنية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (ص. ٣٩٩).

وتوضح «دخل الله» أن الفرق بين منطقة الشرق الأوسط وبقية النظم السياسية العالمية يكمن في أنّ النظام في السياسة العالمية هو بمثابة وظيفة لسيادة الدولة وشرط ضروري لتشكيل مجتمع من الدول أو مجتمع أممي.

فشلّت جامعة الدول العربية في تطوير إطار أممي عام، بالرغم من أن الأمن كان هو القوة الدافعة وراء جميع المبادرات الإقليمية (كما تنقل عن «تشارلز ترييب») (ص. ٣٩٤). كما تتساءل عن إمكانية حفاظ الجامعة أو مساهمتها في الحفاظ على السلام بالمعنى الإيجابي، وليس مجرد غياب الحرب بين أعضائها.

تبدأ الكاتبة محاولتها لتفسير هذا الفشل بتتبع مفهوم السيادة وظروف بزوغها التاريخية المخالفة لتلك التي صاحبت بزوغ الدول القومية في أوروبا. حيث تشير الكاتبة إلى أن الدول العربية (في سياق ما بعد الكولونيالية) كان عليها أن تواجه تحديات إيديولوجية لشرعيتها المؤسسية من كل الجهات الفاعلة (المحلية والخارجية) والتحديات التي تغذيها الهويات العابرة للقوميات والمستوحاة من تراث عربي إسلامي مشترك (ص. ٣٩٨). هذه الأزمة المتجذرة منذ بزوغ الدول العربية، وربما من قبل الاستقلال، هي أحد أهم أسباب عجز النظام الإقليمي العربي (ومؤسساته) عن تطوير نظام أمن إقليمي، حيث توافق الكاتبة على التصور الذي يقدمه «مايكل بارنيت»، والقائل إنّ الدول العربية قبل هزيمة ١٩٦٧ كانت عالقة بين الأدوار المتناقضة المخصصة لها من قبل مؤسسات السيادة والقومية العربية، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ منها (ص. ٣٩٨). فالسيادة تعني «منح

وهو التطور الذي انعكس في التوتر في البنية التنظيمية الضعيفة للجامعة، بما في ذلك قراراتها غير الملزمة وعدم وجود آليات للتنفيذ، وبالطبع تعقيد مفهوم السيادة وعدم وجود نص مشابه للمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة وفي منظمات دولية أخرى مثل الاتحاد الأفريقي، والتي تخول للدول وللمنظمة حق التدخل في حالة الظروف الإنسانية الخطيرة وتنظر لمبدأ مسؤولية الحماية أن السيادة «مشروطة»، وتحدّد من حيث «استعداد الدولة وقدرتها على توفير الحماية للمواطنين» وليس باعتبار أنها منحة إلهية أو ذريعة للنظم والحكومات التعذيب مواطنيها. وهي المادة أو المبدأ الذي تعرضت جرائه «الجامعة العربية» لانتقادات كثيرة (ص. ٤٠١)، وجعلت البعض يجادل بأنها لا تعاني من فشل في التصميم بقدر ما أنها ضُفِّمت لتفشل بصورة متعمدة، حيث أصرت الدول العربية على لغة الوحدة لإضفاء الشرعية على أنظمتها، بينما تقوضها عمداً وعملياً بحجة حماية سيادتها. ولذلك فإن الجامعة صممت للإخفاق في إنتاج هذا النوع من التعاون والتكامل الأكبر (ص. ٤٠١).

لتعزيز هذه المقولات والأطروحات التي قدمتها المؤلفة، قامت بدراسة النظام الإقليمي العربي ومحاولة إقامة نظام أمن إقليمي منذ حرب ١٩٦٧، وذلك عبر تقسيمه

بينما في منطقة الشرق الأوسط، التي تمتاز بأنها غير مستقرة بصورة بنيوية مثلها مثل مناطق العالم الثالث وما زالت دولها في مرحلة التأسيس، تم تقويض سيادة الدول من قبل المؤسسة العربية المنافسة (القومية العربية). بمعنى أنّ السيادة هنا كانت علاقتها معقدة بالنظام في الشرق الأوسط. فخريطة الأمن في العالم العربي، وفق هذا التصور، لا تنفصم عن خريطة الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، حيث تمتد التحالفات الأمنية إلى ما وراء حدود العالم العربي، ويتم دعوة الجيران من غير العرب والدول العظمى إلى التدخل للتأثير على الخلافات العربية، وهو ما دعاها للقول إنّه «من غير المنطقي مناقشة الأمن القومي الإقليمي العربي بمعزل عن الأمن الإسرائيلي أو التركي أو الأفغاني أو الإيراني». ومن هذا المنطلق يجب فهم العلاقة بين «جامعة الدول العربية» والأمن الإقليمي في هذا السياق الذي يتم فيه باستمرار بناء النظام ككل (ص. ٣٩٩).

ماذا يعني ذلك؟ يعني أنّ الأوضاع في الشرق الأوسط فرضت على الجامعة تطوير نموذج مستقل للتعاون الإقليمي مستوحى من مكافحة الاستعمار وعدم الانحياز، وليس قائماً على نموذج الهيمنة الذي يعتمد على الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول العظمى.

بتوفير الدعم المالي والمساهمة في جهود إعادة الإعمار ومحو آثار الهزيمة. وهو العصر الذي شهد عقد مصالحة كبرى ونشوء تحالف مصري - سوري - سعودي، شهدت معه الجامعة انتعاشًا ملحوظًا (ص. ٤٠٣)، وإن بدأت أجنحتها الرسمية تأخذ طابعًا مبتذل، بعيدًا عن المقولات الإيديولوجية (القومية والعروبية) والوحدوية، وركزت أكثر على قضايا محددة مثل كيفية عكس نتائج الحرب، وتحول الصراع مع إسرائيل من صراع حول «الشرعية» إلى صراع حول «الحدود»، ومن صراع «ديني وثقافي» إلى صراع «قومي» أي بين دول قومية (ص. ٤٠٣-٤٠٤).

شهدت هذه المرحلة كذلك بزوغ عصر «الهيمنة السعودية»، وذلك عبر دبلوماسية النفط السعودية أو ما أسمته المؤلف «النقد مقابل الأمن» (ص. ٤٠٤)، والتي قام من خلالها النظام الملكي السعودي بتحديد التهديدات البازغة من البيئة الإقليمية، أي الخطر الذي تمثله مصر القومية الثورية، والهادفة لزعة استقراره. وقامت السعودية كذلك بتوظيف «جامعة الدول العربية» كمنتدى لإدارة النزاعات القومية، والتعاون في بناء التوافق والتشريع. كما تم توظيف الضغط السعودي من أجل استخدام القمم العربية للتفاوض على تغيير المعايير والأولويات، فضلًا عن إيجاد

لأربع مراحل تاريخية رئيسية، هي: الهيمنة الناصرية، وحقبة السادات، وحرب الخليج، ومرحلة التسعينيات ونهاية القرن العشرين. وجادلت بأن الصراع بين السيادة القومية والوطنية هو الذي أعاق تحقيق وإقامة هذا النظام، ففي المرحلة الأولى التي أسمتها «النظام الإقليمي المصري» الذي أعقب استيلاء الضباط الأحرار على السلطة في ١٩٥٢ وصعود الخط القومي والإيديولوجية العربية ودمجها مع حركة عدم الانحياز بزعامة الرئيس «جمال عبد الناصر»، بات واضحًا أن «ناصر» أصبح زعيم الأمة وراعي القضية الفلسطينية وقائد المعركة ضد إسرائيل، وهو ما عني أن ما يسمّى بـ «المصلحة القومية العربية» تم تحديده واختزاله بـ «المصلحة الوطنية المصرية» (ص. ٤٠١-٤٠٢).

ظلّ هذا الوضع قائمًا حتى وقوع هزيمة الخامس من يونيو/حزيران، عندما تراجعت القومية العربية إثر الهزيمة، وأدى ذلك لتداعيات عكسية لما هو متوقع، حيث بدأ عهد جديد من التعاون بين الدول العربية حينما قرر «ناصر» إنهاء حالة الحرب الباردة العربية بالانسحاب من اليمن عقب قمة الخرطوم ١٩٦٧، ورضخ للمطالب التي أجبرته على الإقلاع عن محاولات تصدير الثورة للممالك الخليجية والعربية الأخرى، مقابل تعهد هذه الممالك

التوقيع الرسمي للاتفاقية في مارس/آذار ١٩٧٩ انتهت مرحلة الوحدة العربية على أرض الواقع، والتي كان حتى ذلك الوقت لها أسبقية على السيادة الوطنية (ولو نظريًا). ولكن مع إدارة مصر لظهرها لشركائها العرب، وسعيها إلى انتهاج سياسة وطنية أبادية، أدى - كما تقول المؤلفة - إلى «توحيد نظام ويستفاليا» للدول التي فرضته القوى الكبرى الغربية على المنطقة بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية» (ص.٤٠٥). كذلك أدت خطوة السادات إلى «تعزيز مؤسسة السيادة الوطنية»، بقدر ما كانت أيضًا نتيجة تراكم السيادة التجريبية داخل مختلف دول المنطقة، ونجاح النخب الحاكمة العربية في النجاة من الاضطرابات التي واجهتها في الخمسينيات والستينيات وفي نشر وتثبيت قوتها القسرية وتطوير أدوات الحكم من خلال الآليات البيروقراطية الحكومية والقوات المسلحة ووكالات الأمن ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتعبوية وغيرها من وسائل وأدوات بناء الأمم، وهو ما أضفى الطابع الشعبي على الهويات الوطنية المتوافقة مع حدود الدولة الوطنية في السبعينات والثمانينات (ص.٤٠٥-٤٠٦).

إلا أن هذا النجاح الداخلي لم يتزامن مع أو يماثله نجاحًا إقليميًا، حيث فشلت هذه النخب المستبدة والسلطوية تمامًا في فصل السياسات المحلية

أو إقامة نظام إقليمي جديد (ص.٤٠٤) حيث كان انكفاء مصر وانطوائها بعد حرب الأيام الستة، وموت «ناصر» في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ وتولي «أنور السادات» الحكم بعده، إيذانًا ببزوغ مرحلة جديدة وتحول عميق ودائم في العالم العربي، كانت أهم سماته استمرار أزمة السيادة والقيادة.

كان أول معول ضربه «السادات» في مسألة السيادة للدول العربية هو إقدامه على عقد صلح منفرد مع إسرائيل بعد انتصاره في حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣. وبذلك يكون قد وجه ضربة قوية للعروبة ولل قضية الفلسطينية وللنظام الإقليمي العربي كله، بالصورة التي جعلت الكاتبة تجادل بالقول إن هذه الصدمة جعلت «جامعة الدول العربية» تعاني من أزمة «لن تتعافى منها أبدًا» (ص.٤٠٥). بناءً على اتفاقية «كامب ديفيد» تم لأول مرة في تاريخ المنظمة تعليق عضوية مصر وتجميدها ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، وهو الأمر الذي أفقد المنظمة نفوذها العربي مرة واحدة وإلى الأبد. ومع نبذ مصر (كدولة قيادية) بدأ الصراع على القيادة والهيمنة الإقليمية بين أكثر من دولة، كالعراق وسوريا وليبيا والسعودية. وهو الصراع الذي مازال مستمرًا حتى اليوم بين من يطلق عليهم «محور الممانعة» و «محور الاعتدال». ومع

المرّة كان وبائيًا وليس كلاوفيتزيًا كما كانت حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣ التي كانت حروبًا «قصيرة الأجل ومن أجل تحقيق مكاسب استراتيجية». أما حروب الثمانينات فكانت كارثية أي مدمرة وغير مجدّية ومجزأة على جبهات غير محددة ومحاصرة على المستوى الإقليمي، بما أكسبها طابع ودينامية الأوبئة (ص.٤٠٧).

تجلى هذا التشظّي والتفتت في بزوغ عدّة منظمات دون إقليمية كبديل أو منافس لـ «الجامعة العربية» كما في «مجلس التعاون الخليجي» (١٩٨١) و«اتحاد المغرب العربي» (١٩٨٩)، وهي المنظمات التي نشأت جميعها بسبب المخاوف الأمنية والعسكرية المتكررة التي تحقّق بمنطقة الخليج من جانب، والتوترات والنزاعات الثنائية في منطقة شمال أفريقيا، في ظلّ عجز «الجامعة العربية» عن القيام بأيّ دور فعال واتسامها بكونها ضعيفة ومجزأة ومهمشة، وهو الأمر الذي أدى إلى تفضيل الدول العربية للسياسات الواقعية من جانب، وانحدار القومية العربية وإعادة أحياء الحركة الإسلامية من جانب آخر، وطول التضامن العربي محل الوحدة العربية وسيادة أجواء الانشقاق الإقليمي (ص. ٤٠٧-٤٠٨).

كانت نتيجة عقد الثمانينات المزري اندلاع حرب الخليج وال فشل المدوّي للجامعة في إدارة هذا

عن السياسات الخارجية، مما أدى لفشل جلي في إضعاف كلّ من أمن الدولة والأمن الجماعي العربي، إذ لم تؤدّي محاولات هذه النخب للفرار من التوترات الإقليمية المستجدة في السبعينات والثمانينات في النهاية إلّا إلى تفاقم التوترات الداخلية والخارجية (ص.٤٠٦). وقد تجلّى هذا الأمر في اندلاع الحرب الأهلية في لبنان والاحتياح الإسرائيلي لـ «بيروت» وبزوغ أسلوب حروب العصابات الذي كان قد أطلقه الجماعات الفلسطينية العلمانية واكتسى فيما بعد بزي إسلامي، إذ مثل الإسلام السياسي بديلاً إيديولوجياً للقومية العربية بعد انهيار النظام الإقليمي العربي ثلاثي القطبية (المثلث العربي بلغة «فؤاد عجمي» الذي يضم أكبر الدول العربية (مصر) وأغناها (السعودية) وأكثرها شعبيةً في المنطقة (سوريا) (ص.٤٠٦) بعقد «السادات» لاتفاق سلام مع إسرائيل، مما ترك وراءه فراغ إيديولوجي وأمني شديد، تمظهر في اندلاع التنافسات الإقليمية والنزاعات الداخلية بين الدول العربية وبعضها البعض.

بطول الثمانينات، دخلت أغلب الدول العربية في دوامة الركود وتراجع الأداء الاقتصادي المصحوب بالاستبداد، وتحول النظام الإقليمي العربي إلى نظام «ذاتي المساعدة» (ص.٤٠٧)؛ وهو ما أدى لتفاقم العنف وانتشاره في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. إلا أن العنف هذه

بإجراء تحولات ديمقراطية حقيقية، حيث ظلت محاولات الديمقراطية في المنطقة «تجميلية» (ص. ٤١٠). وطوال عقد التسعينيات لم يتم عقد سوى قمتين عربيتين فقط (١٩٩٠ و ١٩٩٦)، وغابت الجامعة تمامًا عن مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، التي بدأت جولة جديدة منها عقب انتهاء حرب الخليج. ولم تتدخل «الجامعة العربية» في العديد من الصراعات التي شهدتها المنطقة أو في منع الولايات المتحدة الأمريكية من غزو العراق واحتلاله، ناهيك عن مواجهة تحديات وتهديدات أخرى مثل الإرهاب وغيره (ص. ٤١٠).

ختامًا، ترى الباحثة أنّ سبب عجز «الجامعة العربية» يتمثل في النزاع الذي اتسمت به بين اتجاهين متعاكسين من النزعات القومية والوطنية التي صاحبت تأسيسها وتطورها منذ ١٩٤٥ (ص. ٤١١). كما يرجع هذا العجز إلى ضعف الهيكل المؤسسي للجامعة مقارنةً بمنظمات إقليمية أخرى، مثل «الاتحاد الأفريقي»، رغم المحاولات الإصلاحية التي تسعى الجامعة لتنفيذها. هذا بالإضافة إلى القيود التي يفرضها ميثاقها التأسيسي

الصراع. اتسم أداء الجامعة خلال هذا الصراع بالفشل الذريع لعدة أسباب، هي: (١) الفشل في حل الصراع العراقي - الكويتي مما أدى لقيام صدام بغزو الكويت؛ (٢) الفشل في التوصل إلى اتفاق بين العراق والكويت بعد الغزو؛ (٣) انقسام الجامعة إلى مؤيد ومعارض للعراق؛ (٤) استخدام الجامعة وتوظيفها من قبل الدول الأقوى لإضفاء شرعية على التدخل الأجنبي في الصراع (ص. ٤٠٩)، وهو الأمر الذي أدى لتحويل أمن الخليج من خلال التدخل الخارجي المباشر على حساب العمل العربي الجماعي، مما شكل سابقة خطيرة غيرت ممارسات الأمنة في الشرق الأوسط، وأعطت اليد العليا في إدارة شؤون المنطقة للاعبين أجنبي ممثلين في القوى الأجنبية الخارجية (ص. ٤٠٩).

في المرحلة الرابعة كان من المحتم أن تظل «الجامعة العربية» مهمشة طوال تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليس فقط للأسباب السالف ذكرها، ولكن أيضًا بسبب بطء إجراءات الإصلاح الاقتصادي وعدم الاهتمام

**ساهمت دول الخليج العربية سلبيًا في تقييد
وتحجيم دور الجامعة في الأزمة السورية،
كونها اختلفت على النهج المهادن للمنظمة
ولأمينها العام تجاه «الأسد»**

Martin Beck: “The End of Regional Middle Eastern Exceptionalism? The Arab League and the Gulf Cooperation Council after the Arab Uprisings”. Democracy and Security, Vol. 11, No. 2 (2015), pp. 190-207.

تناقش هذه الدراسة الجادة والرصينة ادعاءات نهاية مفهوم ودعاوى «الاستثنائية العربية» باندلاع ثورات الربيع العربي التي ساهمت برأي الكاتب في إحداث تغيير جذري، سواء بإزالة المستبدين أو بتدعيم أسس العمل المؤسسي التي كان غيابها الداعم الأساسي لاستمرار هذه الحالة الاستثنائية، وذلك عبر دراسة طالت «جامعة الدول العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي»، والتغييرات الجوهرية التي سادت المنطقة، وخصوصاً صعود قوى مهيمنة جديدة وبزوغ اتجاهات نحو مؤسسية العمل العربي.

تهدف هذه الدراسة إلى الاشتباك مع النقاش الدائر حول البعد الإقليمي لما يسمّى بالاستثنائية العربية التي ظلت نموذجاً هاماً لتحليل السياسة في العالم العربي طوال الثلث الاخير من القرن العشرين، وهي النموذج الذي تم تحديده بصورة هيكلية مع اندلاع ثورات

الذي يشدد على احترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء واحترام استقلالها، مما أدى لنتائج كارثية مغايرة تماماً لما كان مأمولاً، أي تحولها لقاطرة لإقامة نظام إقليمي عربي (ص.٤١٢).

كل هذه الأسباب أدت إلى تفكك النظام الإقليمي العربي وتحولته إلى نظام ذاتي المساعدة وفوضوي السمة (كما يجادل الواقعيون)، يتسم بالتغلغل الدولي الخارجي، وسيادة النظم السلطوية وسياسات المحاور والائتلافات والصراعات الكارثية والحروب الوبائية والفاعلين العنيفين من غير الدول، وعدم الاكتراث بدور المنظمات الدولية كالجامعة العربية التي بدت انعكاساً لحالة العالم العربي «ضعيفة ومجزأة ومهمشة» بل «وغير ذات صلة»، وبدأ التكفير جدياً في إقامة وتقديم مقترحات بشأن ترتيبات إقليمية بديلة عنها (ص.٤١٢).

ضعيفة للغاية لعقود، مقارنةً بمناطق أخرى مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى بعض مناطق الجنوب العالمي (ص. ١٩٢).

وينحصر التغيير الذي أحدثته ثورات الربيع العربي برأي المؤلف، في القول إن هذه اللحظة التاريخية جعلت من الشرق الأوسط على وشك اتباع نهج سياسة إقليمية جديدة قائمة على تمكين المنظمات الدولية، وتحديدًا منظمتي «الجامعة العربية» و«مجلس التعاون الخليجي»، وكيف أوضحت الثورات العربية أن هناك مؤشرات كبيرة على أن هذه المنظمات على وشك التغلب على معوقات ومثبطات فاعليتها التي منعتها من لعب دور فاعل في إدارة أزمات ونزاعات المنطقة، والدفع بسبل التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي قديمًا (ص. ١٩٢).

يناقش «بيك» في الجزء الثاني من الدراسة الجدل النظري حول أصول فكرة الاستثناء العربي، وكيف ساهمت هذه الحالة في النظر إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منحرفة عن الاتجاهات العالمية (ص. ١٩٢)، خاصة في ما يتعلق بالقواعد الاستبدادية الموحدة التي تتسم بالتحدي والاستدامة، وكيف ساهم التركيز على هذه الاستثنائية في تهميش دراسة جوانب أخرى من شؤون المنطقة،

الربيع العربي، حيث يجادل المؤلف «مارتن بيك» بأن هذه الانتفاضات أدت، فيما أدت إليه، إلى تنشيط المؤسسات الإقليمية، خاصة «الجامعة العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» (ص. ١٩١). قدمت هذه الدراسة فرضيتين رئيسيتين، هما: أن هذه المرحلة الثورية في العالم العربي تختلف عن مثيلتها في الخمسينيات، من حيث أن قائدها هذه المرة هي الممالك الخليجية المحافظة، ولا سيما المملكة العربية السعودية. والفرضية الثانية هي أن الوسائل التي استخدمتها المنظمات الإقليمية بعد الربيع العربي كانت مبتكرة إلى حد بعيد، مثل التخلي عن مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

لقد مثلت الثورات العربية برأي المؤلف لحظة كاشفة ومفصلية في تاريخ المنطقة، وشكلت تحديًا حقيقيًا للمداخل التي درست المنطقة، وخصوصًا نموذج الاستبدادية الشرقية، وذلك من ناحيتين: الأولى متعلقة بالشؤون الداخلية؛ حيث أصبح الاستبداد الموحّد على مستوى المنطقة في العالم العربي شيئًا من الماضي. أما الناحية الثانية فتتعلق بإهمال حقيقة أن الشرق الأوسط هو أحد أقل المناطق في العالم تكاملًا على الصعيد الإقليمي، وأنه نموذج لعدم المؤسسية. حيث ظلت التنظيمات الإقليمية في هذه المنطقة

سبب لنمذجة عملية الهيكلة المؤسسية باعتبارها ذات بعد واحد. قد يبسر المهيمن إنشاء مؤسسة إقليمية، وفي نفس الوقت قد تساهم هذه المؤسسات في تعزيز قوة هذه القوى المهيمنة، وهو ما يعني ليس فقط الاكتفاء بمجرد وجود فاعل يتمتع بقدرات فائقة كشرط لتعزيز المؤسسات الإقليمية، بل وجوب أن يتبنى المهيمن فكرة فرض بعض القيود، ليس فقط على الآخرين، وإنما أيضًا على السيادة الذاتية. فالقوة المهيمنة، وفقا للبنائين، في سبيلها نحو تسهيل وتعزيز التعاون، قد تأتي كنتيجة لاثنين من العمليات الجدلية (الديالكتيك) المتبادلة: ظهور قوة إقليمية وتعزيز المؤسسات الإقليمية (ص. ١٩٣).

هذه القوة المهيمنة قد تؤدي أيضًا إلى إنهاء حالة الاستثناء كما يجادل البعض، وذلك عبر حالة الحرب الإقليمية كما يقول «إيان لوستيك»، الذي يرى أن تكوين قوة إقليمية غالبًا ما يسهل إضفاء الطابع الإقليمي على السياسة الإقليمية. هذا العامل هو الحرب الإقليمية بين القوى المتنافسة على الهيمنة في المنطقة، وهو الأمر الذي يرى «بيك» أنه كان سائدًا طوال النصف الثاني من القرن العشرين متمثلًا بمساعي كل من «ناصر» و«الخميني»، وإن كان هذا التنافس والسعي مبني على قوة ناعمة أكثر منه على القوة الصلبة (ص. ١٩٤).

وخصوصًا الشؤون الإقليمية منها، وهو الأمر الذي وصل إلى حد إطلاق البعض على هذه المنطقة من العالم «منطقة بلا إقليمية». عقب ذلك يناقش المؤلف أبعاد وتداعيات هذا التركيز على دراسة الاستثنائية العربية على إضعاف المؤسسات الإقليمية حتى اندلاع ثورات الربيع العربي، حيث يشير إلى أن هناك إجماعًا واسعًا على أن المؤسسات الإقليمية في الشرق الأوسط العربي ضعيفة (ص. ١٩٣)، وأن هناك العديد من الأعوامل التي تحول دون قيام هذه المنطقة بتطوير منظمات إقليمية أقوى. من هذه العوامل: (١) التدخلات من الجهات الفاعلة خارج المنطقة (بريطانيا وأمريكا)؛ (٢) الطبيعة التنافسية للعلاقات بين القوى الإقليمية التي تزعم الهيمنة على المنطقة والتنافس على تأكيد الهوية والحفاظ على السيادة كهدف مشترك بين الطبقات السياسية العربية؛ (٣) غياب وجود دولة مهيمنة أو سلطة إقليمية تساعد في التغلب على غياب المؤسساتية (ص. ١٩٣). تؤكد الدراسات الحديثة أن ظهور المؤسسات المعززة في النظام الدولي يتم تسهيله من خلال قوى تعمل على الهيمنة، أو حتى بالمساهمة في تغيير اتجاه المؤسسات الإقليمية الأخرى (ص. ١٩٣)؛ وهو الأمر الذي يقلل منه أتباع المدرسة البنائية في العلاقات الدولية. يرى أنصار هذا التيار مثل «بارنيت وسولينغن» أنه لا يوجد

لها دورًا مؤثرًا في أزمات الخليج الثلاث (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) أو قضية البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من أن المصالح العربية قد تأثرت بشدة في كافة هذه الحالات. يرجع «بيك» السبب الرئيسي للضعف المؤسسي لمنظمة «جامعة الدول العربية» لالتزامها بمبدأ الاجماع الذي ينص عليه ميثاقها الصارم ومبدأ عدم التدخل العتيد الذي يحمي الدولة من التحديات التي تواجه سيادتها وينص على أنه لا يتوجب أبدًا وضع الدولة بحد ذاته موضع شك وتابغًا لأية أعراف أو قيم خارجية، أي مستمدًا من حقوق الإنسان وغيرها من القواعد القادرة على نزع شرعية سياسات هذه النظم هذه (ص.١٩٥). هذا المبدأ (عدم التدخل) تم اضافته والحفاظ عليه كونه بالأساس هدفًا للنخب السياسية العربية التي وجهته نحو تبرير إنشاء منظمة تحافظ على فكرة الوحدة العربية والدولة ذات السيادة، وهو الأمر الذي جعل المؤلف يقول إنّه «قد تم تصميم جامعة الدول العربية للفشل ككيان عابر للحدود الوطنية» (ص.١٩٥). فالتغيير الثوري في لحظة الخمسينات وبسبب التنافس الداخلي المتقلب بين هذه النخب الثورية والجمهورية

وقد تمثل النموذج الاستثنائي للقوة الصلبة في المنطقة العربية في «محمد علي»، الذي حاول وسعى إلى أن تكون مصر قوة إقليمية وكانت هذه المحاولة قائمة بدرجة كبيرة على تحسين قدرات القوة الصلبة للقدرات العسكرية والانجازات الاقتصادية التي أنتجتها التغييرات الأساسية في السياسة الداخلية لمصر (ص.١٩٤).

يختلف «بيك» مع هذا المنظور ويرى أن العامل الحقيقي وراء انهاء حالة الاستثناء العربي هي الثورات والانتفاضات العربية، وبدل على أطروحته هذه بمناقشة الضعف المؤسسي لـ «الجامعة العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» قبل وبعد الربيع العربي.

جامعة الدول العربية

ظاهريًا، يقرّر المؤلف أن منطقة الشرق الأوسط العربي لا تعاني من نقص في المؤسسات الإقليمية وإنما بالأحرى يذكرنا بأن هذه المنظمات لا تتعدى كونها «نمور من ورق أكثر منها منظمات قوية» (ص.١٩٥)، حيث فشلت في إدارة النزاعات الإقليمية وتسويتها ولم يكن

تمثّل النموذج الاستثنائي للقوة الصلبة في المنطقة العربية في «محمد علي»، الذي حاول وسعى إلى أن تكون مصر قوة إقليمية

والتعارض مع توازن تصميم الجامعة، لم يكن مشجعاً أو مساعداً على التغيير الإقليمي، مع تركيز الميثاق على مبدأين وركيزتين أساسيتين هما: مبدأ الإجماع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. هذا التركيز قاد ليس فقط لخلق السياسات الإقليمية المبتكرة من قبل «جامعة الدول العربية» في المهدي بل منع المنظمة من اتخاذ إجراءات فعالة في حالة النزاعات الإقليمية الرئيسية (ص. ١٩٦)، وهو الأمر الذي يحل عليه سجل الجامعة الممتد من الفشل في فرض عقوبات على «صدام حسين» عند غزوه للكويت (١٩٩٠) وغيرها من الحالات، حتى تلك التي لا علاقة لها بانتهاك مبدأ عدم التدخل (ص. ١٩٦).

يجادل المؤلف بأن الفاعلية التي اتسمت بها منظمة «جامعة الدول العربية» عقب الربيع العربي ترجع بالأساس للتخلي أو التخفيف من الالتزام بمبدأ الإجماع وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، حيث خضعت الجامعة بعد الانتفاضات الشعبية في المنطقة لعملية «إنعاش» (ص. ١٩٦) تمثلت تجاه ليبيا، التي تم تعليق عضويتها لأنها كانت الحالة الأولى التي كان قرار تعليق العضوية يستند بوضوح إلى فكرة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضوة في المنظمة. وتكرر هذا السلوك أيضاً بعدها بشهور في سوريا ولفس الدواعي

والمسببات والمصوغات. وتصاب هذا عدم الالتزام بمبدأ آخر أصيل وهو مبدأ اتخاذ القرارات الهامة في الجامعة بالإجماع، حيث ثبت للدول القائدة في المنظمة في اللحظة الراهنة أنّ صعوبة تحقيق الإجماع قد منع بالفعل أي دور ذي صلة بـ «جامعة الدول العربية» (ص. ١٩٦) وبدا جلياً للجميع أنّ الجامعة بدأت بأخذ منحى براغماتي في سياساتها الإقليمية، حيث يقول «بيك» «إنّ معيار القوة المؤسسية لمنظمة تضم أكثر من عشرين عضواً ليس ما إذا كان يثبت أنها قادرة على تحقيق الإجماع، ولكن ما إذا كانت قد تمكن من التصرف بناء على تصويت الأغلبية والذي كان في هذه اللحظة (٢٠١١) يمكن تحقيقه في المدى القصير فقط بحكم الواقع وليس بحكم القانون، كما يجادل الكاتب (ص. ١٩٧). العامل الآخر وراء حالة الفاعلية المؤسسية برأي المؤلف، يرجع للتغيير على مستوى الإعلان عن مطالب الجامعة بتحويل نفسها لمنظمة تعمل سياساتها بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان (بعيداً عن فلسطين)، وهو الأمر الذي تمكن من التعزز مع تعيين «نبيل العربي» أميناً عاماً لجامعة الدول العربية في يوليو/تموز ٢٠١١، أو ما أسماه المؤلف «تأثير نبيل العربي»، وهو رجل قانون مشهور خدم في «محكمة العدل الدولية» وليس فقط دبلوماسي محنك مثل سلفه.

والتعارض مع توازن تصميم الجامعة، لم يكن مشجعاً أو مساعداً على التغيير الإقليمي، مع تركيز الميثاق على مبدأين وركيزتين أساسيتين هما: مبدأ الإجماع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. هذا التركيز قاد ليس فقط لخلق السياسات الإقليمية المبتكرة من قبل «جامعة الدول العربية» في المهدي بل منع المنظمة من اتخاذ إجراءات فعالة في حالة النزاعات الإقليمية الرئيسية (ص. ١٩٦)، وهو الأمر الذي يحل عليه سجل الجامعة الممتد من الفشل في فرض عقوبات على «صدام حسين» عند غزوه للكويت (١٩٩٠) وغيرها من الحالات، حتى تلك التي لا علاقة لها بانتهاك مبدأ عدم التدخل (ص. ١٩٦).

يجادل المؤلف بأن الفاعلية التي اتسمت بها منظمة «جامعة الدول العربية» عقب الربيع العربي ترجع بالأساس للتخلي أو التخفيف من الالتزام بمبدأ الإجماع وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، حيث خضعت الجامعة بعد الانتفاضات الشعبية في المنطقة لعملية «إنعاش» (ص. ١٩٦) تمثلت تجاه ليبيا، التي تم تعليق عضويتها لأنها كانت الحالة الأولى التي كان قرار تعليق العضوية يستند بوضوح إلى فكرة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضوة في المنظمة. وتكرر هذا السلوك أيضاً بعدها بشهور في سوريا ولفس الدواعي

الدولي عندما تدخلوا بالقوة المسلحة في البحرين أو في المبادرات الخليجية التي طرحت حل الصراع السياسي في اليمن ثم التدخل العسكري في شمال اليمن في ٢٠١٥ للحيلولة دون انزلاق البلاد لحرب أهلية. كل هذه السلوكيات دعت البعض للقول إنّ دول «مجلس التعاون الخليجي»، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، «تسعى لإنشاء بديل لـ «جامعة الدول العربية»» (ص.٢٠٢).

سؤال الهيمنة ومستقبل الجامعة

في الجزء المتبقي في الدراسة يحاول «بيك» تركيز التحليل على تغيير ميزان القوة والتنافس من أجل الهيمنة على المنطقة عقب الربيع العربي، وعلاقته وتأثيره على مستقبل المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط العربي، حيث جادل بأنه «غالبًا ما يكون غرض تعزيز مؤسسة (دولية) نتيجة للترويج النشط لسلطة إقليمية في طور التكوين» (ص.٢٠٢). وهو ما قاد المؤلف لطرح السؤال الجوهرى التالي: من الطرف الذي كان وراء التحفيز الحالى لـ «جامعة الدول العربية»؟ في سبيله للإجابة يتتبع الكاتب منحنى صعود وتراجع القوى المهيمنة على الشرق الأوسط العربي منذ نشأة «الجامعة العربية». وينفى أن تكون القوى المحركة وراء الفاعلية الراهنة للجامعة مصر (المهيمن

رغم ذلك التفاؤل الذي صاحب تعيين «نبيل العربي»، يرى المؤلف أنه ومع اشتعال الأوضاع في سوريا وتزايد التحدي الإيراني لدول الخليج العربية من أجل السيطرة على المنطقة، والتشكك في الدور الأمريكي وقدرتها على فرض الاستقرار، إلا أنّ موجبات أرض الواقع كانت تناقض الادعاءات حول أنه ربما تكون هذه اللحظة هي «لحظة جامعة الدول العربية» التي تؤكد وتعزز وجودها. فالمنظمة بدت منقسمة ومشرذمة أكثر من أي وقت مضى، والتغيير الذي حدث بإبدال أمينها العام الثمانيني بأخر سبعيني جعل من فكرة التجديد ببساطة تدور حول هذا التغيير الشكلي فقط، أي في الأمانة العامة.

أما بالنسبة لـ «مجلس التعاون الخليجي» الذي أصبح عن حق وكما يجادل الكثيرون «القوة المهيمنة داخل الجامعة العربية» بسبب إطلاقه للعديد من المبادرات أثناء وبعد الربيع العربي تجاوزت بوضوح حدود سياساتها السابقة كما تدل حالات تدخلها في اليمن والبحرين ودعوتها لضم الاردن والمغرب لعضويتها (ص.٢٠٠)، الذي كان لسيطرتها ولتوليها موقع القيادة في الحالات الثلاثة، سواء بدعوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحلف الناتو، وتبرير تدخلهم في حالة ليبيا وعدم اكتراثهم بالقوى الدولية والمجتمع

الثاني عدم بزوغ نموذج جاذب وملهم في مصر في مرحلة ما بعد «مبارك»، سواء في فترة حكم المجلس العسكري أو فترة حكم الإسلاميين والإخوان المسلمون، وبالتأكيد تحت حكم الانقلاب العسكري الرجعي في ٢٠١٣ (ص.١٩٩).

أما فيما يتعلق بالهيمنة السعودية البازغة، فيرى المؤلف أنّ السبب وراء اتخاذ السعودية المبادرة عربياً مرجعه الأساسي حالة الهدوء التي اتسم بها الوضع الداخلي للمملكة في منتصف العام ٢٠١١ بعد ضخ كميات مهولة من الإنفاق على برامج الرخاء ونفقات الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك فإن الاحتجاجات التي بدأت في الظهور أوائل أيام الربيع العربي لم تختفي بالكامل (ص.١٩٩). السبب الثاني هو تغير توزيع القوة النسبي بين مصر والسعودية لصالح الأخيرة، لتزايد العوائد الربعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، بينما ظلت مصر تزرع تحت وطأة المشاكل الاقتصادية المتفاقمة يومًا بعد يوم منذ سقوط «مبارك» ومع بسط السعودية

التقليدي منذ خمسينات القرن العشرين) أو حتى سوريا (الحليف التقليدي لمصر ورأس حربتها الإقليمية في الشرق) وذلك لأن أولى معالم الانتفاضات العربية كانت الإطاحة بنظام «مبارك» والتشكيك بشرعية نظام «الأسد». وعلى الرغم من أنّ القواسم المشتركة بين الحركات المناهضة لـ «مبارك» و«الأسد» (والقذافي بصورة أو بأخرى) أكبر بكثير من بينها وبين القيادة الوهابية في السعودية، إلا أنّ الربيع العربي أظهر أنّ المملكة العربية السعودية (وقطر)، برأي الكاتب، هي التي أخذت زمام المبادرة في سياسة «الجامعة العربية» والسياسة الإقليمية (ص.٢٠٢).

يتمحور تركيز المؤلف توضيح أسباب عدم ظهور مصر بعد الانتفاضات العربية كطالب للقوة والهيمنة الإقليمية، التي يرجحها لسببان رئيسان هما: الأول أنه وعلى عكس من لحظة الخمسينات كانت حركة الربيع العربي موجهة نحو الداخل بالرغم من كونها ظاهرة إقليمية بالأساس ولم تكن هناك حركة قومية/عروبية قوية كما في السابق.

الربيع العربي أظهر أنّ المملكة العربية السعودية (وقطر)، برأي الكاتب، هي التي أخذت زمام المبادرة في سياسة «الجامعة العربية» والسياسة الإقليمية

مع ذلك فإن الكاتب يبدو غير متفائل بهذا الوضع، حيث يرى أنه «بالرغم من أنها في موقع أقوى ممثل إقليمي في الشرق الأوسط العربي، ورغم جدول أعمالها المحلي المحافظ للغاية، إلا أنه من المحتمل أن تكون المملكة في طريقها إلى أن تصبح القوة العربية المهيمنة والقادرة على التصرف كقوة مهيمنة بطرق غير تقليدية، كاستخدام المؤسسات الإقليمية الحديثة وتخفيف مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو عبر الأفكار المستمدة من مفهوم حقوق الإنسان» (ص. ٢٠٣). ويرى أن الاضطرابات الثورية الإقليمية وعدم قدرة المملكة (المحافظة بنيويًا) على التصرف وفقًا للمعايير والمثل العالمية وتعزيز المؤسسات التي تروج لقيم ما بعد «وبستفاليا» ضد تعزيز السيادة الوطنية (ص. ٢٠٣).

في حال صدق واستدامة الأطروحة التي قدّمها المؤلف، فإنّ ما يسميه سيناريو «الإقليمية العربية» يمكن أن يتحقق بشكل كامل إذا تم وضعه في سياقات معنية هي (ص. ٢٠٣): أولاً: أنّ النظام الإقليمي الشرق أوسطي متعدد الأقطاب (خماسي الأقطاب) منها ثلاثة غير عربية (إسرائيل، تركيا، إيران) وبالتالي فإنّ أي قوى مهيمنة عربية تدّعي دورًا قياديًا للمنطقة كلها ستواجه بعض

لنفوذها وهيمنتها على منطقة الخليج وظهرها كقائد لمنظمة «مجلس التعاون الخليجي»، بعد التخلص السريع (والسهل) من المنافسة القطرية المؤقتة. بعد نجاح المملكة، بالتحالف مع الإمارات، بالإطاحة بحليفها في مصر (الأخوان المسلمون) في يوليو/تموز ٢٠١٣، ومحاولة تأديب قطر وسحق محاولتها الراغبة بتأسيس موقف هيمنة في المنطقة بسحب سفرائها من الدوحة وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وحالة حصار كامل عليها (ص. ٢٠٤). وهو الأمر الذي يرى فيه المؤلف تصديقًا واثباتًا لفرضية البنائيين القائلة إنّ «محاولات السعودية للعمل كمهيمن إقليمي قد تمكّن أو تمهّد لظهور قوة إقليمية وتقوية المؤسسات الإقليمية، وأنّ هذه العملية قد تكون وجهان لعملة واحدة هي نزعتها الإقليمية المتنامية» (ص. ٢٠٢)، وهو السلوك الذي يختلف جزئيًا عن موقفها وتجاوبها مع اللحظة الثورية الراهنة مقارنة مع موقفها «الرجعي Reactionary» من اللحظة الثورية في الخمسينات، بينما في لحظة ٢٠١١ حاولت المملكة، وبناءً على تقييمات سياساتها الداخلية بالأساس، أن تلعب دورًا نشطًا في المنطقة والتأثير الإقليمي، وذلك عبر استخدام الأدوات التي تبدو مبتكرة من وجهة نظر مؤسسية (ص. ٢٠٢).

كونها كانت الشريك الأكثر موثوقية بالنسبة للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مقارنة بمصر (ص. ٢٠٣). من ناحية أخرى وفي ما يتعلق بموقف القوى الدولية الأخرى مثل الصين والهند، فإن تكاليف مقاومة ومنع ظهور السعودية كمهيمن إقليمي تتطلب استثمار الكثير من الطاقة السياسية التي قد لا تحقق مصالحها الكبيرة والمتنامية معها.

وعلى ذلك، فإن المؤشرات المبدئية تقول إن مستقبل المنطقة سيكون للقوة السعودية، خاصة مع استمرار تعثر مصر الاقتصادي واضطرابها السياسي، حيث يقول «بيك»: «بشكل عام، في ضوء الأزمة الاقتصادية العميقة في مصر واعتمادها على دول الخليج، فإن الفجوة النسبية في القوة بينها وبين المملكة من غير المرجح أن يتم عكسه أو تغييره في المستقبل المنظور» (ص. ٢٠٤). أما بخصوص مسألة تعزيز المؤسسات الإقليمية في ظل هذا الوضع، فإن الكاتب يتوقع أن يتم ذلك على حساب السيادة الكاملة للدول على المدى القصير من خلال السيطرة على وسائل القوة الصلبة بشكل أساسي. إلا أنه وبسبب الطبيعة التسلطية للنظم السياسية في هذه المنطقة، والتي يسود علاقاتها الشك المتبادل، فإن الخوف من النزوع

القوى المضادة. ثانيًا: أنه على الرغم من تزايد الاهتمام بدراسة سياسات السعودية و«جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» والتحديات الإقليمية، إلا أن ذلك لا يعني أنه قد تم الوفاء بجميع هذه التحديات بصورة منسقة. فعلى سبيل المثال لا يوجد حتى الآن استراتيجية عربية موحدة ومتكاملة تجاه التحدي الذي تمثله داعش. ثالثًا: أن حالة الانتعاش الراهنة لـ «الجامعة العربية» ليست مستدامة، حيث تتطلب الاستدامة عملية إصلاح جذرية، من شأنها إضافة الطابع المؤسسي على مبدأ تصويت الأغلبية وتحقيق الاجماع ليس فقط على أساس مخصص كما هو سائد منذ ٢٠١١. أخيرًا، أنه في ظل النظام الدولي المعولم فإن أي قوى إقليمية لا يمكن أن تتطور بشكل مستقل بعيدًا عن تدخل الفاعلين العالميين الذين لديهم قدرة على تسهيل أو منع ظهور هذه القوى الإقليمية، حيث منعت كل من الولايات المتحدة (باعتبارها الجهة الخارجية الأكثر تأثيرًا في المنطقة) خلال الحرب الباردة، ومن قبلها بريطانيا، ظهور قوة إقليمية مهيمنة في الشرق الأوسط العربي. بينما يجادل المؤلف أنه في المرحلة الراهنة فإن الولايات المتحدة قد لا تمنع بزوغ السعودية كقوى مهيمنة عربية في منطقة ذات أهمية نسبية محدودة لها،

تبدأ الدراسة بالقول إن تجربة «الجامعة العربية» لم تكن تعبيرًا كاملًا عن العالمية، بعد ما كان التعاون التكاملي لها محصورًا في إطار سياسة أمنية محددة. ولم تحاول الجامعة التأثير على طبيعة الأفكار والمؤسسات التي تشكل الأمم المتحدة فيما بعد. لقد تم تفريغ الجامعة كليًا لصالح قضايا محلية، وعلى رأسها الأمن، حيث كان الدافع الرئيسي للمجادلة في رأي الكاتب «محمد محمود ولد محمدو» هو «وجود طموح قديم لتقديم برنامج سياسي بديل متجذر في النظرة العربية للعالم والإصرار على حقوق السيادة الوطنية» (ص. ١٢٢٠). أما بخصوص نظرتها للأمم المتحدة، فقد نظرت لها «جامعة الدول العربية» في كثير من الأحيان بطريقة تكتيكية، فمن ناحية كوسيلة لتوسيع وجهات النظر الإقليمية حول طبيعة النظام العالمي، ومن ناحية أخرى كمنتدى بديل دافع للنهوض بالمصالح القومية (ص. ١٢٢٠).

يرى «محمدو» أنه من أكثر العقبات التي واجهت المنظمة وأضعفتها تدريجيًا هي التوتر الذي كان وما زال قائمًا بين الهويات فوق القومية والسيادة الوطنية من جانب، والتوتر بين العالمية والتخصصية في طبيعة دور الجامعة نفسها (ص. ١٢٢٠)، وكيف أن التركيز على النظر للسياسات الإقليمية من منظور

للهيمنة والنوايا المعترضة لتسهيل سيطرة هذه القوة (السعودية) سوف يعيق جهود هذا التعزيز والتعاون، ولعل تجربة المملكة والخليج الفاشلة في إنشاء ما يسمى بـ «الاتحاد الخليجي» خير دليل على ذلك.

**Mohammad-Mahmoud Ould
Mohamedou: "Arab agency
and the UN Project: the
League of Arab States between
Universality and Regionalism".
Third World Quarterly, Vol. 37,
No. 7 (2016), pp. 1219-1233.**

تناقش هذه الدراسة مدى التداخل والتباعد بين كلا من «جامعة الدول العربية» و«منظمة الأمم المتحدة»، والدور الذي لعبته الجامعة في تأسيس المنظمة الدولية، ومن ناحية أخرى، الدور الذي مارسته منظمة «الأمم المتحدة» في الصراعات العربية. ويناقش المؤلف أسباب عدم وجود نوايا لـ «الجامعة العربية» للتوسع عالميًا أو التسويق لنفسها باعتبارها منظمة عالمية، أو حتى عالم ثالثة، وذلك عبر دراسة تأثير النظام الإقليمي والصراع بين السيادة الوطنية وما تحتها (داخلية) وما فوقها (قومية) على تطور الجامعة خلال العقود السبعة الماضية.

هوياتي وقف حجر عثرة في طريق الرواية التقليدية حول الفهم الأحادي للثورة العالمية والتضامن البازغ في الجنوب العالمي. من أجل فهم تأثير هذا التوتر قام الباحث خلال الدراسة بالبحث في أصول بزوغ الدولة الوطنية في العالم العربي، وتحديدًا مفهومي السيادة الوطنية والصراع مع الهوية فوق القومية (العروبة) منذ بدايات القرن العشرين، حيث يجادل المؤلف بأن تشكيل الدولة العربية كان في حد ذاته «مشروعًا عضويًا» يؤسس لعلاقة مع مواقع بديلة للسلطة المتزامنة معها، وعلى وجه الخصوص «القبيلة» التي كانت على استعداد لتحدي النظام الإقليمي البازغ (ص. ١٢٢١). ومن جانب آخر، يوجد الانقسام بين المعسكرات السياسية في المنطقة التي كانت التبادل الدبلوماسي المكثف فيما بينها قائمًا بالأساس بين الدول الرئيسية فيها قبيل انتشار «جامعة الدول العربية»، وكانت تعبيرًا أو رد فعل على الترتيبات الاستعمارية والحسابات الاستراتيجية اللاحقة مثل أزمة السويس ١٩٥٦ والصراع بين النظم القومية في مصر والعراق وسوريا ضد الدول المعتدلة في الممالك الخليجية. ومع بزوغ واشتداد عود «الجامعة العربية»، بدأ النزاع يتشكل حول كيف يتم تنفيذ الهدف المتفق عليه للقومية العربية من خلال التعاون بين الدول السياسية القائمة،

عبر توحيد جغرافي جزئي أو من خلال مخططات الوحدة الشاملة. أما البعد الثالث في هذه الأزمة من وجهة نظر المؤلف فهو «تحديد النظرة إلى عالم الأفكار العالمية الناشئة» والمتنافسة وقتها حول عالمية الأمم المتحدة وضرورة تطويرها لتكون «منظمة عالمية بحق»، وهو الجدل الذي وصل لذروته في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (ص. ١٢٢١). هذا الزخم يتراجع ووجهه لأربعة أسباب رئيسية في العقود التي تلت حرب ١٩٦٧ وهي: الاقتتال الداخلي والإقليمي العقيم، وعدم الكفاءة البيروقراطية، وتهميش دور المجتمع المدني العربي، وأخيرًا تزايد الانطواء والتبعية الجغرافية وتراجع خطاب الكونية والعالمية بخصوص نطاق الجامعة العربية وطموحها ودورها (ص. ١٢٢٢).

في رأي الكاتب، فإن «الجامعة العربية» تمثل نموذجًا مختلفًا كليًا عن كافة المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. ففي حين أنّ المنظمات الأخرى لها عضوية عالمية في منظمات مثل «الأمم المتحدة» ووكالاتها المتخصصة، أو جغرافية مثل «الاتحاد الأفريقي» و«الاتحاد الأوروبي»، وديني مثل «منظمة التعاون الإسلامي»، بينما «الجامعة العربية» تقوم العضوية فيها على أساس ثقافي ولغوي مشترك. وبالتالي كانت «الجامعة العربية»

من أجل فهم تأثير هذا التوتر قام الباحث خلال الدراسة بالبحث في أصول بزوغ الدولة الوطنية في العالم العربي، وتحديدًا مفهومي السيادة الوطنية والصراع مع الهوية فوق القومية (العروبة) منذ بدايات القرن العشرين، حيث يجادل المؤلف بأن تشكيل الدولة العربية كان في حد ذاته «مشروعًا عضويًا» يؤسس لعلاقة مع مواقع بديلة للسلطة المتزامنة معها، وعلى وجه الخصوص «القبيلة» التي كانت على استعداد لتحدي النظام الإقليمي البازغ (ص. ١٢٢١). ومن جانب آخر، يوجد الانقسام بين المعسكرات السياسية في المنطقة التي كانت التبادل الدبلوماسي المكثف فيما بينها قائمًا بالأساس بين الدول الرئيسية فيها قبيل انتشار «جامعة الدول العربية»، وكانت تعبيرًا أو رد فعل على الترتيبات الاستعمارية والحسابات الاستراتيجية اللاحقة مثل أزمة السويس ١٩٥٦ والصراع بين النظم القومية في مصر والعراق وسوريا ضد الدول المعتدلة في الممالك الخليجية. ومع بزوغ واشتداد عود «الجامعة العربية»، بدأ النزاع يتشكل حول كيف يتم تنفيذ الهدف المتفق عليه للقومية العربية من خلال التعاون بين الدول السياسية القائمة،

بشكل عام في شؤون ومصالح الدول العربية، بعد التأثر الشديد الذي حدث لبناء الدولة العربية بسبب الحقبة الاستعمارية، ومن قبل بسبب التجربة العثمانية.

إن الخطاب القومي العربي يركّز على الجدلية القائلة إنّ الدافع الرئيسي وراء إنشاء الجامعة هو القومية العربية. التي تبلورت وتطورت خلال النصف الأول من القرن العشرين وعقب ثورة الأتراك في العام ١٩٠٨ حينما بدأت دعاوى الطموح لتشكيل نوع من الاتحاد بين العرب في الظهور في شكل جماعات ومجموعات وتنظيمات ترفع أسماء مثل (الثورة، والقطرية، والبعث، والنهضة، والعروبة) كبديل عن «التريك» (ص. ١٢٢٣). وكانت الرغبة في التحرر من العثمانية هي السائدة خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لتحل محلها بعد الحرب دعاوى قومية أخرى، ولكن ضد الاستعمار الأوروبي والحق في تقرير المصير والحصول على الاستقلال الوطني، وخصوصًا في حالي فلسطين والجزائر، وهو الاهتمام الذي يرى المؤلف أنّه قد ساهم بصورة كبيرة في فقدان «الجامعة العربية» الاهتمام بمناقشة الأفكار مع المجتمع الدولي وتنطوي على نفسها في قضاياها الإقليمية الخاصة. وسيصبح السلام والأمن أهم أولويات المنظمة (ص. ١٢٢٤).

فقط تعبيرًا عن هوية «متجاوزة حدودها الثقافية والجغرافية» (ص. ١٢٢٢) وهو ما جعلها تنظر للعالمية باعتبارها مسألة ثانوية مقارنةً بالهوية العربية، بالرغم من أنّ بعض دول الجامعة (مصر والسعودية ولبنان والعراق وسوريا) كان لها دور ريادي في المداولات التي جرت في سان فرانسيسكو بخصوص إنشاء منظمة «الأمم المتحدة»، وكان لتأثيرها ذلك انعكاسًا في اهتمام الجمعية العامة لـ «الأمم المتحدة» بقضايا عربية مثل فلسطين والجزائر، وإنهاء الاستعمار وحق تقرير المصير (ص. ١٢٢٢-١٢٢٣).

الجامعة وسياسات ما بعد الكولونيالية

إن الخطاب القومي السائد عن سرديّة إنشاء «الجامعة العربية» يركّز على فكرة الوحدة والقومية والاستعمار، مثل القضية الفلسطينية ومصراعات ما بعد الاستعمار في بلاد الشام وشمال أفريقيا وما شابهه، ولكنه يتجاهل عمدًا دور الخوف من عودة العثمانية والرغبة في الخروج من جلباب الأتراك للأبد (باعتباره وضعًا استعماريًا بالأساس مثل بريطانيا وفرنسا) والتوق لإقامة نظام حكم عربي متكامل (ص. ١٢٢٣). لقد كان الغرض المعلن لإنشاء «جامعة الدول العربية» هو تقريب العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق التعاون بينها، والحفاظ على استقلالها وسيادتها، والنظر

النظام الإقليمي في الستينات

مع وقوع هزيمة ١٩٦٧ أصدرت «الجامعة العربية» إعلان الخرطوم بـ «لاءات» النفي الثلاثة الشهيرة، والتي ستصبح الأساس الإيديولوجي والهوياتي الذي سيجمع العرب فيما بعد حزيران ١٩٦٧ (لا سلام مع إسرائيل، لا للاعتراف بإسرائيل، ولا للمفاوضات مع إسرائيل)، متبوعة بمقاطعة سياسية واقتصادية لإسرائيل (ص، ١٢٢٤). وبهذا الشكل، أصبح تصميم «الجامعة العربية» مقتصرًا على التعاون المتكامل بين أعضاء الجامعة على إطار السياسات الأمنية المحدود وفي حدها الأدنى، وذلك بسبب ضعف الوساطة والقدرة على التنفيذ، حيث يقول الباحث «إنّ عملية صنع القرار في الجامعة تفتقر للتعاون الإقليمي الفعلي، مع المصالح المشتركة للدول الأعضاء كمحفز للدمج، كإدراك ملموس للإقليمية، يجب أن تكون عملية التكامل على حساب جزء من السيادة (ورغم ذلك) تفتقر «الجامعة العربية» لوجود مؤسسة فاعلة لصنع القرار وآلية لتطبيق السياسات فوق الوطنية» (ص، ١٢٢٥).

كما سلف الذكر، كان قد تم حسم النقاش الدائرة رحاه منذ الأربعينيات حول التوتر القائم بين القومية العربية، والسيادة الوطنية بفضل منظمة «الأمم المتحدة» والجدل الدولي حول الموضوع، وهو الجدل الذي تُسم لصالح «توحيد سيادة الدولة وتغيير معنى القومية العربية» وظهور النظام الإقليمي العربي. أي بدلاً من التركيز على «التوقعات المجتمعية للأمة»، تحوّل النقاش نحو «تأسيس توقعات مستقرة نسبياً والبحث عن «معايير مشتركة لتنظيم العلاقات بين الدول العربية»، على حد قول الكاتب (ص، ١٢٢٤). ويرى كذلك أنه وبسبب طابعها التسلطي والديكتاتوري، فقد تم دفع «الجامعة العربية» بواسطة الدول الأعضاء فيها نحو اختيار الأمن والقضايا الأمنية بدلاً من الجوانب والقضايا الفكرية، وهو الأمر الذي ساهم في تعزيز قوة المساومة التي تمارسها الدول على المنظمة، وهو ما أثر سلباً على ديناميات الحكم ومستويات المشاركة في الشؤون الدولية. ويقول المؤلف إنّ «إضفاء الطابع المؤسسي على

مع وقوع هزيمة ١٩٦٧ أصدرت «الجامعة العربية» إعلان الخرطوم بـ «لاءات» النفي الثلاثة الشهيرة، والتي ستصبح الأساس الإيديولوجي والهوياتي الذي سيجمع العرب فيما بعد حزيران ١٩٦٧

السيادة والمعنى المتغير للقومية العربية شجع الزعماء العرب على العمل بشكل أكثر انسجامًا مع التوقعات السلوكية المرتبطة بالسيادة» (ص. ١٢٢٤-١٢٢٥).

الشامل) لإبقاء العراق في حالة احتواء سياسي واقتصادي (ص. ١٢٢٥). أما في حالة ليبيا، فقد أيدت «الجامعة العربية» قرار منظمة «مجلس التعاون الخليجي» بخصوص إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا، وهو القرار الذي تم اعتماده من مجلس الجامعة وأيده «مجلس الأمن الدولي» الذي أصدر القرار رقم ١٩٧٣ الذي أجاز التدخل ضد نظام «معمر القذافي» والبدء بعملية عسكرية بقيادة الناتو ضد القذافي وقواته. وبخصوص سوريا، فقد شاركت الجامعة منظمة «الأمم المتحدة» في تشكيل بعثة مراقبة مشتركة لمراقبة الوضع في سوريا بعد اندلاع الثورة السلمية ضد نظام الأسد في أوائل العام ٢٠١٢-٢٠١٣ (ص. ١٢٢٥).

أسباب الفشل

كل هذه الشراكات بين «جامعة الدول العربية» والأمم المتحدة كانت - كما لاحظ المؤلف - تركز على العمليات العسكرية ولم تحقق نتائج ناجحة (ص. ١٢٢٥)، وأن «الجامعة العربية» كانت طوال الوقت تحاول جاهدة اللحاق بالتطورات الإقليمية الفرعية دون فائدة. وهو ما مثل تأكيدًا للفرضية القائلة إنه «على الرغم من الادعاء بأن المنظمات الإقليمية يجب أن تلعب دورًا هامًا في حل النزاعات، إلا أن سجل عدد من الهيئات الإقليمية غالبًا ما لا يكون مرضيًا» (ص. ١٢٢٥).

على الرغم من زيادة الدور الذي مارسته الدول العربية في مناقشة الأفكار في «الأمم المتحدة»، فقد اهتمت المنظمة أكثر بقضايا الجوار الإقليمي وخاصة في ما يتعلق بالمسائل الأمنية (ص. ١٢٢٥). بتقصي أثر تدخل منظمة «الأمم المتحدة» في المنطقة، نجد أنها تدخلت مبكرًا جدًا في عام ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، إلى جانب مشاركتها في مهمة حفظ السلام في لبنان في ١٩٧٦ و١٩٧٨، وحرب الخليج ١٩٩٠، وصولاً إلى الأزمة السورية والليبية في ٢٠١١. وأحيانًا كثيرة تم التنسيق والتكامل المشترك بين المنظمين في بعثات مشتركة كما حدث في ثلاث لحظات تاريخية هي حرب الخليج الأولى ١٩٩٠ عندما أقدم «صدام» على غزو الكويت، حيث انضمت المنظمة لجهود انشاء وإقامة حظر اقتصادي على بغداد، ثم مشاركتها في عملية «عاصفة الصحراء»، والتحالف الدولي الذي ضم ٣٣ دولة لرد العدوان. وخلال عقد الثمانينات شاركت المنظمة عبر عدة بعثات (برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وبعثات القضاء على أسلحة الدمار

دور «الأمم المتحدة» في الصراعات العربية

على الرغم من زيادة الدور الذي مارسته الدول العربية في مناقشة الأفكار في «الأمم المتحدة»، فقد اهتمت المنظمة أكثر بقضايا الجوار الإقليمي وخاصة في ما يتعلق بالمسائل الأمنية (ص. ١٢٢٥). بتقصي أثر تدخل منظمة «الأمم المتحدة» في المنطقة، نجد أنها تدخلت مبكرًا جدًا في عام ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، إلى جانب مشاركتها في مهمة حفظ السلام في لبنان في ١٩٧٦ و١٩٧٨، وحرب الخليج ١٩٩٠، وصولاً إلى الأزمة السورية والليبية في ٢٠١١. وأحيانًا كثيرة تم التنسيق والتكامل المشترك بين المنظمين في بعثات مشتركة كما حدث في ثلاث لحظات تاريخية هي حرب الخليج الأولى ١٩٩٠ عندما أقدم «صدام» على غزو الكويت، حيث انضمت المنظمة لجهود انشاء وإقامة حظر اقتصادي على بغداد، ثم مشاركتها في عملية «عاصفة الصحراء»، والتحالف الدولي الذي ضم ٣٣ دولة لرد العدوان. وخلال عقد الثمانينات شاركت المنظمة عبر عدة بعثات (برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وبعثات القضاء على أسلحة الدمار

وتطوير الجامعة (ص. ١٢٢٧). إن الجامعة التي تعرضت مرارًا للسخرية بسبب عدم فعاليتها وعجزها، اعتبرت الربيع العربي فرصة لإعادة تأهيل نفسها في أعين المواطنين العرب والمجتمع الدولي، وهو ما ظهر جليًا على ثلاث جبهات، دعم مساعي فلسطين لإقامة دولة مستقلة في العام ٢٠١٢ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودورها في الأزمة الليبية، ودورها في الأزمة السورية فيما بعد ٢٠١١، حيث كشفت هذه الأزمات كيف أصبحت الجامعة برأي الكاتب منظمة أكثر ديناميكية وفاعلية. إلا أن هذا النشاط ما لبث أن انطفأ بسبب أن سياسات الجامعة تجاه هذه الأزمات وخصوصًا في مسألة احترام حقوق الإنسان (التي تجاهلتها لعقود)، كانت مدفوعة بالأساس لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات إنسانية أو نظامية أو منهجية (ص. ١٢٢٧).

الخلاصة، إن «الجامعة العربية» لم تكن أبدًا ناقلة أو جسرًا لدمج وجهات النظر العالمية (أو حتى العالم-الثالثة) للتقدم والمقاومة والتحرر، رغم قدمها وأسبقيتها التاريخية. وبالرغم من أن بعض هذه الدعاوى (مثل «الاستقلال» و«التحرر الوطني» و«تقرير المصير») جعلت الجامعة محل تقدير وفعالية ونفوذ، بل وساهمت في رفع كفاءتها وفعاليتها التنظيمية والإدارية، إلا أن هذا الانطواء على

يرجع المؤلف هذا الفشل إلى عدة أسباب هي: (١) أن الجامعة كانت طوال عمرها الذي يزيد عن السبعين عامًا، معقلًا محافظًا يدافع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيها؛ (٢) التوتر وروح العداوة المتزايدة داخل البيت العربي و«الجامعة العربية» ذاتها على الرغم من القواسم العديدة المشتركة، حيث أصبحت الجامعة كما يذكر المؤلف عن لسان القذافي، «نحن لا نتشارك في شيء وراء هذه الجدران، نحن أعداء بعضنا البعض»؛ (٣) الضعف المؤسسي والتنظيمي للجامعة، وهو الأمر الذي ساهم في تزايد وكثرة انتشار المنتديات الفرعية والإقليمية الفرعية، والتي جعلت مسألة حل الصراعات الإقليمية أكثر صعوبة، وزادت من تهميش «الجامعة العربية» والإضرار بها؛ (٤) تغذية روح التنافس والعداء بين الجهات والفاعلين الإقليميين الساعين لهيمنة والتفوق عبر المشاركة في جهود ومساعي فض المنازعات في المنطقة (ص. ١٢٢٥-١٢٢٦).

الربيع العربي

ينظر المؤلف لأحداث الربيع العربي وتأثيرها على «الجامعة العربية» نظرة إيجابية، حيث ساهمت الثورات العربية وخصوصًا بسبب دور الأمانة العامة النشطة وأمينها السابق «عمرو موسى» برأيه، في تجديد نشاط الجامعة بشكل لا يمكن إنكاره ومثل فرصة لتغيير

Michael Bröning: «The End of the Arab League? What the Organization Can Learn From the African Union». Foreign Affairs, (March 30, 2014).

الذات والاهتمام بالقضايا المحلية والإقليمية جعل أجنحة الجامعة تبدو للكثير من المراقبين والمحليين باعتبارها امتدادًا لأجنحة القوى الدولية الكبرى الغربية التي أدانتها علنًا من قبل (ص.١٢٢٨).

يجادل المؤلف «مايكل برونينغ» في هذه الورقة أنه غالبًا ما كان سقف التوقعات من «جامعة الدول العربية» منخفض، إلا أنه هذه الأيام في أدنى مستوياته على الإطلاق، وذلك بسبب حالة الاستقطاب الإقليمي في أعقاب الربيع العربي بين المؤيدين لهذه الانتفاضات (مثل تونس) و ضد المدافعين عن الوضع الراهن (مثل مصر والسعودية) بشكل متزايد. جزء آخر من الانقسام سببه جماعة «الإخوان المسلمون» والجدل حولها. فالجماعة قد وصفتها كل من مصر والإمارات والسعودية بأنها «جماعة إرهابية»، ولكن قطر (الراعي الإقليمي لـ «الإخوان المسلمون» ولقوى الإسلام السياسي) تواصل دعمها لهم في مصر وتونس والمغرب وقطاع غزة. سوريا، من جانب ثالث، تمثل قضية أخرى مثيرة للانقسام حيث تدعم مختلف الدول العربية الرئيسية بشكل فعال أطراف معينة في أتون الحرب الأهلية التي تخوضها البلاد. وأخيرًا، يبقى الجسد العربي منقسمًا بين أولئك الذين يخشون إيران مثل ممالك الخليج، والذين لديهم وجهة

نَّ جَلَّ أزمة «جامعة الدول العربية» هو أنها لا توجد لديها أية رؤية مشتركة بعيدًا عن الاستقلال والقومية العربية. فالآن تمتلئ المنطقة العربية وتموج بنماذج سياسية واقتصادية واجتماعية هجينة، بلا وحدة أو رابط مشترك. تغذي العدوات الثنائية والثلاثية، وتزيد من التشرذم والتفكك دون الإقليمي (ص.١٢٢٩). وحتى لحظة الربيع العربي، التي بدى أن «الجامعة العربية» أخيرًا وبعد طوال انتظار دام لعقود، في طريقها لتبني القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والتدخل الإنساني والديمقراطية، إلا أن هذه اللحظة كانت برأي المؤلف «أمر مذل» ولم تكن الإجراءات التي اتخذتها الجامعة ضد سوريا (تجميد عضويتها) وليبيا (إقامة منطقة حظر جوي) إلا مجرد «ردود أفعال لسلوكيات دأبت في السابق على انتقادها» (ص.١٢٢٩)، وليس تبنياً حقيقياً وهيكلياً لقيم وأعراف عالمية ظهرت نتيجة نضوج صيرورة تطورها المؤسسي والقيمي والسياسي للدول الأعضاء فيها.

«الأسد» وتم الاتفاق على إرسال لجنة تقضي الحقائق وبعثة مراقبين دوليين تابعين لها للتأكد من تنفيذ الاتفاق الموقع بين الجامعة وسوريا. كل هذه الإشارات وغيرها، ورغم بعض الانتقادات الموجهة للجامعة، تقول إن هناك حياة جديدة بثت في المنظمة التي كانت في حالة موت أو سبات دام طويلاً.

إنّ ميثاق الجامعة ينص على «تقريب العلاقات بين الدول الأعضاء، وتنسيق التعاون فيما بينها بما يضمن استقلالها وسيادتها». تم وضع هذا المبدأ (نظرياً) للتعامل مع تحديات المنطقة، إلا أنّ الجامعة بسبب ظروف نشأتها ونوعية نظمها السياسية لم ترقّ أبداً لمستوى الطموحات المأمولة والمرجوة منها. ويشير المؤلف لدراسة «ماركو بينفاري» الشهيرة (التي صدرت في العام ٢٠٠٩) حول دور الجامعة في الوساطة في نزاعات وأزمات الشرق الأوسط منذ العام ١٩٤٥. وكانت نتائج الدراسة معتدلة ومترنزة، حيث وجدت أنه بينما توسطت الجامعة في ١٢ من أصل ٢٠ نزاع إقليمي صغير، إلا أنّها شاركت فقط في ٧ من أصل ٣٦ حرباً ثنائية رئيسية بين بلدان هذه المنطقة. كما وجدت الدراسة أيضاً أنّ الجامعة تدخلت فقط في خمس حالات من أصل ٢٢ حالة حرب أهلية رئيسية. كما وجدت الدراسة أنّ الجامعة

نظر معتدلة (أو حتى منحازة نحوها) مثل لبنان والعراق وسوريا بالطبع. هذه الانقسامات انعكست على مستوى التمثيل في القمم العربية، فقد رفض قادة كل من السعودية والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة حضور هذه القمة (٢٠١٤) وأصرت الجزائر والعراق على عدم السماح لممثلي المعارضة السورية بتبوء مقعد سوريا في القمة، التي تم تجميد عضويتها في العام ٢٠١١. وتحولت القمم لمنبر لتبادل الاتهامات والانتقادات الباهتة بزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي.

في رأي الكاتب، فقد بدى مستقبل «جامعة الدول العربية» والتكتل الذي يجمع في عضويته ٢٢ دولة عقب اندلاع ثورات الربيع العربي مشرقاً وواعداً. فمع انهيار الديكتاتوريات العربية المتهالكة، تخلّت الدول العربية عن تمسكها العتيذ بمبدأ عدم التدخل. ففي مارس/آذار ٢٠١١، دعمت الجامعة قرار إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا، وقامت كذلك بتعليق عضوية ليبيا في الجامعة. وفي نفس العام، دعت الجامعة الرئيس السوري «بشار الأسد» لتقديم استقالته، وقامت كذلك بتعليق وتجميد عضوية سوريا، وهو التطور الذي كان من وجهة نظره «غير مسبوق» في تاريخ الجامعة الذي يمتد لأكثر من سبعة عقود. في موازاة ذلك قامت الجامعة بالتوسط مع نظام

الخارجي، والتنافس الشديد مع منظمات إقليمية أخرى مثل «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» (ECOWAS)، و«مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية» (SADC)، وغيرها من أوجه القصور التي لا تعاني منها الجامعة. إلا أنّ «الاتحاد الأفريقي» خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة فقد تحولت سمعته السيئة من كونه «نادي أو تجمع للمستبدين» إلى أن يكون لاعبًا رئيسيًا في السياسة الأفريقية. ففي مواجهة الإبادة الجماعية في رواندا ١٩٩٤ التقى القادة الأفارقة في ليبيا في ١٩٩٩ لتوقيع وتعديل ميثاق «منظمة الوحدة الأفريقية»، وبعد ثلاث سنوات ولد «الاتحاد الأفريقي» رسميًا. ولما كان ميثاق المنظمة (مثل ميثاق «جامعة الدول العربية») ينص على قدسية سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل، إلا أنّ المنظمة الجديدة تخلت عن هذا المبدأ. وفي العام ٢٠٠٤ تم إنشاء مجلس السلام والدفاع، متألّفًا من عضوية خمس عشرة دولة، بهدف «منع الصراعات وإدارتها وحلها». وطبقًا للميثاق الجديد، تم منح هذا المجلس سلطة إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء في «الاتحاد الأفريقي» في الظروف الطارئة (وتحديدًا حالات جرائم الحرب والإبادة العرقية والجرائم ضد الإنسانية). ورغم محدودية نجاحات المجلس وفعاليتها، إلا أنّه ومنذ تأسيسه يلعب دورًا فعالًا في

فشلت في الوصول أو الإعلان عن استجابة موحدة لثلاث حروب رئيسية مدمرة للإقليم هي حرب الخليج (١٩٨٠) وغزو الكويت (١٩٩٠) واحتلال العراق (٢٠٠٣).

باختصار، يرى المؤلف، خاصة مع فشل محاولات لوقف إطلاق النار في سوريا، وتدخل الناتو في ليبيا، فإنّ القمم العربية لم يكن أبدًا (كما تقول وسائل الإعلام العربية) عملاً جماعيًا، بقدر ما كانت وتكرست كمؤتمرات لـ «للتقاعس الجماعي». من أجل تحويل الجامعة من مجرد «مقهى» أو «منتدى للجدل والبطانة وغير الفاعلة» لتكون مكانًا حقيقيًا لصنع القرار، يرى المؤلف أنّها مطالبة بتعديل ميثاقها وتغييره ليسمح للمنظمة بإصدار قرارات ملزمة وقابلة للتنفيذ، وهي النقطة التي ظل الأمين العام «نبيل العربي» يطرحها ويكررها مرارًا، حيث ذكر أكثر من مرة أنّ «الميثاق التأسيسي للجامعة أصبح «غير ملائم» للمهام المطروحة والمطلوب من الجامعة تنفيذها أو القيام بها»، إلا أنّ أياديها مازالت مغلولة ومقيدة.

يقترح المؤلف أن تتعلم «جامعة الدول العربية» من نموذج «الاتحاد الأفريقي» الذي رغم كل ما يعانيه من أوجه للقصور (مثل غياب التمويل والاعتماد على التمويل

العديد من الدول مثل بروندي، وساحل العاج، ودارفور، والكونجو الديمقراطية، والصومال، ومالي، التي ساعد فيها «الاتحاد الأفريقي» (برعاية ودعم دوليين) على إجراء انتخابات رئيسية هناك.

على الرغم من أن قرارات «الاتحاد الأفريقي» مثيرة للجدل والاختلاف، وما زال هو نفسه كمؤسسة تعاني من الهشاشة والكثير من المشاكل ويسودها التنازع والتنافس، إلا أنه كيان يوضح أنّ العمل الجماعي ممكنًا وأنّ إصلاحات المنظمات الإقليمية أيضًا ممكنة. وعليه، فإنّ المشكلة في الجامعة تتمحور حول أنه لا توجد إرادة لدى الدول الأعضاء في الجامعة (باعتبارها الطرف الوحيد القادر والمخول للقيام بهذه الإصلاحات) لإجراء الإصلاح الجوهري للجامعة. ويختتم الكاتب مقالته بالقول إنّ «إذا لم تتم هذه الإصلاحات، فقد يأتي اليوم الذي تنعقد فيه القمم العربية وتترك فيه جميع المقاعد الـ ٢٢ خالية ولا أحد سيهتم بها».

من ناحية أخرى، وختامًا لـ «الجامعة العربية»، فقد دأب «الاتحاد الأفريقي» على فرض العقوبات بشكل متكرر لتحقيق أهدافه. فبينما لم تستخدم الجامعة هذا السلاح سوء تجاه إسرائيل أم تجاه سوريا بعد ٢٠١١، قام «الاتحاد الأفريقي» بفرض عشرات العقوبات الاقتصادية على الدول الأعضاء بها لمخالفتهم قوانين ومواثيق الاتحاد، ومن هذه الدول أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، ومدغشقر، وغينيا - بيساو، وموريتانيا، وتوغو، وحتى مصر (المؤسس للمنظمة) التي دعا الاتحاد إلى تعليق عضويتها عقب الانقلاب العسكري الذي وقع فيها عام ٢٠١٣، وهو الموقف المناقض تمامًا لموقف «جامعة الدول العربية» التي

على الرغم من أن قرارات «الاتحاد الأفريقي» مثيرة للجدل والاختلاف، وما زال هو نفسه كمؤسسة تعاني من الهشاشة والكثير من المشاكل ويسودها التنازع والتنافس، إلا أنه كيان يوضح أنّ العمل الجماعي ممكنًا

الاتجاه الثالث: دور منظمة جامعة الدول العربية في صراعات ما بعد الربيع العربي

مركزية الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي الوحيد في العلاقات الدولية (كما يقول الواقعيون) أو باعتبارها فاعل رئيسي ضمن فاعلين آخرين (كما يرى البنائيون) ولكنها تسعى كما يقول المؤلف لتبيان مدى استقلالية المنظمات الدولية عن أعضائها والقوى الكبرى معًا. وثانيًا، تختبر الدراسة عوامل القوة وتوزيعها من جهة، والأعراف والمبادئ الدولية من جهة أخرى، كمحددات لصوغ أنشطة المنظمات الدولية. وتوصلت إلى أن تأثيرات القوة والأعراف والمبادئ الدولية على المنظمات الدولية غير متعارضة بالضرورة، وأنه يمكن التوفيق بين هذه النظريات، سواء تلك التي تركز على القوة وحدها أو تلك التي تركز على هذه المؤشرات أو الدمج بينها بشروط معينة (ص. ٢٢-٢٣).

بالتشديد على إثبات قدرة المنظمات الدولية على العمل باستقلالية عن الدول وتأثيرها بالأعراف والمبادئ الدولية، تمامًا كما تتأثر بعوامل القوة وتوزيعها، يجادل الباحث بأن ذلك يستتبعه حدوث تغير جذري في السياسة الدولية من عدة نواحي. من ناحية أولى سيرغم ذلك صناع السياسة الخارجية على التعامل مع المنظمات الدولية بالجدية ذاتها التي يتعاملون بها مع الدول والحكومات في النظام الدولي. من ناحية أخرى سيحد ذلك من نوازع القوى الدول الكبرى في اللجوء للمنظمات الدولية لأن هذا الخيار لن يكون

أحمد علي سالم: «الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية». (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).

هذه دراسة نظرية في المقام الأول، حيث يناقش المؤلف الجدل النظري حول تفسير الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية خاص بين الواقعيين الذين يرون نشاط المنظمات الدولية مجرد انعكاس لعلاقات القوة وموازينها في السياسة الدولية، والبنائيين الذين يرون أن هذه الأنشطة تعكس الأعراف والمبادئ الدولية وتصورات الكيانات السياسية في هوياتها (ص. ١٥) وبأن هذه المنظمات فاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وأنها تمارس في بعض الأوقات سياسات مستقلة ومهمة عن سياسات أعضائها والدول الكبرى، وحتى في قضايا سياسية عليا وحساسة مثل الأمن، التي قامت بعض المنظمات الدولية بنشر قوات عسكرية في مناطق الصراع المسلحة من أجل ردع المعتدين ورد عدوانهم وإدارة الصراعات الأهلية و الدولية المساعدة في تسوية النزاعات سلميًا (ص. ١٦).

بينما تنغمس هذه الدراسة بشكل رئيسي في هذا الجدل النظري، إلا أنها بالأساس لم تطمح أو تقم بادعاء الفصل في الخلاف بين أنصار

الدولية، حيث يقوم المؤلف بوضع ثمانية افتراضات نظرية حول دور «جامعة الدول العربية» في تحقيق الأمن الجماعي بين الدول الأعضاء بها عبر دراسة حالة الأزمة الكويتية - العراقية عام ١٩٦١ وأزمة غزو الكويت ١٩٩٠، انطلاقاً من أرضية نظرية بالأساس تركّز على رؤية المدرستين الواقعية والبنائية للتعاون الدولي والمنظمات الدولية على نحو خاص (ص.٣١). بالنسبة للمدرسة الواقعية، يرى المؤلف أنها منقسمة إلى أكثر من خمسة فروع أو اتجاهات (الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، والواقعية البنوية، والواقعية المعدلة) التي وإن اختلفت على تفسير بعض الظواهر إلا أنها تختلف في كثير من الأسس والمبادئ العامة (ص. ٣٤-٣٧). وبالنسبة للمنظمات الدولية، فإن الواقعيين لا يعتبرون المنظمات الدولية سلطة فوق الدول. والقول بإنها تحدّ من ممارسة الدول لسيادتها وتفرض عليها قيوداً هو زعم لم يختبر في الواقع، وهي ما إلا وكلاء يخضعون للدول القومية. والخلاصة من وجهة نظرهم أنّ المنظمات الدولية ما هي إلا واجهات تخفي وراءها كيف تعمل حسابات توازن القوى وساطات تتعارك فيها الألاف الدبلوماسية المتضادة ومنتديات تتصارع فيها الدول ذات القدرات المتباينة لتحقيق

دائماً لصالحها طوال الوقت، وفي المقابل سيزيد من رغبة الدول الصغرى والضعيفة نسبياً للجوء لهذه المنظمات لتعزيز مصالحها حين تتفق مطالبها مع الأعراف والمبادئ التي تركز عليها تلك المنظمات. كذلك فإن ذلك سيزيد من القوة التي تتمتع بها القيادة التنفيذية للمنظمات في مواجهة الدول الأعضاء والدول الأخرى، لا أن يرضخوا لإرادتها دون مقاومة. أخيراً، إنّ ذلك سوف يثبت للدول الكبرى وللقيادة التنفيذية في صنع قراراتها خصوصاً في ما يتعلّق بإصلاحها (ص. ٢٣-٢٤). أما في حالة فشل اثبات عجز المنظمات الدولية عن العمل باستقلالية عن الدول أو تأثرها فقط بعوامل القوة وتوزيعها دون الأعراف والمبادئ الدولية، فإن ذلك أيضاً سوف يستتبع بالضرورة تغيير رؤى صناع السياسة الخارجية وموظفي المنظمات الدولية، مثل أنّه سيكون عليهم التخلي عن الشعارات الرنانة التي تبشر بها المؤسسات الدولية ومنظريها من جانب، ويؤكد القول إنّ مصالح الموظفين الدوليين لن تتحقق إلا بإرضاء الدول القوية في منظماتهم (ص. ٢٤-٢٥).

تنقسم هذه الدراسة الهامة لسبعة فصول. الفصل الأول يدور حول الجدل النظري بين المدرسة الواقعية والبنائية حول المنظمات

مصالحها، ولا تستطيع أية منظمة دولية العمل بفاعلية إلا إذا اكتسبت بعض صفات الدول وقدراتها (ص. ٣٨-٣٩).

توزيع القوة بين أعضاء المنظمات الدولية، زاد احتمال قيامها بعمل جماعي» (ص. ٤٤). وأما فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، فيرى الواقعيون أن المنظمات الإقليمية توصف بأنها «أداة لتقنين السياسات الخارجية لأقوى دولها» (ص. ٤٥) كالولايات المتحدة في «منظمة الدول الأمريكية»، وبأن المنظمة تصاب بالشلل في حال رفض هذه القوى أو الدول الأقوى قراراتها، بما لديها من موارد لا تستطيع المنظمة الاستغناء عنها إن هي أرادت تنفيذ قراراتها، وخصوصاً في ما يتعلق بالجوانب المالية (ص. ٤٦). وعلى هذا الأساس صيغت الفرضية الرابعة على النحو التالي: «الأنشطة ذات الأهمية العالمية التي تقوم بها المنظمة الإقليمية تخدم دائماً مصالح الحلفاء العالميين للدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها» (ص. ٤٧).

أما بخصوص المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، التي أعادت الاعتبار للأعراف الدولية في علم السياسة وانتزاعها احتكار الواقعية وعواملها المادية التي سيطرت على دراسة وتحليل العلاقات الدولية (ص. ٥١)، فقد شدد أتباعها على الاهتمام بقضايا الصراع على الشرعية ودور الأعراف والمعتقدات والمدرجات والقضايا المعرفية بشكل عام، وربط البحث في نظم التعاون الدولي بدراسة المنظمات

بناءً على هذه الأسس، قامت الدراسة بوضع أربعة افتراضات «واقعية» بناء على هذه الأسس: تقول الفرضية الأولى: «لا تقوم المنظمة الدولية إلا بما يخدم مباشرة مصالح الدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها» (ص. ٣٩). من ناحية أخرى، يركز الواقعيون على جوهرية عامل توزيع القدرات والقوة بين أعضاء المنظمة الدولية، ويجادلون بأنه «كلما زادت قوة الدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة في المنظمة، زادت قدرتها على التحكم بأنشطتها». ومن هنا صيغت الفرضية الثانية على النحو التالي: «كلما زاد التفاوت في القوة بين أعضاء المنظمة الدولية عجزت المنظمة عن التصرف باستقلالية عن الدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها» (ص. ٤٠). من ناحية أخرى وارتباطاً بما سبق، يرى الواقعيون أن التفاوت في توزيع القدرات والقوة، أي عندما يمتلك عدد قليل من أعضاء المنظمة نسبة كبيرة من مجموع قدراتها، وتصبح خريطة توزيع القوة في المنظمة الهرمية بوضوح، فإن ذلك يزيد من احتمالات القيام بعمل جماعي. على هذا الأساس صيغت الفرضية الثالثة على النحو التالي: «كلما ازداد تفاوت

أما بخصوص المنظمات الدولية فتري البنائية أولاً أن هذه المنظمات تتحدد علاقتها بأعضائها وفق ما يتفقون عليه وليس وفق ما يراه أقواهم. فلا تقوم المنظمة الدولية إلا بما يجمع عليه أعضائها لأنها أنشئت أصلاً للعمل على خدمة مصالحهم المشتركة وتحقيق إدارتهم الجماعية وتجسيدها لهم بوصفهم جماعة متميزة عن غيرها (ص. ٦٠). وعلى ذلك تم صياغة الفرضية الخامسة في الكتاب على النحو التالي: «لا تقوم المنظمة الدولية إلا بما يخدم مصالح أعضائها جميعاً» (ص. ٦١). فكل نشاط تقوم به المنظمة يعني أن أعضائها جميعاً قد وافقوا عليه لأنهم تصوروا أن مصالحهم متطابقة تماماً، وهو الأمر الذي يتشابه مع ما تقوله المدرسة الواقعية عن مبدأ الإجماع في قرارات المنظمة الدولية، وإن كان هذا بدافع القوة أو فرضه للأمر الواقع عند الواقعيين (ص. ٦٢). من ناحية أخرى، فإن المدرسة البنائية تعطي لفاعل دولي آخر (غير رسمي) تأثيراً ونفوذاً في توجيه أنشطة المنظمات الدولية، ألا وهي أجهزتها الإدارية، وتحديداً الأمانة العامة داخل المنظمة (ص. ٦٣). حيث يؤمن البنائيون بأن موظفي هذه الأجهزة الإدارية (حتى إن لم يكونوا أصحاب القرارات في المنظمة) فهم من ينظمون المعلومات ويحددون السياق الاجتماعي لعمل المنظمة ويضعون قواعد العمل وينتقون من الأعراف ما

الدولية، التي يعطيها الاتجاه المؤسسي داخل المدرسة البنائية مكانة مهمة في السياسة الدولية باعتبارها «تجمعات تسير بإجماع أعضائها أو وفق قواعد إدارية محددة» (ص. ٥٢)، حيث ترفض المدرسة البنائية القول إن المصالح المادية الثابتة للدول وتوزيع القوة بينهما المحددان الرئيسيان للسياسة الدولية. وتري المدرسة بدلاً من ذلك أن المكونات الاجتماعية (كالهويات والأعراف والمثل والمبادئ) تقوم بأدوار رئيسية في تحديد مصالح الدول، وبالتالي فإن النظر للسياسة الدولية لا يتم وفقاً للبنائيين من منظور الاقتصاد الجزئي كما هو الحال لدى الواقعيين والليبراليين، وإنما من منظور علم الاجتماع، وهو ما يعني باختصار رفض القول إن الدولة فاعلٌ عقلائيٌّ وبأن مصالحها وهوياتها معطيات مسبقه ومحددة سلفاً، وتتجاوز اعتبارات تطورها التاريخي (لاتاريخيانية). ويجادلون مقابل ذلك بأن مصالح الفاعل الدولي واختياراتهم ليست صندوقاً مغلقاً، بل يصرون على تشريح مكوناته والتعامل معها على أنها مركبات اجتماعية يتعلمها الفاعل الدولي بطريقة قد تكون غير مقصودة، من خلال عمليات الاتصال والاقناع (ص. ٥٢-٥٣)، فالسياق الاجتماعي يعين الفاعل الدولي على تحديد ما هو جيد ومناسب في السياسات الدولية.

كوسائل لتحقيق غاياتها ومصالحها (ص. ٦٤) وكيف أن هذه الأعراف هي التي تصوغ المصالح (ص. ٦٨). أما بخصوص تأثير الأعراف على عمل المنظمات الدولية، فقد حددها المؤلف في ثلاثة مجالات رئيسية (ص. ٦٩). الأول: نص ميثاق المنظمة على المبادئ والأعراف التي ينبغي الالتزام بها وفي بقية الاتفاقيات والتعهدات الموقعة بين الأعضاء في هذه المنظمات. الثاني: تطور الأعراف بصورة غير رسمية داخل المنظمة حتى تصبح جزءاً من الثقافة الخاصة بها. الثالث: أن تأسيس المنظمات على الأعراف التي تعكس سلوكيات أعضائها وليس فقط باعتبارها مجرد وصفات لما ينبغي فعله أو تركه، بل هو أيضاً توقعات سلوكية (ص. ٦٩). أما بخصوص تأثير الأعراف والمبادئ في المنظمات الدولية فيتوقف هو الآخر على شرطين ضروريين، هما في رأي الكاتب، إثبات أن هذا العرف أو المبدأ الذي تبنى عليه القرارات مستقر وراسخ وأهم من الأعراف والمبادئ الأخرى التي بنيت عليها اقتراحات بأنشطة بديلة لم تأخذ بها المنظمة في ذلك الموقف أو غيره (ص. ٧٠). على هذا الأساس، يقوم المؤلف بصياغة الافتراض السابع على النحو التالي: «كلما زادت درجة استقرار العرف أو المبدأ في المنظمة الدولية، زاد احتمال قيام المنظمة بعمل مبني على هذا المبدأ أو العرف». أما الفرضية الثامنة فصيغت كالتالي: «كلما زادت

تلتزم به، فيرسمون بذلك حدود ماهو مقبول من الأعمال ويحددون هويات المستفيدين والخاسرين المحتملين منها (ص. ٦٣). وعلى هذا الأساس تقول الفرضية السادسة: «لا تقوم المنظمة الدولية إلا بما يخدم مصالح أجهزتها الإدارية ممثلة في أمينها العام» (ص. ٦٥).

أخيراً يركز البنائيون على الفرضية القائلة إنَّ المنظمات الدولية هي مؤسسات توجهها المبادئ والأعراف. وتعرف الأعراف على أنها «توقعات السلوك المناسب التي يتفق عليها الفاعلون» (ص. ٦٦). وكيف أن هذه الأعراف مركبات اجتماعية تتغير مع الزمن وليست معطيات ثابتة. والفاعلون الدوليون دائماً ما يتصارعون على تحديد ماهية الأعراف التي يجب الالتزام بها، لأنَّ إرادتهم تنبع من معتقدات مبدئية متباينة ومن حسابات متعارضة، وكيف أن تحديد هوية الفاعلين يتأثر بالدفاع عن هذه الأعراف. وتوصلت بعض الدراسات إلى أنَّ «الفاعلين الدوليين يتحركون بقوة للدفاع عن الأعراف الدولية التي ينتهكها أعدائهم ولا يتحركون بنفس القوة نفسها دفاعاً عن تلك الأعراف التي ينتهكها أصدقائهم». ووجدت دراسات أخرى أنَّ «الفاعلين الدوليين المشتركين في هوية واحدة يلتزمون بمعايير سلوكية واحدة» (ص. ٦٣). وكيف أن الدول التي تعي أهمية هذه الأعراف والمبادئ تستخدمها

بعمل جماعي لتحقيق هذا الهدف» (ص. ٨٦)، والالتزام به من جانب كافة الوحدات الدولية هو الذي يصون السلم الدولي، لأن أي سياسي رشيد سيدرك أنّ استخدام القوة سيؤدي حتماً لتعبئة القوى المشتركة الضاربة لجميع أعضاء المجتمع الدولي ضده (ص. ٨٦). وعلى هذا الأساس، يتحقق في المنظمة الدولية نظام الأمن الجماعي إذا التزمت عملاً جماعياً لمساعدة ضحايا العدوان واستعادة السلم الدولي في حالة النزاع الدولي المسلح، بشرط أن تلتزم الحياد وعدم الانحياز لأحد الدول المتصارعة تحت أي ذريعة أو مبرر (ص. ٨٧).

بناءً على هذا التعريف، يختلف الأمن الجماعي عن الدفاع الجماعي، على الرغم من الخلط الشائع بينهما. فبرأي المؤلف، هناك اختلاف جوهري بين الدفاع والأمن الجماعي، إذ تقدم «منظمة الدفاع الجماعي» على معاداة طرف محدد باعتبارها مصدر التهديد المشترك، وهذا العدو دائماً ما يكون من خارجها، لذلك تقوم بالدفاع الجماعي عادةً منظمات تأخذ شكل الألاف العسكرية التقليدية التي تؤسس لغرض واحد هو العمل الجماعي للحد من التهديدات الآتية من خارج الجماعة (ص. ٩٢). أما منظمات الأمن الجماعي فلا تستهدف عدواً محدداً لكونه مصدرًا للتهديد، ولا تقبل بتحديد عدو محتمل سلفاً. وتسعى هذه المنظمة لحفظ النظام بين الدول الأعضاء في

درجة أهمية العرف أو المبدأ في المنظمة، زاد احتمال قيام المنظمة بعمل مبني على هذا العرف أو المبدأ على حساب عرف أو مبدأ آخر أقل أهمية في المنظمة» (ص. ٧٥).

يسعى المؤلف خلال الفصول المتبقية من الدراسة (التي هي بالأساس اطروحته التي نال عنها درجة الدكتوراه) لاختبار مدى صحة أو خطأ هذه الافتراضات الثمانية، وذلك عبر قياس دور تأثير «جامعة الدول العربية» في إجراءات الأمن الجماعي العربي خلال حالة دراسة الأزمّة العراقية الكويتية ١٩٦١ وأزمّة غزو الكويت ١٩٩٠. يفسر المؤلف اختيارة لظاهرة الأمن الجماعي دون غيرها من الأنشطة التي تقوم بها المنظمة الدولية باعتبارها الأكثر إثارة للجدل وأصعبها اختياريًا (ص. ٨٢)، وهي تختلف عن أنشطة أخرى مثل عمليات حفظ السلام أو الدفاع الجماعي. يُعرّف الدفاع الجماعي على أنه «ردع أو دحر اعتداء محتمل أو فعلي من عضو في المنظمة المعنية ضد عضو آخر». أما حفظ السلام فيُعرّف على أنه «عملية محايدة بين عدوين تستخدم العنف في أضيق الحدود لمنع تجدد العنف بينهما أو الحدّ منه سعياً لتيسير التسوية السلمية لنزاعهما» (ص. ٨٢). بينما يُعرّف الأمن الجماعي على أنه «أحد الترتيبات العسكرية التي تهدف لحفظ السلم الدولي وفرضه من خلال اتفاق مسبق وملزم بالقيام

إقليمي بالأساس (ص. ١٠٣)، حيث ثبت أنّ تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في السياق الإقليمي والعالمى كان أكثر عملية من تطبيقه في السياق العالمى لعدة أسباب. الأول، بسبب كثرة معرفة المنظمات الإقليمية من نظيرتها الدولية عن الفاعلين وتاريخ الصراعات والمواقف على الأرض في الإقليم الذي تنتمي إليه المنظمة. الثاني، صغر عدد أعضاء المنظمة الإقليمية مقارنةً بالمنظمة الدولية وهو ما يزيد احتمالات قيام الأولى بتطبيق إجراءات الأمن الجماعي إما لسهولة الوصول لتوافق في المصالح أو لصغر احتمالية الحرب من دفع نصيب كل دولة من تقديم ساعة الأمن أو الرغبة في الحصول عليها بالمجان، وتعدد المساهمين إقليمياً أقل من نظرائهم عالمياً. وهو ما يجعل أهمية مساهمة كل من الأعضاء في المنطقة الإقليمية كبيرة نسبياً ومحاولات تهربهم أكثر انكشافاً. الثالث، عبر حجم وميول الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية على الالتزام بحفظ السلم والأمن في نطاق عملها ومواجهة التهديدات النابعة منها، كون هذه الصراعات تؤثر بصورة مباشرة على مصالح كافة دول الإقليم (ص. ١٠٦-١٠٥).

المنظمة، فتتعامل مع كل منهم على أنه معتدٍ محتمل، ومعتدى عليه محتمل، وكذلك كشریک محتمل في التحالف ضد العدوان (ص. ٩٣). ويفرد الكاتب صفحات ممتدة لتوضيح الفروق النظرية والعملية بين نظام الأمن الجماعي وعمليات حفظ السلام وما يشابهها من أنشطة المنظمات الدولية.

أما عن أسباب اختيار منظمة «جامعة الدول العربية» كحالة للدراسة، فيقول المؤلف إنّها تعطي مثالاً لمنظمات الأمن الجماعي، مثل منظمة «الأمم المتحدة» و«منظمة الدول الأمريكية» و«منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، وغيرها من المنظمات الدولية (ص. ١٠٢)، وإنّ السبب وراء اختيارها يتمحور حول كونها تمثّل نموذجاً متميزاً لتطبيق هذا النظام على المستوى الإقليمي، بالرغم من أنّ نظام الأمن الجماعي ظهر تاريخياً لحفظ الأمن العالمى (أو على مستوى النظام الدولى ككل) وتطور فيما بعد ليصبح بوصفه نظاماً لحفظ الأمن الإقليمي من جانب المنظمات الدولية، وبالصورة التي جعلته يبدو - بناءً على مقارنة محاولات تطبيقه في السياق الإقليمي والعالمى - كأنه نظام

ثبت أنّ تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في السياق الإقليمي والعالمى كان أكثر عملية من تطبيقه في السياق العالمى لعدة أسباب

الأفريقي» (طبقت بالفعل إجراءات الأمن الجماعي) وعلى عكس «الاتحاد الأوروبي» و«مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية» (OECD) (جميع أعضائها من دول العالم الثالث) وعلى عكس «منظمة الدول الأمريكية» و«كومنولث الدول المستقلة» (لا تضم الجامعة دول مهيمنة) بل أن بعضها في صراع متواصل للمهيمنة على المنظمة دون جدوى (ص. ١١٠). أما من الناحية النظرية، فإنّ «الجامعة العربية» (من المنظور الواقعي) تلتزم بالمبادئ والأعراف التي تحقّق مصالح أقوى الدول أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها ومصالح حليفه العالمي، خاصة عند تطبيق إجراءات الأمن الجماعي. ومن منظور المدرسة البنائية، تطبّق الجامعة تلك الإجراءات تحقيقاً لإرادة جميع الأعضاء (ما عدا المعتدي) وخدمة لمصالح أجهزتها الإدارية، ولا سيما أمينها العام، ووفقاً للمبادئ والأعراف السائدة فيها قبل العدوان الذي استلزم تطبيق تلك الإجراءات (ص. ١١١)، وإن لوحظ هيمنة المنظور الواقعي على السياسات والعلاقات بين الدول العربية وسلوكها الاستراتيجي وقضاياها الأمنية، وتفسير هذه العلاقات بمفاهيم المصالح الثابتة للدول وتوازن القوى والتهديد وتوزيع القدرات، وإن بدى مؤخرًا يبرز نجم بعض أصحاب الاتجاه المؤسسي الاجتماعي داخل

من ناحية أخرى يرى المؤلف، وهو في ذلك محق، أنّ معظم نظريات العلاقات الدولية تميل إلى التركيز على السياسة العالمية، وبالتالي تتعلق مقولاتها بمنظمات عالمية مثل «الأمم المتحدة». كما تميل معظم هذه النظريات للتركيز على الدول القوية الغربية، دون الدول النامية أو الجنوبية. فهذه النظريات تتبناها جماعات علمية في دول المركز أي العالم الأوروبي المتقدم، غالباً استناداً إلى خبراتها فحسب ثم تُطبّق في دول الأطراف أي العالم النامي (ص. ١٠٧)، حيث أدى التركيز على دراسة منظمات مثل «الأمم المتحدة» و«الناتو» و«الاتحاد الأوروبي»، إلى أن تصبح قدرة هذه النظريات على تفسير السياسة الدولية في العالم النامي موضع شك. إذ يشتكي خبراء منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال من عدم اهتمام باحثي العلاقات الدولية بدراسة الخصائص المميزة لكل إقليم عمومًا وللبلدان العربية خصوصًا (ص. ١٠٨).

عملياً، فإنّ «الجامعة العربية» تمثّل لدى المؤلف واحدة من أنسب منظمات الأمن الجماعي لاختبار الافتراضات الواقعية والبنائية مقارنة بغيرها من منظمات الأمن الجماعي. فهي تقف على الجانب المعاكس لكافة المنظمات الأخرى، إذ هي على عكس «الأمم المتحدة» (منظمة إقليمية) أو «الاتحاد

هو الأمين العام في هذه الفترة. ومع بداية الألفية بدأت مرحلة جديدة تميزت بمحاولة إحياء العمل العربي المشترك، وظلّ «عمرو موسى» هو الأمين العام للجامعة طوال هذه المرحلة (ص. ١١٤. ١١٥).

ثم يتطرق المؤلف لمناقشة المبادئ والأسس التي قامت عليها وعلى آليات صنع وتنفيذ القرارات التي تتخذها الجامعة، والتحول الذي وقع في هيكل سلطتها منذ استحداث هيئة «القمة العربية» في العام ١٩٦٤، حين أصبحت القمة العربية جهاز الجامعة الوحيد الذي يتبنى مناقشة قضاياها المهمة. وأصبح المجلس الأعلى للجامعة يناقش المسائل الإدارية والقضايا غير البارزة (ص. ١١٣)، مناقشة المبادئ والأعراف (التي تراوحت بين الثورية والمحافظة) التي ترسخت في «الجامعة العربية» مثل مبدأ الأمن الجماعي، والالتزام بحماية سيادة الأعضاء واستقلالهم ووحدتهم الإقليمية، وكذلك مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات العربية - العربية، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ أولوية المصالح القومية العربية على كل دولة عربية منفردة وتشجيع الوحدة العربية (ص. ١١٥). ويلاحظ المؤلف - مثل غيره - كيف كان التناقض في المبادئ والأعراف بمثابة عقبة في طريق اتخاذ الدول العربية

المدرسة البنائية، الذي يبرز أهمية المبادئ والأعراف ولهويات لفهم سلوكيات ودور هذه المنظمات (ص. ١١١. ١١٢).

بعد ذلك يقوم المؤلف بمناقشة مراحل تطور «الجامعة العربية» منذ نشأتها في العام ١٩٤٥، التي ربطها بالأمناء العاميين للجامعة، حيث كانت المرحلة الأولى (فترة أمانة «عبد الرحمن عزام باشا») التي بدأت بنشأة الجامعة وانتهت منتصف خمسينات القرن الماضي، وتميزت بالتنافس في نظم الحكم المحافظة من الدول الأعضاء. أما المرحلة الثانية (فترة أمانة «عبد الخالق حسونة»)، فاستمرت من حرب السويس حتى وقوع هزيمة يونيو/حزيران ١٩٦٧. وتميزت بحرب عربية باردة أحياناً وساخنة أحياناً أخرى. المرحلة الثالثة (فترة أمانة «محمود رياض») بدأت بتقارب العرب لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي وانتهت بعقد الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل في نهاية السبعينات. وتميزت المرحلة الرابعة التي امتدت طوال عقد الثمانينات (فترة أمانة «الشاذلي القليبي») بالصراع بين محاور عربية عدة. أما المرحلة الخامسة فبدأت بانقسام الدول العربية بعد الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ وامتدت لعقد من الزمن وغاب فيها لحدّ كبير مفهوم العمل العربي المشترك واتسمت بتمزق شديد في الصف العربي، وكان «عصمت عبد المجيد»

(ص. ١٢١) وكذلك اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي المشترك التي وُقِّعت في العام ١٩٥٠، والتي تنص المادة الثانية منها على أنّ الدول الموقعة على الاتفاقية تعتبر أيّ عدوان مسلح عدوان موجه ضدها جميعًا، وتتعهد بمساعدة الدولة التي وقع عليها العدوان، إلاّ إنها لم تُلزم هذه الدول بمساعدة هذه الدول بصورة جماعية أو باستخدام القوة المسلحة دائمًا (ص. ١٢١). ويشير المؤلف إلى أنّ كل من الميثاق والاتفاقية يحدد شرطين صارمين لتطبيق إجراءات الأمن الجماعي. الشرط الأول هو عدم قدرة الجامعة على تطبيق هذه الإجراءات إلاّ إذا دعت للتدخل في نزاع قد يستلزم تطبيق هذه الإجراءات، وذلك بسبب التناقض الجلي في مواد الميثاق.

الشرط الثاني يقول إنّ قدرة «الجامعة العربية» على تطبيق هذه الإجراءات ينحصر في حالات العدوان المسلح فقط وفق التعريف الوارد في المادة الثانية من الاتفاقية، أي عندما تعتبر الجامعة هذا الصراع بين عضوين فيها عدوانًا مسلحًا، وهو الأمر الذي يضيع في النقاش والجدل القانوني العقيم حول تعريف العدوان من أساسه (ص. ١٢٤-١٢٥). ويشدد المؤلف على أنّ، وبعد دراسة مسحية لجميع قرارات الجامعة (المجلس الأعلى والقمة العربية) المتعلقة بالصراعات العربية - العربية

مواقف موحدة أو بعمل مشترك، خصوصًا عند التذرع بالتمسك أو بتغيير مبدأ أو عرف بعينه بطرائق مختلفة. ويرى المؤلف أنّ غياب وجود دولة مهيمنة وقادرة على فرض تغييرات محددة في تلك المبادئ والأعراف وإلزام الجامعة بترتيب محدد لها، هو الذي أبقى الجامعة تواجه صراعًا في الأدوار وإعادة تعريف هذه المبادئ والأعراف وتحقيق التوافق بينها وتغيير ترتيبها طوال الوقت (ص. ١١٥-١١٦).

خلال ثلاثة فصول سعى المؤلف لاختيار حالات الدراسة (أزمة الكويت ١٩٦١ وأزمة غزو الكويت ١٩٩٠) في ضوء ندرة حالات استخدام دولة عربية للقوة المسلحة ضد دولة عربية أخرى، بالنظر لحالة العداء الشديد بين نظم الحكم في بعض هذه الدول، والقول إنّ الجامعة لم تطبق إجراءات الأمن الجماعي طوال تاريخها، إلاّ في هاتين الحالتين فقط بين دولتين عربيتين: تهديد العراق بغزو الكويت في العام ١٩٦١، وغزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠ (ص. ١١٩-١٢٠). بالرغم من أنّ ميثاق الجامعة لا يتضمن إلاّ بنودًا عامة وغامضة وغير متسقة عن الأمن الجماعي (ص. ١٢٠) كالمادة الخامسة التي تحظر اللجوء للقوة المسلحة لحل النزاعات بين الدول العربية وأيضًا عدم التدخل في صراعات الدول الأعضاء المتعلقة بسيادتهم واستقلالهم أو وحدتهم الإقليمية

التي تدخّلت فيها الجامعة، وجدت الدراسة أنّ الجامعة «لم تنظر إلى أي منها على أنها عدوان مسلح إلا في حالتي تهديد العراق بضم الكويت ١٩٦١، والتي تعاملت معها على أنها عدوان مسلح محتمل، وحالة غزو العراق للكويت ١٩٩٠ والتي تعاملت معها على أنها عدوان مسلح فعلي على الكويت وتهديد بالعدوان المسلح» (ص. ١٢٦).

من الناحية النظرية، يرى المؤلف أنّ دراسة حالتي أزمة ١٩٦١ وصراع ١٩٩٠ كافية تماماً للكشف عن الشروط الضرورية لتأثير المتغير المستقل (استجابة «جامعة الدول العربية» للصرعات) في المتغير التابع (تطبيق إجراءات الأمن الجماعي) ومن ثم الإجابة عن أسئلة الدراسة: هل من الضروري أن توجد دولة مهيمنة في منظمة دولية ما تحقق مصالحها عبر إجراءات الأمن الجماعي كي تطبق هذه المنظمة تلك الإجراءات؟ أم هل من الضروري أن يُجمع أعضاء المنظمة على تطبيق تلك الإجراءات أو يرى أمينها العام تحقيق مصالح أجهزتها الإدارية بتطبيق هذه الإجراءات؟ أو أن يسمو مبدأ الدفاع عن سيادة الأعضاء ووحدة أراضيهم على غيره من المبادئ في المنظمة، ولقياس مدى استقرار العمل بمبدأ الأمن الجماعي في الجامعة العربية. وقد استخدمت الدراسة

١) كلما زاد التطابق بين قرارات الجامعة بتطبيق إجراءات الأمن الجماعي في أزمتي العراق والكويت عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ وموقف الدولة أو التحالف الأشدّ قوةً وهيمنةً فيها، زاد احتمال أن تكون قوة الجامعة قد طبقت تلك الإجراءات خدمةً لمصالح تلك الدولة أو ذلك التحالف، والعكس بالعكس.

٢) كانت قرارات الجامعة أكثر تطابقاً مع موقف الدولة أو التحالف الأشدّ قوةً وهيمنةً خلال الأزمة العراقية - الكويتية التي زاد خلالها التباين في توزيع القوة بين أعضاء الجامعة مقارنةً بتوزيعها في الأزمة الأخرى سنة ١٩٩٠.

(٣) كان توزيع القوة بين أعضاء الجامعة ١٩٦١ أشد تبايناً منه العام ١٩٩٠، لأنّ الجامعة طبقت أشد إجراءات الأمن الجماعي في أزمة ١٩٦١ وأخفها في أزمة ١٩٩٠.

(٤) كلما ازداد التطابق بين قرارات الجامعة بتطبيق إجراءات الأمن الجماعي في أزمات العراق والكويت في عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ وموقف الحليف العالمي للدولة أو للتحالف الأشد قوة وهيمنة فيها، ازداد احتمال أن تكون الجامعة قد طبقت تلك الإجراءات ضد مصالح ذلك الحليف، والعكس بالعكس.

(٥) كلما زاد التطابق بين قرارات الجامعة بتطبيق إجراءات الأمن الجماعي في أزماتي العراق والكويت في عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ ومواقف جميع أعضائها، زاد احتمال أن تكون الجامعة قد طبقت تلك الإجراءات خدمة لمصالح الأعضاء مجتمعة، والعكس بالعكس.

(٦) كلما زاد التطابق بين قرارات الجامعة بتطبيق إجراءات الأمن الجماعي في أزماتي العراق والكويت في عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ ومواقف أجهزتها الإدارية ممثلة بأمينها العام، زاد احتمال أن تكون الجامعة قد طبقت تلك الإجراءات خدمةً لمصالح أجهزتها الإدارية، والعكس صحيح.

(٧) كان مبدأ الأمن الجماعي في العام ١٩٦١ أكثر استقراراً منه في العام ١٩٩٠ لأنّ الجامعة طبقت أشد إجراءات الأمن الجماعي في أزمة العام ١٩٦١ وأخفها في أزمة العام ١٩٩٠.

(٨) كان مبدأ الأمن الجماعي في العام ١٩٦١ أكثر أهمية منه في العام ١٩٩٠ مقارنةً بالمبادئ والأعراف الأخرى التي اقترحت كأساس لردة فعل بديلة للجامعة للتعامل مع الأزمة، لأنّ الجامعة طبقت أشد إجراءات الأمن الجماعي في أزمة العام ١٩٦١ وأخفها في أزمة العام ١٩٩٠.

نتائج واستخلاصات

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات الهامة. ففي ما يتعلق بالتركيز على الأمن الجماعي دون غيره من أنشطة المنظمات الدولية، يقول المؤلف إنّه يُعتبر أنسب مجال للاختبار الافتراضات الواقعية والبنائية معاً. فهو أولاً عمل عسكري خطر يتجاوز الجدل في شأن مدى أهمية نشاطات المنظمات الدولية. من جانب آخر، فإن الأمن الجماعي يعتبر أفضل من الأنشطة العسكرية الأخرى كالدفاع الجماعي وعمليات حفظ السلام (ص. ٢٥٨). أما عن مبررات اختيار «جامعة الدول العربية» فإن المؤلف يرى أيضاً أنها من أنسب المنظمات الدولية للاختبار تلك الافتراضات البنائية والواقعية لأنّها - أولاً -

أما بخصوص نتائج اختبار الفرضيات الثمانية التي وضعها المؤلف عن «جامعة الدول العربية»، فقد توصلت الدراسة إلى القول بأن ست فرضيات قد ثبت تحققها (أغلبها الافتراضات الواقعية التي كان المؤلف يعارضها بجلء) وإن كان بعضها قد ثبت صحته مع بعض التحفظات (ص. ٢٦٣). ففي ما يتعلق بالافتراض الأول الذي يقول إن «المنظمة الدولية لا تقوم إلا بما يخدم مصالح الدول أو التحالف الأشد قوة فيها»، فقد وجدت الدراسة بالفعل أن «الجامعة العربية» قررت تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في أزمة ١٩٦١ بما حقق مصلحة أقوى التحالفات فيها، حيث جاءت قرارات الجامعة (بانسحاب القوات البريطانية من الكويت) لصالح التحالف المؤيد لهذه القرارات، الذي كان يمتلك ٥٥% من إجمالي عدد السكان، و٦٦% من الانفاق العسكري، و٦٢% من الانتاج القومي الإجمالي لدول المنظمة (ص. ٢٦٦).

أما الافتراض الثاني (الواقعي أيضًا) والقائل إن «الأنشطة ذات الأهمية العالمية التي تقوم بها المنظمة الإقليمية تخدم دائمًا بشكل مباشر وغير مباشر مصالح الحلفاء العالميين

منظمة إقليمية لا تضم إلا دولًا نامية، وهو ما يعني أن إجراءات الأمن الجماعي في السياق الإقليمي تكون عملية أكثر مقارنة بتطبيقه في السياق العالمي، حيث تميل النظريات العامة في العلاقات الدولية للتركيز على السياسات العالمية دون الإقليمية وعلى الدول المتقدمة دون النامية، وبالتالي فهناك حاجة لاختبار مقولات هذه النظريات في السياق الإقليمي وفي العالم النامي (ص. ٢٥٩). ثانيًا، إن الجامعة لم تضم أبدًا دولة مهيمنة (أي لديها أكثر من نصف مجموع قوتها ولها مصالح في كافة الأقاليم ولديها قوة تمكنها من القيام بعمليات عسكرية) (ص. ٢٥٩). كما أن حالة الدراسة التي اختارها الباحث لاختبار إجراءات الأمن الجماعي وضعت الجامعة في معضلة حقيقية لأن تحقيق مصالح بعض الأعضاء كان يعني بالضرورة التضحية بمصالح أعضاء آخرين، والالتزام ببعض المبادئ والأعراف التي تحكم سلوكها والعلاقات بين أعضائها كان يعني التضحية بمبادئ وأعراف أساسية، وهو ما مثل فرصة عظيمة برأي المؤلف لاختبار الافتراضات الواقعية والبنائية عن تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في المنظمات الدولية (ص. ٢٦٠).

«الجامعة العربية» قررت تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في أزمة ١٩٦١ بما حقق مصلحة أقوى التحالفات فيها

في الثانية. حيث نفي قرار مجلس الجامعة في عام ١٩٦١ لإنشاء قوة عربية موحدة ترفع علم الجامعة وإرسالها للكويت، في وقت كان توزيع القوة بين أعضاء الجامعة أقل تبايناً مقارنةً بالعام ١٩٩٠. فقد نص قرار مجلس الجامعة وقتها على تطبيق إجراءات الأمن الجماعي بشكل جزئي فحسب، كقبوله قرار «مجلس الأمن الدولي» بفرض عقوبات اقتصادية على العراق وإرسال قوات عربية إلى السعودية ودول الخليج لمساعدتها في الدفاع عن وحدتها الإقليمية. أي أنّ الجامعة قدمت للكويت عون غير عسكري وغير جماعي وغير مباشر، بينما قدمت للسعودية ولدول الخليج الأخرى عوناً عسكرياً مباشراً، وإن لم يكن جماعياً (صص. ٢٦٩-٢٧٠). أما بخصوص الافتراضين الخامس والسادس (البنائيين) والقائلين إنّ المنظمة الدولية لا تقوم إلا بما يخدم مصالح جميع أعضائها وأجهزتها الإدارية ممثلة بأمينها العام، قد ثبت صحتها. ففي أزمة ١٩٦١، جاء قرار مجلس الجامعة بتطبيق إجراءات الأمن الجماعي، بإجماع الأعضاء وبناءً على نتائج المساعي الحميدة للأمين العام (صص. ٢٦٥-٢٦٦). أما بالنسبة لأزمة ١٩٩٠ فلم يتم إثبات صحة هذا الافتراض، حيث جاء قرار الجامعة رقم ١٩٥ بموافقة حوالي ٥٧% فقط من إجمالي أعضاء المنظمة، وبالتالي لم يكن قراراً جماعياً. كما ثبت أيضاً أن الأمين العام لـ

للدولة أو للتحالف الأشد قوة وهيمنة فيها»، فإن المؤلف يُقرّ بأنّ هذا الأمر لم يتم إخضاعه للاختبار، سواء في أزمة ١٩٦١ بسبب سياقات الحرب الباردة والتزام الجمهورية العربية المتحدة (الدولة الأكبر) التزاماً صارماً بعدم الانحياز في علاقاتها مع الدول الكبرى. فعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي متدهورة منذ ذلك الوقت، وقرار انسحاب القوات الإنجليزية الذي حقق مصالح بريطانيا المعلنة (حماية استقلال الكويت) فإنه لم يكن هدفاً مقصوداً منه تحقيق هذه الغاية، بقدر ما كان مقصوداً منه إجلاء هذه القوات عن الكويت (ص. ٢٦٥). بينما في أزمة ١٩٩٠ فإنّ صحة هذه الفرضية تظهر بجلاء حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف العالمي للتكتل الذي وافق على قرار الدول العربية لانسحاب صدام من الكويت، بما جعل قرارات الجامعة تتوافق وتحقق مصالحها، وهي اظهار الدعم العربي للموقف الدولي الذي تقوده في الأزمة (ص. ٢٦٧).

أما بخصوص الافتراض الثالث، فقد أثبتت الدراسة عدم صحته. حيث وجد أنه إذا ما كان توزيع القوة بين أعضاء الجامعة في أزمة العام ١٩٦١ وأشد تبايناً في أزمة العام ١٩٩٠، فذلك لأن الجامعة طبقت أشد إجراءات الأمن الجماعي في الأزمة الأولى وأخفها

لم تطبقه الجامعة إلا ردًا على اعتداءات دول غير عربية على دول عربية (ص. ٢٧١-٢٧٢).

أما الافتراض (البنائي) الثامن فقد ثبت أيضًا خطأه حيث يقول المؤلف إن الجامعة طبقت أشد إجراءات الأمن الجماعي في أزمة ١٩٦١ حين كان مبدأ الأمن الجماعي فيها أقل أهمية من المبادئ والأعراف التي بنيت عليها اقتراحات بديلة لتعاملها مع الأزمة. كما طبقت أخف إجراءاته في أزمة ١٩٩٠ حينما كان مبدأ الأمن الجماعي فيها أكثر المبادئ والأعراف التي بنيت عليها اقتراحات بديلة لتعاملها مع الأزمة. فعدد القرارات التي أصدرها مجلس الجامعة بناءً على مبدأ «حماية استقلال دولها وسيادتها ووحدة أراضيها» في العام ١٩٦١ أكثر من عدد القرارات التي أصدرها المجلس في العام ١٩٩٠. وقد صدر قرار المجلس في أزمة غزو الكويت ١٩٩٠ على أولوية مبدأ حظر التدخل الأجنبي الذي عارضته الدول التي وقفت ضد التدخل الدولي الخارجي، ولكنه في ذلك الوقت كان أقل أهمية من مبادئ احترام حق الدفاع عن النفس وحماية استقلال الدول وسيادتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، التي بنت عليها «الجامعة العربية» قراراتها في الأزمة (ص. ٢٧٢).

«الجامعة العربية» في هذه الأزمة لم يشارك في المداولات التي سبقت قرار الجامعة التاريخي في ٣ أغسطس/آب، ولم تتم حتى استشارته من قبل الرئيس المصري الذي دعا لعقد قمة عربية عاجلة، أو في صوغ الجوانب الجوهرية في مشروع القرار الوحيد الذي طرح للتصويت في القمة (ص. ٢٦٧).

أما بخصوص مقارنة آثار المبادئ والأعراف الدولية على سلوك الجامعة في الأزمتين (الفرضيات السابعة والثامنة) فقد أثبت البحث مدى استقرار مبدأ الأمن الجماعي في «الجامعة العربية» قبل الأزمتين من جانب، وأهميته النسبية مقارنةً بالمبادئ والأعراف التي بنيت عليها اقتراحات بديلة للتعامل الجامعة مع الأزمته. فقد ثبتت الدراسة صدق الافتراض السابع (البنائي) حيث كان مبدأ حماية استقلال الدول الأعضاء في المنظمة وسيادتهم ووحدة أراضيهم مستقرًا في الفترة التي سبقت الأزمتين مباشرةً، وهو ما أكدته قرارات مجلس الجامعة والقمة العربية ولمدة طويلة دون تحفظات من جانب الدول الأعضاء. والجامعة كذلك لم تطبق هذا المبدأ قبل الأزمتين كونها كانت تنظر أو تعتبر أنّ أي منها تضمن عدوانًا مسلحًا، ولأن أعضاءها كانوا يفهمون هذا المبدأ باعتباره مبدأ «دفاع جماعي» وليس «أمن جماعي»، ولذلك

Marco Pinfari: “Nothing but Failure? The Arab League and the Gulf Cooperation Council as Mediators in Middle Eastern Conflicts”. (London School of Economics and Political Science, March 2009).

تقدم هذه الورقة إسهامًا إمبريقياً ومعرفياً شديد الأثر حول دور المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولاسيما الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، في إدارة وتسوية الصراعات والنزاعات الإقليمية والبيئية داخل المنظمة العربية في الفترة من ١٩٤٦ وحتى ٢٠٠٨. وهي بذلك تعد امتداداً لدراسات كلاسيكية في هذا الموضوع، مثل «جوزيف ناي» (١٩٧١) و«مارك زاهر» (١٩٧٩). ويناقش «ماركو بينافاري» الجدل النظري الدائر حول أسباب فشل «الجامعة العربية» و«مجلس التعاون الخليجي» في إدارة هذه الصراعات، اعتماداً على بيانات «مشروع ارتباطات الحروب» وتجميع البيانات والتحليل الكمي بصورة عامة عن دور المنظمات الدولية في إدارة الصراعات الإقليمية، وما هي المقترحات التي يقدمها لتفعيل دورها في المستقبل.

ختاماً، يرى المؤلف أنّ هذه النتائج لا تؤيد أي من مقولات المدرستين الواقعية أو البنائية تأييداً مطلقاً، أو تعارضها معارضةً مطلقة، وهو ما يعني من وجهة نظره أنه يمكن اختبار الافتراضات التي طورتها الدراسة في سياقات مختلفة، سواء باختبار نشاط أو منظمة أخرى، أو سواء في مجالات غير الأمن الجماعي وغير العسكرية عموماً، وفي منظمات العالم النامي التي لا تقودها دولة مهيمنة عمومًا (ص. ٢٧٣). ثانيًا، أنّ هذه النتائج أثبتت أنه يمكن الجمع بين المتغيرات التفسيرية التي تقترحها المدرسة الواقعية وتلك التي تقترحها المدرسة البنائية، أو حتى الدمج بينهما، رغم كل الاختلافات وربما حتى التناقضات الانطولوجية والابستمولوجية فيما بينهما. وهو الأمر الذي يشكل بكل تأكيد أساساً لأجندة بحثية طموحة للغاية، قد تضيف إسهام علمي أكيد في حال نجاحها وتأكيداها لإمكانية هذا الإدماج المأمول بين القوة والمبادئ، تضاف إلى القيمة الأكيدة وفائض القيمة المضافة للمكتبة العربية التي أسهمت بها هذه الدراسة القيمة والثرية.

تقوم هذه الدراسة على فرضية أو مقولة رئيسية مفادها أنه «في حين أن سجلّ «الجامعة العربية» في التوسط في النزاعات الإقليمية هو سجل محبط، إلا أن القول إنّ «الجامعة العربية» منظمة فاشلة يغطي على ما هو في الواقع صورة أكثر تعقيداً»، حيث أظهرت الدراسات الجديدة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة أن «الجامعة العربية» ليست «فاشلة» بقدر ما هي «مترددة» في التوسط في النزاعات الأهلية عندما كانت القوى الإقليمية متورطة، وأن الجامعة نجحت في كثير من الأحيان في تمرير جهود التسوية في الحروب الصغيرة، وحلت حوالي ٤٥% (٨ من أصل ٢٠) من حروب الحدود والأزمات السياسية المسجّلة (ص. ٢).

فطبّقاً لبيانات مشروع «ارتباطات الحروب»، يتضح أن الجامعة خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ٢٠٠٨ قد توسّطت في ١٩ من أصل ٥٦ صراعاً أو أزمة تم تسجيلها في البرنامج؛ أي بنسبة (٣٣% تقريباً). حققت نجاحاً كاملاً في خمس مناسبات (٩%) وساهمت في تحقيق النجاح في إدارة وتسوية النزاعات في حوالي ٢١%، وهو ما يفوق معدلات النجاح السنوية لمنظمات أخرى، مثل

كان الهدف وراء إنشاء «جامعة الدول العربية» هو العمل على إقامة دولة عربية موحدة في الشرق الأوسط، وذلك عبر السعي للتوسط في النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية بصورة سلمية ورفض اللجوء إلى القوة لتسوية هذه النزاعات والتصدي للاعتداءات (ص. ١). إلا أنها لم تنجح في ذلك؛ فالشرق الأوسط شهد وقوع أكثر من عشر حروب وصراعات مروعة منذ إنشاء «الجامعة العربية»، راح ضحيتها على الأقل مليون ونصف قتيل (ص. ١)، ناهيك عن الحروب الأهلية والنزاعات العرقية (كون منطقة الشرق الأوسط تعد واحدة من أكبر المناطق المجزأة عرقياً في العالم)، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن مليوني قتيل، ونزوح ملايين آخرين، وهو الأمر الذي جعل أغلب المراقبين يجادلون بأن تجربة «الجامعة العربية» تمثّل تجربة «قائمة» أو حتى «فاشلة»، ليس فقط في منع النزاعات الإقليمية وإدارتها، ولكن أيضاً في توليد التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، مما أدى إلى نشوء تنظيمات دون إقليمية جديدة (كمنظمة «مجلس التعاون الخليجي») حاولت توليد مشاريع دفاعية بديلة، والتدخل في التوسط في بعض الصراعات والنزاعات المحلية التي فشلت فيها الجامعة (ص. ١).

«الجامعة العربية» ليست «فاشلة» بقدر ما هي «مترددة» في التوسط في النزاعات الأهلية عندما كانت القوى الإقليمية متورطة

الأوسط (١٩٨٠، ١٩٩١ و ٢٠٠٣) منذ حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ (ص. ٥، ٩)، حيث فشلت منظمة «مجلس التعاون الخليجي» في تصدير نفسها كوسيط محايد وذي مصداقية حتى في الأزمات التي تشمل الدول الأعضاء وإيران، مثل النزاع مع دولة الإمارات التي تحتل إيران جزرها الثلاث، أو في التعاطي والاستجابة للوساطة القطرية بشأن البرنامج النووي الإيراني (ص. ١٠١٦). تصل الدراسة لخلاصة مؤداها أنّ منظمة «مجلس التعاون الخليجي» لم تفشل فقط بشكل منهجي في التوسط بشكل فعال في النزاعات الكبرى في الخليج، ولكن أيضًا لا يوجد دليل على ما يبدو يشير إلى أنّ أجهزة «مجلس التعاون الخليجي» قد أثرت بشكل كبير على حل أي من هذه النزاعات والصراعات المحلية التي حدثت في الخليج منذ العام ١٩٨١ (ص. ٢) وبأن جهود الوساطة الناجحة التي تنسب لدول «مجلس التعاون الخليجي» قد تمّت بالفعل من قبل الدول الأعضاء في إطار النفوذ غير الرسمي للمجلس. ومن الناحية الأخرى، إن النجاحات المحدودة لـ «الجامعة العربية» مرتبطة بموارد مؤسسية وسياسية وأيديولوجية محددة يمكن أن تستمد منها الجامعة نشاطها لمنع النزاعات أو حلها، وهو دورها الطويل والممتد كضامن للنسويات في الدول غير المستقرة، والنفوذ الأيديولوجي لمجلس الجامعة.

«منظمة الوحدة الأفريقية» (١٩%) (ص. ١٠). كذلك وجدت الدراسة أنّ «الجامعة العربية» تورطت في عدد قليل جدًا من الحروب الكبرى في الدول، وفي الحروب الأهلية والصراعات التي وقعت خارج نطاقها الجغرافي الإقليمي. فمن أصل ٢٦ حربًا وقعت منذ العام ١٩٤٥، لم تتدخل «الجامعة العربية» إلا في سبعة حروب فقط؛ أي أقل من خمس هذه الحروب (ص. ١٢). كذلك عملت الجامعة فقط كوسيط في حوالي ٦٠% (١٢ من أصل ٢٠) من النزاعات الطفيفة (أي التي يقل عدد ضحاياها عن ألف قتيل) أو الأزمات التي يتورط فيها عضو واحد من الجامعة على الأقل، وساهمت في حل ما يقارب من ٤٥% من هذه الصراعات (٨ من أصل ٢٠) وكانت هي السبب الرئيس لحل ٢٥% منها (٥ من أصل ٢٠). وتوضح البيانات أنّ «الجامعة العربية» كانت في الواقع لاعبًا نشطًا نسبيًا في الحد من الأزمات المحلية وإدارتها ومنع تصعيدها إلى حروب كبرى (ص. ١٢٠).

أما بخصوص سجل «مجلس التعاون الخليجي»، فيقول المؤلف إنّ الدراسة قد وجدت أنّه «لا يوجد دليل على أنّ «مجلس التعاون الخليجي» قد نجح في التوسط في النزاعات الكبرى بين الدول في منطقة الخليج منذ العام ١٩٨١، بالرغم من أنّ هذه المنظمة شهدت وقوع أكثر ثلاث حالات عنف بين الدول في الشرق

وليبيا). أمّا «ناي» فيحلّ فقط ثلاثة صراعات (الحرب الأهلية اللبنانية الأولى عام ١٩٦١، وحرب استقلال الكويت عام ١٩٧٥، والحرب الأهلية في اليمن)، وهو ما ينتقص من صلاحية النتائج التي توصل إليها. أما بالنسبة لدراسة «زاهر»، فإنّ «بنيفاري» يعيب عليه عدم تحديد معايير اختيار الصراعات. ووجد «بنيفاري» أنّ «زاهر» أغفل على الأقل تسعة صراعات لم يتم إحضارها إلى «جامعة الدول العربية»، وتم حذف الأربعة الكبرى الأخرى التي تورطت فيها الجامعة، كأزمة ضم الأردن للضفة الغربية عام ١٩٥٠، أو انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ (ص. ٩).

هناك اختلاف آخر بين دراسة «بنيفاري» والدراسات الأخرى، يتمحور حول أنّه بينما تعزو هذه الدراسات الأسباب المباشرة لفشل «الجامعة العربية» بالأساس للضعف الواضح في أداء الجامعة بسبب التناقض الجلي في أهدافها الطموحة والرمزية القوية للأيديولوجية عبر الوطنية واسعة الانتشار (حروب) من جانب، بينما أجهزتها الحاسمة وحاجة القرار الحقيقي مرتبطة بقاعدة الإجماع، وهو ما جعل البعض يقول إنّ جدول أعمال الجامعة ليس أكثر من القاسم المشترك الأدنى لرغبات الدول الأعضاء. كذلك فإنّ امتيازات واستقلالية الجامعة تشهد تراجعًا كبيرًا، وتردد الدول الأعضاء في تفويض الصلاحيات لمؤسسة فوق وطنية كـ

تتناقض هذه النتائج مع مجموعة الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسات أخرى كلاسيكية. ففي دراسة «جوزيف ناي» الكلاسيكية (١٩٧١) التي قارن فيها عمل ثلاث منظمات إقليمية كبرى («الدول الأمريكية» و«الوحدة الأفريقية» و«جامعة الدول العربية») في إدارة ١٩ نزاع خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠، توصل إلى أن نسبة النجاح المرجوة لـ «الجامعة العربية» مختلفة عن نظيرتها «منظمة الدول الأمريكية» و«منظمة الوحدة الإفريقية». الدراسة الأخرى هي دراسة «مارك زاهر» (١٩٧٩)، التي حلل فيها ١١٦ صراعًا دوليًا في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٧٧، ووجد أنّ «الجامعة العربية» نجحت فقط في التوسط في ١٢% من الصراعات التي وقعت في منطقتها، مقارنةً بـ ١٩% لـ «منظمة الوحدة الأفريقية» و ٣٧% لـ «منظمة الدول الأمريكية» (ص. ٦). كذلك هناك دراسة «إبراهيم عوض» (١٩٩٤) التي يشير فيها إلى نجاح الجامعة العربية في ست حالات فقط من أصل ٦٧ حالة صراع خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨١. يعيب المؤلف على هذه النتائج والدراسات أنها لم تركز على أسس إمبريقية أو قاعدة بيانات حقيقية من جانب، واعتمدها على عدد قليل من الصراعات التي تم تحليلها. فقد انتهت آخر الصراعات التي حلّوها في عام ١٩٦٧ وهي الحرب الأهلية الثانية في اليمن، وفي ١٩٧٧ وهي الحرب الحدودية بين مصر

احتضان خطاب الوحدة العربية من أجل إضفاء الشرعية على أنظمتها، والخوف من الوحدة العربية من الناحية العملية لأنها تفرض قيوداً أكبر على سيادتها». بمعنى أنّ الفشل هنا مرجعه الأساسي التناقض بين مصادر الشرعية السياسية التي تقوم عليها الدول العربية وتستمد منها قوتها (الهوية الوطنية)، وبين من يدعون الولاء للهوية العربية الأوسع في شكل «هوية عبر وطنية» (ص. ٧). لذلك، فإنّ نموذج «فشل التصميم» الذي افترضه «زاهر» وغيره لا يفسر في رأي المؤلف - بشكل مقنع - التردد الذي رصدته البيانات الجديدة، حيث جادل «زاهر» بأنّ هذا النموذج يتنبأ ليس فقط بغياب التدخلات في وجود حق النقض (من القوى الإقليمية)، ولكن أيضاً زيادة احتمال التدخل عندما يتأثر بلد غير دول المنظمة، وهو ما يقلص الاهتمام المشترك في معظم أعضاء «الجامعة العربية» بإعادة تأكيد حكم عدم التدخل الخارجي (ص. ٨٧).

جانب آخر مختلف بين هذه الدراسة وغيرها من الدراسات هو أنها تصدّت لتحليل نموذج «مجلس التعاون الخليجي» في إدارة الصراعات والأزمات في منطقة الخليج العربي، وهو النموذج الذي لاحظ فيه المؤلف غياب البيانات التجريبية والمقارنات المنظمة حول دور هذه المنظمة. ولم يتم في رأي المؤلف حتى الآن

«الجامعة العربية» (ص. ٧٦). الخلاصة في رأي هؤلاء أنّ فشل الجامعة يرجع بالأساس إلى غموض المشروع العربي، وحصره بين السعي نحو تحقيق الوحدة العربية والقوى الطارئة المركزية التي تحبّذ الانفصال العربي (ص. ٧). هذا بالطبع بالإضافة إلى السبب التقليدي الذي يعزو هذا الفشل إلى غياب وجود دولة مهيمنة أو مجموعة من التحالفات والمصالح المعارضة في المنطقة، حيث يمتاز العالم العربي - وفقاً لـ «مارك زاهر» - بأنّه، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بتغيير أنماط الخلاف والمنافسة (ص. ٧). وفي الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٧٧، شهدت المنطقة ما لا يقل عن تسع تشكيلات مختلفة للكتل المتعارضة التي عادة ما تولدها الخلافات الاستراتيجية والأسرية المحلية، بالإضافة إلى صراعات الحرب الباردة.

أما من وجهة نظر المؤلف التي يبدو أنّها أقرب إلى وجهة نظر البنائين أمثال «بارنيت» و«سولينجن» (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، الذين يجادلون بأنّ فشل المنظمة الإقليمية في الشرق الأوسط يرجع بالأساس إلى كونها «ضُمَّت لتفشل» وليس لـ «عيب في التصميم» كما يجادل «ناي» و«زاهر»، وغيرهم من أصحاب الأطروحات الدولية (الواقعية)، حيث ينقل «تيفاني» عن «بارنيت» قوله إنّ «سياسات القومية العربية والهوية المشتركة دفعت الدول العربية إلى

من القواعد والإجراءات للتعامل مع النزاعات الداخلية وتنسيق السياسات تجاه الجهات الخارجية التي أخذت أشكال التحالف المتواضع ودفعهم نحو إطار أكثر إلزاماً، وطالب البعض الآخر المنظمة بإنشاء آلية أكثر فعالية لتفادي النزاعات وتسويتها» (ص. ٩).

اعتماداً على البيانات الحديثة المتوفرة للباحث، فقد وجد أنّ منظمة «مجلس التعاون الخليجي» نجحت في تصدير تصوّر معين بكونها منظمة ناجحة في معالجة الصراعات الإقليمية إلى حدٍ كبير اعتماداً على سجلها في معالجة نطاق معين من النزاعات المحلية، حيث شاركت دول المجلس في ثلاثة نزاعات حدودية في المنطقة شبه الإقليمية (عمان واليمن، قطر والبحرين، السعودية وقطر)، واعترف الكثير بها كأداة فعالة في منع تصعيد هذه النزاعات (ص. ١٦). إلا أنه بعد إلقاء نظرة، خاصةً في ضوء البيانات المتوفرة، وجد المؤلف أنّ «المشاركة الفعالة للهيئات المؤسسية الرئيسية في منظمة «مجلس التعاون» في معظم هذه الأزمات كانت أبعد ما يكون عن الوضوح». حتى لا يوجد أي دليل على «اجتماع لجنة تسوية الخلافات على الإطلاق لمعالجة النزاعات الإقليمية بين الدول الأعضاء»، أو مشاركة الأمانة العامة بشكل مباشر في هذه المفاوضات من خلال إنشاء بعثات أو تفويضات للوساطة، أو مشاركة

إجراء مقارنة أو وضع منهجية فعالة لقياس فاعلية دول «مجلس التعاون الخليجي» في معالجة النزاعات الإقليمية، وأنّ أفضل ما تم إنتاجه خلال السنوات العشر الأولى من عمر المنظمة بسبب الحروب، وتوقفت مع منتصف التسعينيات (ص. ٨). كما يسود الاعتقاد بأنها منظمة باعتبارها ناجحة نسبياً في التعامل مع الصراعات الإقليمية (ص. ٨) نظراً لطبيعة المنظمة نفسها التي جذبت المسائل الأمنية والاستراتيجية فيها معظم اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي منذ نشأتها من جانب، ووضع المنظمة العديد من الأدوات المؤسسية لمعالجة المناطق الداخلية والإقليمية الفرعية والصراعات بين دول المنظمة، حيث تمنح المادة ١٠ من ميثاق المجلس الأعلى «إمكانية إنشاء، عند الضرورة، لجنة تسوية المنازعات»، وهو ما أهل المجلس للمساهمة في حل مجموعة من الصراعات المحلية، بما في ذلك الصراعات الحدودية بين عمان واليمن الجنوبية عام ١٩٨٢، وقطر والبحرين عام ١٩٨٦ (ص. ٥). وهو ما جعل الكثير يوافق على القول إنّ دول «مجلس التعاون» قد ولّدت تنسيق السياسات ذات الصلة في مجال التعاون الأمني الداخلي، وهو المجال الذي «تتطابق فيه الالتزامات والاتفاقيات الرسمية بشكل وثيق مع أنماط السلوك غير الرسمية الفعالة» (ص). وقد أشار الكثيرون إلى ضرورة «تطوير مجموعة

مؤسسة مثل «جامعة الدول العربية»، رغم كونها في منطقة ليست عربية حصرياً (بوجود واستثناء إسرائيل وتركيا وإيران من عضويتها) وتوجد في منطقة تهيمن عليها دول تتكفل باستمرار في القومية العربية أو توّظفها كسلاح استراتيجي في صراعاتها على السلطة (المنافسين والمعتدلين)، ومع ذلك فقد نجحت في تخفيف الحروب والأزمات المحلية، ونجحت في ما فشلت فيه منظمات دون إقليمية بدا على السطح أنها تعلمت الدرس في «فشل تصميم الجامعة»، ومع ذلك فشلت في تحقيق أداء أفضل من «الجامعة العربية» (ص. ١٨).

وبناءً على ذلك يقول المؤلف إنّ السؤال الصحيح هنا لابد أن يكون: ما هي الفرص المتاحة للمؤسسات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط لايجاد منظمة إقليمية أو دون إقليمية أكثر فعالية لمنع النزاعات ودل الصراعات في المنطقة؟ يمكن أن يشكّل تطوير علاقات أو ثقب بين المؤسسات مع بعضها البعض، خطوة أولى نحو زيادة فاعلية الجامعة و«مجلس التعاون الخليجي»، كالتعاون مع «الاتحاد الأفريقي»، حيث تظهر البيانات والحالات التاريخية كيف يؤدي عدم التنسيق هذا إلى إضعاف فعالية استراتيجيات حل النزاع.

هيئات رسمية أخرى في المنظمة في مناقشة النزاعات المحلية بين الدول الأعضاء الذين اختاروا بشكل عام «عدم إحالة المشاكل الإقليمية للعلاج الرسمي من قبل المجلس» (ص. ١٦-١٧). وعليه يستنتج المؤلف أنّ «معظم النشاط الدبلوماسي لمنظمة «مجلس التعاون الخليجي» تم تنفيذه بالفعل من قبل الدول الأعضاء (تحديداً قطر والسعودية) في إطار ما يسمى بـ «إطار النفوذ غير الرسمي لمجلس التعاون» (ص. ١٧) داخل منطقة الخليج أو العالم العربي عامة.

يخلص المؤلف إلى أنّ السبب الرئيسي وراء الانقسات المتقاطعة في «الجامعة العربية» يرجع بالأساس إلى التداخل بين حل الصراعات وحالات الأمن الجماعي (ص. ١٧)؛ وهو ما يجعله يناشد بعدم الاكتفاء بإعلان فشل المنظمة بالنظر، وضرورة إجراء/الخضوع لعملية إصلاح مؤسسي جذرية (ص. ١٨)، وأن يتم ذلك عبر معالجة التداخل الوظيفي بين هيئات المنظمة، مثل المجلس الأعلى واللجنة السياسية ومؤسسة القمم العربية، وتعزيز صلاحيات الأمانة العامة، خاصة في حالات وجود أمين عام يتمتع بكاريزما وبخطى بالاحترام الدولي (ويقصد «عمرو موسى»). كذلك يشكك المؤلف في المقولات الخاصة ب«طروحات «فشل التصميم»، ويجادل بأن

ومهمة على هذه المسائل، إلا أنها لا تعول كثيراً على هذه الخطوات وتقول إنه رغم أن «احترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي بدأ في الظهور في عمل الجامعة... إلا أنها لا تعكس تغييراً جوهرياً في عمل آليات الجامعة» كما أنها «لم تؤدّ إلى اتباع نهج جديد للجامعة في ما يتعلق بحقوق الإنسان» (ص. ٤٩).

تجادل الدراسة بأن الداعي وراء مثل هذه الخطوات تجد جذورها في بزوغ بعض ما أسمته المؤلفة بـ «العوامل الجديدة في المنطقة في مرحلة ما بعد ٢٠١١»، ومن هذه العوامل (١) تعيين رجل قانون دولي بارز أميناً عاماً للجامعة وهو الدكتور «نبيل العربي»؛ (٢) تغير موازين القوة في المنطقة وما أوجده من ظهور قيادات سياسية جديدة في بعض الدول العربية؛ (٣) عملية الإصلاح التي يدعي البعض أنها تجري داخل الجامعة (ص. ٥٠).

رُكّزت الدراسة على موضوع إصلاح «جامعة الدول العربية» باعتبارها من أهم القضايا المرتبطة بموضوع حقوق الإنسان، وتحديدًا جانب إصلاح ميثاق «جامعة الدول العربية»، بما يدفعها لتضمين الإشارة لتعزير حقوق الإنسان وحمايتها كأحد أهداف المنظمة، وهي المسألة التي لاحظت المؤلفة أنها مسألة يتم تأجيلها بصورة مستمرة حتى قبل اندلاع

Mervat Rishmawi: "The League of Arab States and the Arab Revolts", in: Saul Takahashi (ed.): "Human Rights, Human Security, and State Security". (Santa Barbra; CA: ABC-CLIO, LLC, 2014), pp. 161-184.

تبحث وتتعمق هذه الدراسة دور «جامعة الدول العربية» في مجال حقوق الإنسان، وذلك عبر - أولاً - رصد مكانة قيم حقوق الإنسان في الجامعة ومواثيقها ومؤتمراتها وسلوكيات هيئاتها والإعلانات الصادرة عنها. وثانيًا، عبر تعقب دور الجامعة النشط مؤخرًا في الدفاع عن حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وتقييم هذا الدور والمقترحات المقدمة للدفع قدّمًا بوضع حقوق الإنسان على قائمة أولويات الجامعة والعقبات التي تحول دون ذلك.

تبدأ المؤلفة بالقول إن «جامعة الدول العربية» منذ إنشائها لم تكن تتعاطى مع مجال حقوق الإنسان إلا في ما يتعلق بقضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يجعل من الخطوات التي اتخذتها الجامعة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تجاه قضايا حقوق الإنسان في بلدان مثل سوريا وليبيا قد يكون له تداعيات كبيرة

تجد «جامعة الدول العربية» ضرورة لتحديث مواقفها في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وتورد الدراسة موقف الجامعة في ما يتعلق بمسألة حقوق الطفل حيث وجدت «لجنة الطفولة العربية» أنه «لا توجد حاجة لتحديث ميثاق ١٩٨٣ حول حقوق الإنسان العربي» (ص. ٨٤). وعللت أدبيات الجامعة هذا الموقف بالقول إن «معظم الدول العربية (باستثناء الصومال) قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وليس هناك حاجة لإنشاء صك عربي موازي لكل صك دولي» (ص. ٨٤). ولم يحدث تغيير في هذه المسألة إلا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، حينما أعلنت الجامعة (قمة مراكش ٢٠١٢) تأكيد التزامها بحقوق الطفل وبروتوكولاتها واعتمدت أدوات للنهوض بحقوق الأطفال، دون وضع إطار زمني واضح لتقييد به الدول الأعضاء أو كيفية التنسيق مع «الأمم المتحدة». مثال آخر توردته الدراسة للتدليل على تهميش مسألة حقوق الإنسان في «جامعة الدول العربية»، هو موقف الجامعة من المحكمة الجنائية الدولية حيث عارضت الجامعة التصديق على هذه الاتفاقية الدولية بعد توجيه الاتهام إلى الرئيس السوداني «عمر البشير»، ولم تناقش الجامعة رسميًا أمر الاعتقال هذا، و ضد الرئيس التونسي «زين العابدين بن علي»، أو الرئيس الليبي «معمر القذافي»،

ثورات الربيع العربي حيث قرر المجلس الأعلى للجامعة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ تأجيل اعتماد قرار إدراج الإشارة لحقوق الإنسان في ميثاق الجامعة (ص. ٤٩).

إن سجل «جامعة الدول العربية» في مجال حقوق الإنسان غير مشرف بسبب أن معظم القرارات الكبرى في المنظمة والمتعلقة بمبادرات الإصلاح في الدول العربية يتم إعدادها من قبل الهيئات السياسية في الجامعة، والتي لا تظل أهداف السلطة وتحقيق مصالحها السياسية هي الدافع الرسمي وراء صدور هذه القرارات. وتدلل المؤلفة على ذلك بعدم اعتماد أي قرار محدد بشأن وضع حقوق الإنسان في قلب المنظمة، وحتى عدم سماح «اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان» للمنظمات غير الحكومية بالحصول على مركز المراقب (وليس الاستشاري كما هو الحال الآن) وهو ما يعني عدم السماح لها بالتدخل في المداولات أو بتقديم المقترحات والبدائل، وبالتالي الحفاظ باعتبارها «هيئة سياسية» وليست «هيئة حقوقية» (ص. ٥١).

ظلت مسألة حقوق الإنسان «شبه مجمدة» في أروقة «جامعة الدول العربية»، ولم يحدث أي تحرك إيجابي أو فعال في ما يتعلق بها. فحتى يناير/كانون الثاني ٢٠١١، لم

وهو ما اعتبر سمائًا من قبل «جامعة الدول العربية» لهؤلاء المستبدين بالإفلات من العقاب (ص. 00).

العربية» تجاه هذه الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان التي وقعت خلال الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٢) في مصر وتونس وليبيا والبحرين واليمن وسوريا.

الربيع العربي

لقد كان للمطالب الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان التي أعلنتها الجماهير العربية تداعيات كبيرة على العلاقات بين «جامعة الدول العربية» والدول الأعضاء فيها (ص. 00). وبالرغم من أنّ الوضع في العديد من الدول العربية كان ينذر بالخطر جراء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان لعقود من الزمن قبل ثورات الربيع العربي، إلا أنّ الجامعة لم تتخذ أي خطوات حازمة في أي من هذه الحالات لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان. وتزيد المؤلفة بالقول إنه حتى بعد اندلاع ثورات الربيع العربي «لا يزال موقف الجامعة من انتهاكات حقوق الإنسان والتي أدت إلى الربيع العربي وأثناءه، مدفوعًا ليس بسياسة حقوق الإنسان، ولكن من خلال الاعتبارات السياسية» (ص. 00).

لقد كانت ردة فعل «جامعة الدول العربية» على الانتهاكات التي حدثت أثناء الربيع العربي تتسم بكونها تتبع معايير مزدوجة وتمتلىء بالبيانات الفارغة ودون تأثير حقيقي. هذا الاستنتاج الذي تصل إليه هذه الدراسة بعد تحليل مواقف واتجاهات «جامعة الدول العربية» في شوارع المنامة.

في الحالة المصرية: رغم الاعتداءات الوحشية التي قامت بها السلطات الأمنية ضد المتظاهرين العزل في «ميدان التحرير» وفي مدن مثل الأسكندرية والسويس، لم تظهر هذه المسألة أمام أي من الهيئات السياسية أو لحقوق الإنسان التابعة لـ «الجامعة العربية» ولم يتم اتخاذ أي قرار أو موقف يتجاوز الدعوة لإجراء تحقيق في أحداث العنف في ميدان التحرير والمعروفة باسم «معركة الجمل» (ص. 01). أما بخصوص الحالة البحرينية، فلم تدين الجامعة استخدام العنف ضد المتظاهرين أو حالة الاعتقالات الجماعية للمعارضين. وأقصى ما قامت به الجامعة هو إعلان مجلس الجامعة موافقته على مبادرة ملك البحرين لحل النزاع من خلال الحوار ورفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للمملكة (ص. 01-07). ولوحظ أيضًا أنّ الجامعة تراجعت وتركت المقدمة وعجلة القيادة لمنظمة «مجلس التعاون الخليجي»، ولم تعترض على دخول القوات الخليجية (السعودية والإماراتية) وقيامها بالاعتداء على المتظاهرين السلميين في شوارع المنامة.

وكانت حالة اليمن قريبة من حالة البحرين حيث تراجعت «جامعة الدول العربية» وتركت القيادة لدول منظمة «مجلس التعاون الخليجي» التي تقدّمت مبكراً بمبادرة لحل الأزمة والصراع السياسي في اليمن بعد اندلاع ثورة فبراير/ شباط ٢٠١١. وجلّ ما قامت به «جامعة الدول العربية» هو الإعلان والدعوة للانتقال السلمي للسلطة وإدانة «الجرّائم ضد المدنيين والحفاظ على الوحدة الوطنية وضمن الحق في حرية التعبير». أما في الحالة السورية، فقد كان موقف «جامعة الدول العربية» تجاه الصراع الدائر فيها منذ ٢٠١١ «أكثر نشاطاً»، بداية من إعلانها إدانة استخدام القوة المميتة والدعوة إلى وقف العنف وتوقيع اتفاق بين روسيا وسوريا و«جامعة الدول العربية» وقبول آلية مراقبة مستقلة ورفض التدخل الدولي وتمكين المنظمات غير الحكومية من توصيل المساعدات الإنسانية (ص. ٥٧). وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ أرسلت الجامعة بعثة مراقبة إلى سوريا، وهي البعثة التي تعرضت لوابل من الانتقادات من جانب منظمات حقوق الإنسان وبعض هيئات الجامعة نفسها (كـ «اللجنة العربية لحقوق الإنسان» و«البرلمان العربي») بسبب فقر الإعداد وعدم الجاهزية التي ميزت عمل هذه البعثة (ص. ٥٧). وتعاونت «جامعة الدول العربية» مع منظمة «الأمم المتحدة»، وتم تشكيل بعثة «الأمم المتحدة»

أما في الحالة الليبية، فتري الباحثة أنّ موقف الجامعة من النزاع «لم يكن مفاجئاً» نظراً إلى أنّ الزعيم الليبي في وقت الثورة في فبراير/ شباط ٢٠١١ كان قد خرج من أي نظام عربي تقريباً (ص. ٥٧)، حين علّق مجلس الجامعة حق ليبيا في المشاركة في اجتماعات الجامعة ولقاءاتها احتجاجاً على العنف الممارس ضد المدنيين. وفي مارس/ آذار ٢٠١١، صدر قرار الجامعة رقم ١٩٧٠ الذي يدين العنف والاعتداءات التي تقوم بها السلطات الليبية ورفض التدخل الخارجي في شؤون البلاد. إلا أنّ الجامعة وبعد حوالي عشرة أيام من هذا القرار، طلبت من «مجلس الأمن» التابع لـ «الأمم المتحدة» اتخاذ كافة التدابير والخطوات اللازمة لفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا، وهو القرار الذي أدى لصدور القرار الدولي رقم ١٩٧٣ من مجلس الأمن الدولي والقاضي إلى «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدني في ليبيا». وبناءً على هذا القرار الدولي، بدأ تحالف «الناتو» وشركاؤه العرب عملية قصف جوي ضد نظام «القذافي»، بهدف واحد هو «فرض حظر على الأسلحة والحفاظ على منطقة حظر الطيران، وحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان، من الهجوم والتهديد بالهجوم في ليبيا (ص. ٥٦).

صياغة الاتفاقيات، وإن كان مازال بوسعه التصديق على الاتفاقيات المحالة إليه قبل أن يتم التصديق عليها من قبل مجلس وزراء الخارجية، إلا أن رأيه يظل استشاريًا وليس ملزمًا لأي عضو في الجامعة (ص. ٦٠)، وهو ما يجعله «ولدًا عاجزًا» كما جادل البعض.

أما بخصوص مسألة «محكمة العدل العربية»، وعلى الرغم من أن المادة (١٩) من النسخة الأصلية من ميثاق «جامعة الدول العربية»، المادة (٢٠) من الميثاق المعدل، تنص على إنشاء محكمة عدل عربية بعد موافقة ثلثي الأعضاء في مجلس الجامعة إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن. حتى بعد موافقة القمة العربية على إنشائها في العام ١٩٩٦، فقد ظلت حبيسة الأدرج حتى تقدمت البحرين باقتراح جديد لإنشائها عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، وإن كان الاقتراح الجديد تحت مسمى «المحكمة العربية لحقوق الإنسان». ورُتب مجلس الجامعة الأعلى بالمقترح وتمت مناقشته لاحقًا في العام ٢٠١٢ وطلب المجلس من الأمانة العامة إعداد دراسة حول هذه المسألة مع الأخذ في الاعتبار التجارب المقارنة لمثيلاتها الدولية والإقليمية والاستفادة من الدراسات التي قام بها الخبراء العرب في هذا المجال (ص. ٦٠). إلا أنه وكما تكرر المؤلف، فلم يتم نشر أية وثائق

للإشراف في سوريا (UNSMIS) والتي تكونت من حوالي ٣٠٠ مراقب عسكري وغير عسكري ومدني. وتم تعيين «كوفي عنان» (الأمين العام السابق لـ «الأمم المتحدة») كمبعوثا مشتركًا لهذه البعثة، واستقال منها في أغسطس/آب ٢٠١٢ وأعلن أن مهمته في سوريا «قد فشلت»، وتمّ تعيين «الأخضر الإبراهيمي» بدلًا منه في رئاسة البعثة.

في الجزء الأخير من الدراسة، تلقي المؤلفة الضوء على محاولتين أخيرتين لإصلاح «جامعة الدول العربية»، ترى أنّهما قد تسهما في حالة نجاحهما ليس فقط في إصلاح الجامعة وتفعيلها وإنما أيضًا بالدفع بأجندة حقوق الإنسان والحريات إلى مرتبة متقدمة وأصيلة في عمل الجامعة. الأولى هي «البرلمان العربي» الذي تم اعتماد نظامه الأساسي في قمة بغداد ٢٠١٢. ويعتبر «البرلمان العربي» وفقًا للكاتب «إضافة جديدة لهيكل الجامعة» تمت إضافته لميثاق الجامعة التأسيسي الذي نصّ على «أن يتم إنشاء «برلمان عربي» في إطار الجامعة وأن يتم تحديد نظامه الداخلي وتكوينه ووظائفه ومناطق اختصاصه» (ص. ٥٩). وتُحدّد مسؤولية «البرلمان العربي» في «ضمان التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي نحو تحقيق الوحدة العربية». وكما هو متوقع فإن البرلمان لم يكن له سلطة

رغم هذا الترحيب إلا أنّ الكاتب اعتبر صدور هذا القرار «علامة سلبية للغاية» وسيكون له تداعيات جسيمة على العلاقات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط الكبير. ويرى الكاتب أنّ توقيت صدور القرار جاء مليئاً بالتلميحات، خاصةً في ظل قيام قوات عربية «سنية» تنتمي لبلدان مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بقصف متمردين شيعة مدعومين من إيران في اليمن (الحوثيين) من ناحية، ومساعي المفاوضين الغربيين لإنهاء الاتفاق النووي مع إيران من ناحية أخرى.

تظل تفاصيل القوة العربية الموحدة التي تم اقتراحها غامضة، فكل ما تم حتى الآن هو طلب القمة من رؤساء الوفود المشاركة في القمة العربية كتابة وصياغة خطة شاملة لعرضها على «مجلس الدفاع المشترك» لـ «الجامعة العربية» خلال ثلاثة أشهر من وقت صدور القرار.

وفقاً للكاتب، فإنّ التصور المتاح حول هذه القوة يقول إنّها ستضم حوالي ٤٠ ألف جندي عربي من نخبة القوات المسلحة، مدعومين بالقدرات الجوية والبرية. ومن المتوقع أن تقوم دول الخليج العربي (وعلى رأسها السعودية) بتقديم معظم التمويل لهذه القوات، وأنّ

لهذا المقترح، أو ما تم بخصوص المداولات حوله، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان (إن لم يكن من المستحي) التعليق على تفاصيل هذا الاقتراح مثل غيره (ص. ٦١).

Michael Bröning: "The All-Arab Army? Why the Arab League's new force spells trouble". Foreign Affairs, (April 5, 2015).

يناقش هذا المقال مسألة إعلان «جامعة الدول العربية» خلال القمة رقم ٢٦ التي عقدت في شرم الشيخ تأسيس «القوات العربية المتحدة» لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، وهو القرار الذي اعتبره الكاتب «جدير بالثناء»، وكيف كان موضع ترحيب من القادة العرب. ينقل الكاتب عن الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» قوله إنّ هذا القرار يعتبر «خطوة تاريخية لمحاربة التطرف ولحماية الأمن القومي العربي»، وما قاله الأمين العام للجامعة «نبيل العربي» عن أنه «يعتبر بمثابة نقطة تحول في ضوء الاضطرابات غير المسبوقة والتهديدات التي تواجه العالم العربي». وصرح وزير الدفاع الأمريكي «أشستون كارتير» على صدور هذا القرار بأنه «شيء جيد»، بينما اعتبرته وسائل الإعلام بمثابة «إعادة ولادة للجامعة وإظهارها ككيان فاعل ونشط».

في نفس السياق، فإن تصاعد التوتر والخلاف مع إيران، والصعود غير المسبوق/المعهود لتنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق والشام - في رأي الكاتب - قد ساهم في تفعيل دور الجامعة وإعادة الحيوية لها، إلا أنه مازال هناك الكثير من الشكوك حول مدى فعالية وقدرة هذه القوات المقترحة على أن تكون دعامة للاستقرار الإقليمي. فقد أدى هذا الإعلان في رأي الكاتب إلى استبعاد الشيعة العرب في بلاد ما بين الرافدين وبلاد الشام من قلب المنظمة العربية، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة الاستقطاب بشكل كبير في العالم العربي، وهو ما قد يجعل «جامعة الدول العربية» أكثر فعالية. لكنها في ذات الوقت ستصبح أقل شمولاً وادماجاً، أي أن الفعالية المرجوة والمأمولة للجامعة ستأتي على حساب التقسيم والانقسام.

لقد نبعت فكرة القوة العربية المتحدة في يونيو/حزيران ١٩٥٠ عندما قامت الدول العربية المؤسسة للمنظمة، بناءً على

تساهم مصر بأكثر عدد من الجنود، جنباً إلى جنب مع قوات من بلدان مثل الأردن والإمارات والكويت. وتم اقتراح أن يكون مقر هذه القوات إما في الرياض أو القاهرة.

كان الكاتب قد جادل في مقالة أخرى بأن دور «جامعة الدول العربية» يتراجع في السياسات الإقليمية، وقال إن الجامعة في حاجة إلى أن تتحول من مجرد «منتدى للحكي والجدال» إلى أن تكون «ساحة حقيقية لصنع القرارات». ورأى أن الوضع المتردي جداً في سوريا قد يمثل فرصة عظيمة للجامعة لأن تتحول لطرف فاعل في المنطقة، تمامًا كما مثلت رواندا فرصة مماثلة لـ «الاتحاد الأفريقي»، حيث حثت المذابح والتصفية العرقية التي وقعت في رواندا في العام ٢٠٠٤ دول «الاتحاد الأفريقي» على نبذ مبدأ «عدم التدخل» و«صيانة سيادة الدول»، وأعلنت عن تكوين قوات مسلحة مؤلفة من خمس عشرة دولة أفريقية من أجل التدخل لأغراض الوقاية وإدارة وحل الصراعات بين دول الاتحاد.

دور «جامعة الدول العربية» يتراجع في السياسات الإقليمية، وقال إن الجامعة في حاجة إلى أن تتحول من مجرد «منتدى للحكي والجدال» إلى أن تكون «ساحة حقيقية لصنع القرارات».

فقط على القرارات التي تصدر «بالإجماع»، وذلك استجابة للانتقادات التي وجهها حزب الله للتدخل في اليمن واعتباره «أعتداء وعدوان ظالم».

لتخطي الانتقادات اللبنانية (الموضوعي والشرعي) حيث تتطلب قرارات «جامعة الدول العربية» كي تكون ملزمة للدول الأعضاء فيها أن تكون بالإجماع. وعليه، فقد تم الاعلان على أن تكون المساهمات في هذه القوات المقترحة «بجهود تطوعية» من جانب مساندي المبادرة. وهو ما قاد الكاتب للقول إن هذه القوات المقترحة لن تكون سوى «تحالف كبير للدول السنوية المنخرطة في الصراع في اليمن تحت مظلة «جامعة الدول العربية»»، التي ستتحول حينئذ من «محفلاً للوحدة العربية» (بيت العرب) لتكون «أداة طائفية سنوية».

يرى الكاتب أنه حتى لو أصبحت هذه القوة حقيقة ملموسة، فإن الخلافات أيضاً بين الدول السنوية ذاتها سيكون من الصعب تسويتها أو حلها. ولعل الخلاف الحالي بين كل من مصر والسعودية والإمارات والبحرين من جانب، وقطر من جانب آخر، هو المثال الجلي على ذلك. حيث دفعت سياسات قطر العدوانية والتدخلية في شؤون الدول العربية الأخرى وتدعيمها

اتفاقية التعاون والدفاع المشترك، بالدعوة لتشكيل قوات مسلحة عربية لتعويض وإزالة آثار الهزيمة ضد إسرائيل في حرب ١٩٤٨. أما اليوم فالوضع مختلف تمامًا عما كان عليه في الخمسينات، فسوريا اليوم تم تجميد عضويتها في «جامعة الدول العربية» على أثر اندلاع الحرب فيها، وهو ما يعني أنها لن تكون جزءًا من هذه القوات. وكذلك التحفظات الشديدة لدى كل من لبنان والعراق على قرار التجميد، بالنظر إلى وجود قوى سكانية اجتماعية وسياسية شيعية كبيرة داخل البلدين، وهو الأمر الذي دفع بالأمين العام للجامعة العربية «نبيل العربي» للإعلان عن الاعتراض العراقي على مبادرة القوات المسلحة العربية الموحدة، متعللاً بغياب الحوار والتشاور حول هذه المبادرة. وهو ما عكس في رأي الكاتب - وهو في ذلك محقًا - روح التشقق والانقسام السائدة داخل المنظمة التي باتت واضحة للعيان.

في العراق، قام «إبراهيم الجعفري»، وزير الخارجية العراقي، بالتحذير من وقوع صراع عربي - عربي وفتح صفحة جديدة من الحرب داخل المنطقة، في إشارة للتدخل اليمني - الإماراتي في اليمن، وقام لبنان بالاعتراض على المبادرة. ودعت الجامعة إلى الموافقة

تاريخي طويل من العلاقات التعاونية والتكامل السياسي الشامل مثل «الاتحاد الأوروبي»، بما لديه من سوق مشتركة وعملة موحدة وعدد لا يحصى من المؤسسات والأطر التنظيمية الموحدة، إلا أنه مازال يناضل ليجاد صوت أوروبي «موحد» في القضايا الخارجية والأمنية. كما لم يتم حتى الآن إيجاد أو تجسيد ما يسمى بـ «جيش أوروبي موحد»، إذ جُلّ ما استطاعت أن تقوم به الدول الأوروبية هو قيام الدول الأعضاء في الاتحاد بتجنيد «مجموعات قتالية» تابعة لـ «الاتحاد الأوروبي» للقيام بمهام قتالية أو حربية. والسبب وراء ذلك هو أنّ وجود «جيش أوروبي موحد» يجب أن يكون «نتيجة» لسياسة خارجية مشتركة وليس «سبباً أو محرض عليها»، فما بالناس بالصعوبة التي قد تواجهها الدول العربية، وهي التي تفتقد لتاريخ من العمل المؤسسي والتكامل كما لأوروبا.

الخلاصة، يرى المؤلف أنّ ما حدث في قمة شرم الشيخ من اقتراح لإقامة قوات مسلحة عربية مشتركة لا يعد «انفراج» بقدر ما هو «انهيار» لـ «الجامعة العربية»، واحتفالها علانية بالمواجهة الطائفية سواء ضد إيران أو المواطنين العرب الشيعة. بل أنه يبالغ بالقول بأنّ مثل هذه الخطوة ستجعل الجامعة في طريقها لأن تكون «جامعة سنية» فقط. وجه

لجماعة «الإخوان المسلمون» والإسلام السياسي بالدول الأخرى لسحب سفرائها منها في العام ٢٠١٤، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية نهائياً معها في يونيو/حزيران الماضي (٢٠١٧). من ناحية أخرى، فإن التقارب السني في اليمن سوف يُنظر إليه باعتباره شكلاً أو جبهة معادية لإيران. كما أن اختلاف وجهات النظر حول أفضل السبل للتحرك أو للتدخل في كل من ليبيا وسوريا والمناطق التي تقع فعلياً تحت سيطرة داعش في العراق وسوريا على سبيل المثال، ستظل من الصعوبة تقديم أجوبة موحدة بخصوصها بين هذه الدول.

في رأي الكاتب فإن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه هذه المبادرة تتلخص في الصعوبات السياسية في تجميع السيادة في مجال أو حقل «مقدس» بالنسبة للدول العربية، وهو الأجهزة الأمنية والدفاعية. بالنظر للسجل التاريخي الضعيف لجهود التعاون العربي في هذا المجال، وفي مجالات أقل أهمية وإثارة للجدل، فإن إقامة هياكل عسكرية شاملة ورسمية ستمثل تحدياً سياسياً كبيراً أمام دول المنظمة.

إنّ قضية إقامة قوات مسلحة موحدة ليست فقط مهمة صعبة على الدول العربية بالخصوص، بل أيضاً على دول أخرى لديها سجل

الاعتراض على مثل هذا القرار/المقترح من المؤلف أنه قد صدر تحت إشراف منظمة إقليمية لا تخضع للإصلاح أو للعمل وفقاً لمبادئ ميثاق «الأمم المتحدة»، وبالتالي فإن هذه القوات لن تكون برأيه «قوة عربية تمثيلية حقيقية»، فالنهج الحالي الذي تتبعه الدول الأعضاء في الجامعة قد يؤدي لتخفيف حدة التوترات الكامنة بين الدول السنية، ولكنها في ذات الوقت ستؤدي لإضعاف الجامعة ككل وإثارة التوترات العربية - الإيرانية.

يرى المؤلف أنّ ما حدث في قمة شرم الشيخ من اقتراح لإقامة قوات مسلحة عربية مشتركة لا يعد «انفراج» بقدر ما هو «انهيار» لـ «الجامعة العربية»

111 الاتجاه الرابع: مستقبل منظمة «جامعة الدول العربية»

الدولي خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة توسعات لغاية اتجاهات «أقلمة السياسة» بصورة طاغية وأكثر وضوحًا على نطاق عالمي، سواء في أوروبا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو جنوب الصحراء الكبرى حتى، حيث ظهر عدد كبير من القوى الإقليمية التي كثيرًا ما وظفت المنظمات الإقليمية لممارسة التأثير على الشؤون الإقليمية. رغم ذلك، تزايد بصورة كبيرة خلال العقدين اللاحقين للحرب الباردة التي شهدت خلالها منطقة الشرق الأوسط اتجاهًا ارتداديًا، التدخل المباشر من جانب القوى العظمى الوحيدة في النظام الدولي (الولايات المتحدة) في شؤون المنطقة. وبقيت المنظمة الوحيدة في المنطقة (جامعة الدول العربية) كعهدها دائمًا، ضعيفة وذات تأثير محدود وطفيف، إذ لم يخرج عن المنظمة طوال هذه العقود أية سياسة مهمة في نطاق الإقليم الذي يسيطر عليه أعضائها، إلا المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل ٢٠٠٢ التي تعتبر لحد ما مبادرة مبتكرة وغير تقليدية، حاولت إنهاء الصراع الممتد بين العرب وإسرائيل، وإنهاء احتلال الأخيرة الاستيطاني لفلسطين، دون فائدة.

ثانيًا: كسرت الجامعة تقاليد الراسخة حول عدم التدخل في شؤون الأعضاء

Martin Beck: "The Arab League: A New Policy Approach in the Making". (Odense; Denmark: Centre for Mellemøststudier, April 2013).

مثلت قرارات «جامعة الدول العربية» في مارس/آذار ٢٠١١ بإقامة منطقة حظر جوي على ليبيا، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ بتجميد عضوية سوريا ونقل تمثيلها لزعماء المعارضة السورية، وفيما بعد بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا، وطرح اتفاقية سلام أو مبادرة السلام في سوريا خطوات غير مسبوقة في تاريخ الجامعة. بناءً على هذا التحول يرى المؤلف أن هناك خمس أطروحات تجادل بأن «جامعة الدول العربية» في طريقها للتغيير «لأفضل» بصورة جذرية خلال الفترة التي أعقبت اندلاع ثورات الربيع العربي. هذه الأطروحات هي كالتالي:

أولًا: نظرًا لتاريخ الشرق الأوسط، أو في السياقات التاريخية للشرق الأوسط، فإن محاولات «جامعة الدول العربية» لتشكيل السياسات الإقليمية تعتبر محاولة مبتكرة. فعلى الرغم من أن محاولات انخراط المنظمات الإقليمية في تشكيل السياسات الإقليمية ليست بالجديدة أو بالمثيرة، فقد شهد النظام

إلى أفكار القانون الدولي والأعراف والقيم والمعايير العالمية، خاصة في مجال حقوق الإنسان ومسؤولية التدخل من أجل الحماية (RPP) وهو أمر جديد ومستحدث على الجامعة، القائمة والمستندة جوهرياً على قيم القومية العربية تحديداً. ففي الماضي كانت إشارة «جامعة الدول العربية» لحقوق الإنسان محصورة فقط على السياسات والانتهاكات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ولم يكن لها دوراً أو تأثيراً بصورة على تقييم سياسات الدول الأعضاء فيها أو تجاه الجماهير التابعة لها. أما السياسات الجديدة للجامعة فإنها مازالت تنم عن وجود ازدواجية للمعايير وانتقائية في تطبيقها، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن أهم الدول الناشطة والقائدة في المنطقة هي السعودية وقطر، التي تعتبر دولاً تسلطية ولديها سجل فقير للغاية في مجال احترام حقوق الإنسان، بل أن المملكة تحديداً كانت ضمن ثماني دول فقط ممن اعترضوا على إقرار «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في ١٩٤٨.

بقرارها تجميد عضوية سوريا وفرض عقوبات اقتصادية عليها، وهي التقاليد التي لم تتغير منذ إقرارها في قمة الخرطوم ١٩٦٧، إذ نتيجة نكسة الخامس من يونيو/حزيران، وافقت الجمهوريات العربية على التخلي عن سياساتها الداعية وقتئذ لتصدير الثورة للأنظمة الملكية، في مقابل إعلان دول الخليج والممالك البترولية دعمها المالي للجمهوريات المنهزمة. ولذلك فإن قرار الجامعة بتجميد عضوية سوريا وتقديم مقعدها للمعارضة يعتبر كسرًا واضحًا لهذه الممارسات المترسخة، ويمثل أيضًا تحديًا للقواعد التنظيمية الصارمة التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء بأن لا يتم اتخاذ أي قرار بتعليق العضوية إلا بالإجماع، رغم معارضة كل من لبنان والعراق.

ثالثاً: إن الخلفية الفكرية لسياسات «جامعة الدول العربية» الراهنة تستند على القيم العالمية التي دأب القادة العرب على تجاهلها في الماضي. فالسياسات التي تم اتخاذها تجاه ليبيا وسوريا تحديداً تستند

إن تأثير سياسات الجامعة تجاه سوريا يظل محدوداً نتيجة التردد الغربي للتدخل في سوريا

المحلية والإقليمية كانت بلا جدوى، ولم يكن لها تأثير على الجماهير العربية، التي مازال قطاع معتبر منها يؤمن بخطاب الممانعة السورية وتحديها لإسرائيل. وأخيرًا، فإنه حتى عندما اقترح أمير قطر السابق «حمد بن خليفة» خطة للتدخل العربي العسكري في سوريا تلقت الجامعة هذه المبادرة بغير اهتمام باعتبارها «غير واقعية»، سواء سياسيًا أو دبلوماسيًا أو عسكريًا، على الرغم من أن المبادرة ذاتها تجاه نظام آخر مثل «القذافي» كانت ناجحة وموضع ترحيب شديد من جانب الجامعة. ربما السبب وراء ذلك - في رأي المؤلف - يرجع بالأساس للدعم الغربي لمثل هذه المبادرة.

خامسًا: إنَّ هذا الدور الفعال تقوده وتحركه دول تسلطية كما سلف الذكر، فقد لوحظ أن الدول التي قادت زمام المبادرة في سياسات الجامعة تجاه سوريا وليبيا كانتا المملكة العربية السعودية وقطر، وليست النظم العربية «الديمقراطية» الانتقالية الجديدة التي بزغت عقب ثورات الربيع العربي. فمقارنةً بالماضي، حاولت مصر أن تكون القوة الإقليمية عربيًا في مرحلة التحولات السياسية العربية الجذرية في خمسينات القرن الماضي، عندما كانت الجمهوريات القومية العروبية قد أظهرت العلاقات الوثيقة بين كل من مصر وسوريا

هذا الازدواج تجلّى في حالة دولة البحرين. فعندما يتم مقارنة سياسات وسلوكيات منظمة جامعة الدول العربية تجاه المملكة الخليجية التي شهدت هي الأخرى انتفاضات شعبية في بدايات العام ٢٠١١، فقد ظلت الجامعة صامتة تمامًا وغير فاعلة عندما قام الجيش البحريني بمعاونة القوات السعودية والإماراتية بسحق المعارضة والمتظاهرين، بسبب علاقات المملكة القوية مع السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي. بينما في حالتي سوريا وليبيا اللتان تفتقران لهذا الدعم الخليجي. فحلفاء سوريا في الجامعة كانتا اليمن ولبنان الضعيفتان، وحتى الدول المحايدة في الجامعة (مثل الأردن والجزائر والعراق) كانت أضعف من تحدي القوى الخليجية.

رابعًا: إنَّ تأثير سياسات الجامعة تجاه سوريا يظل محدودًا نتيجة التردد الغربي للتدخل في سوريا. فعلى الرغم من اطلاقها لحزمة من المبادرات والاقتراحات لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا، إلا أنها لم تكن فعالة، وكذلك فشلت لجنة مهمة حفظ السلام والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، إذ كان تأثيرها محدودًا. كذلك، وبالرغم من تجميد عضوية سوريا في الجامعة، واستبدالها بالمعارضة. فإن مساعي الجامعة لهنز شرعية نظام الأسد

Imad Harb: "The Difficult Tasks for the Arab League".
(Washington D. C.: Arab Center, March 27, 2017).

هذه الورقة تناقش بصورة مبسطة الأوضاع العامة في جامعة الدول العربية، بالتزامن والتوازي مع التردّي الاقتصادي والسياسي والهشاشة الزمنية والدفاعية التي تسود المنطقة، خاصة الجانب الشرقي من العالم العربي والمتمثل في العراق وسوريا واليمن. وماهي الأسباب التي ساهمت في محدودية وعجز الجامعة عن القيام بأي دور فعال من أجل حل هذه الأزمات؟ وماهي النماذج والإصلاحات التي يتوجب على الجامعة القيام بها لتفعيل هذا الدور المؤسسي المأمول منها؟

يبدأ المؤلف ورقته بالإشارة إلى أن جامعة الدول العربية مازالت تولى اهتمامها للقضايا العربية والقومية مثل الوحدة العربية وقضية فلسطين وغيرها، إلا أنها ورغم هذا الاهتمام مازال يسودها الانقسام والتشرذم داخل أروقته بخصوص هذه القضايا. وهو الأمر الذي جعله غير متفائل بخصوص مستقبل الجامعة، بسبب «تزايد مشاكلها من حيث العدد والكثافة» وبأن الاجتماعات والقرارات التي سوف تتخذها

(وليبيا فيما بعد). رغم ذلك فإن الأنظمة الانتقالية التي أنتجتها الثورات (في مصر وتونس وليبيا خصوصاً) أوضحت أنها تولى اهتمامها الكامل لشؤونها الداخلية والمحلية بدلاً من الخارجية (الإقليمية والدولية). الأكثر من ذلك فإن التراكم الشديد للثروات في دول الخليج العربي، نتيجة الطفرة النفطية وعائدات الريع البترولي، جعل كل من السعودية وقطر تسيطران وتمتلكان قدرات وامكانيات ومصادر وقوة ومهارات دبلوماسية في وقت لا تتوفر غيرها من بقية أعضاء الجامعة.

ختامًا، يرى المؤلف أنّ «جامعة الدول العربية» قد نجحت، مدفوعة بأثر الربيع العربي، في كسر جمودها وتحجرها خصوصاً تجاه سوريا. فقد نبذت الجامعة سياساتها المتحجرة بعدم التدخل في شؤون أعضائها، وزاد تقديرها واعتمادها على القيم والأعراف العالمية والدولية لحقوق الإنسان. إلا أن ذلك التحول مازال يشوبه في رأيه الشك حول مدى كونه يعكس تحولاً جذرياً في سياسات الجامعة أم لا. فرغم نجاحها المحدود في سوريا، إلا أنّ المؤلف يقرر بأنّه لن يكون من السهل على «جامعة الدول العربية» العودة إلى نهجها القديم، بتجاهل أو حتى بالموافقة على الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان من قبل الأنظمة العربية أو تحطيم وسحق الحركات المعارضة لها.

الجامعة وزعمائها «من غير المحتمل أن تؤدي إلى رفع المنظمة من الحضيض إلى أن يكون لها دورا أكثر إيجابية ومحورية».

يستعرض الكاتب عبر العقود الثمانية التي بلغها عمر الجامعة منحنيات صعود وتراجع، فعالية وعجز الجامعة في كافة أنحاء العالم العربي. بداية من الشرق ومنطقة الخليج العربي والهلال الخصيب، كالحرب الأهلية في سوريا، الحرب ضد الإرهاب الداعشي، الذي أخذ في التمدد والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق وسوريا، والانقسام الطائفي في العراق. جنبا إلى جنب مع الصراع في اليمن. ومن ناحية أخرى تصاعد الخطر الإيراني على دول الخليج العربية واحتلال جزر الإمارات الثلاثة. وفي منطقة شمال أفريقيا، حيث الحرب الأهلية في ليبيا والتفكيك الذي يهدد التكامل الإقليمي

للدولة هناك، عودة السلطوية السياسية في مصر مرة أخرى، ونضال تونس من أجل الحفاظ على المكاسب الديمقراطية والاستحقاقات السياسية، وجمود الأوضاع في الجزائر وتخطب أوضاعها السياسية بسبب عجز رئيسها (المادي والجسدي والعقلي) وإنزواء المغرب واختياره العزلة تطوعا وخيارا، وهو ما تجلّى في رفض المملكة استضافة القمة العربية في العام ٢٠١٦. كل هذه الأزمات والنزاعات وقفت جامعة الدول العربية عاجزة عن صدها أو مواجهتها، ناهيك عن محاولة حلها. وهو الأمر الذي دعاه للاستنتاج بأن «المشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم العربي تتجنب على الأرجح إمكانية وجود جامعة عربية ذات هيكل تكامل يشبه الاتحاد الأوروبي، يساعدها على وقف دائرة التدهور المتسلسل الذي ميز مسارها منذ العام ١٩٤٥».

جامعة الدول العربية مازالت تولي اهتمامها للقضايا العربية والقومية مثل الوحدة العربية وقضية فلسطين وغيرها، إلا أنها ورغم هذا الاهتمام مازال يسودها الانقسام والتشرذم داخل أروقتهما بخصوص هذه القضايا

هائلة من جانب إسرائيل لزيادة النشاط الاستيطاني وتخلي إدارة ترامب عن الالتزام بحل الدولتين وتماويه الكامل مع إسرائيل، بإعلانه نقل السفارة الأمريكية للقدس. أما الفشل الآخر فهو تدني العمل الجماعي العربي بخصوص فلسطين، وتزايد التماهي العربي مع الضغوط الخارجية لقبول الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية لحل وتسوية هذه القضية. القضية الثانية هي سوريا، والتي يرى المؤلف أن الجامعة فشلت في إدارتها بسبب «عدم قدرتها على إيجاد استراتيجية لرفع كابوس الحرب الأهلية السورية» متزامنا مع التعقيدات التي يضعها التدخل والنفوذ الروسي والنشاط الإيراني القوي في سوريا وما حولها. القضية الثالثة هي داعش، والتي تمثل نموذجا جليا لعكس عجز جامعة الدول العربية على تطوير آليات وإجراءات الدفاع المشترك، وهو ما جعل الجامعة تتخلف عن ركب الجهود المحلية والالتزامات الإقليمية (بقيادة السعودية) والتحالف الدولي (بقيادة الولايات المتحدة) في مجال مكافحة الإرهاب الذي تمثله داعش وايدولوجياتها، التي تسعى في رأي الكاتب إلى تدمير النظام العربي وأي مظاهر لمشاعر القومية العربية، وتمثل التحدي الايديولوجي الوحيد القادر على مواجهة إيديولوجية داعش العنيفة،

يحدد الكاتب عدة أسباب لتشخيص المشكلة الأساسية في جامعة الدول العربية. هذه الأسباب هي:

- ١) هيكل الجامعة التنظيمي الضعيف؛
- ٢) عدم الاستقلالية عن الحكومات العربية؛
- ٣) الخمول والجمود المؤسسي؛
- ٤) تضائل فرص التعاون بين الدول الأعضاء في الجامعة. هذه المتغيرات ستحول في رأي الكاتب جامعة الدول العربية دون ابتكار خطة مؤكدة لمواجهة وضع الدولة الفلسطينية أو رفع الكابوس السوري أو هزيمة داعش أو حتى تحسين وتخفيف الخلافات المزممة حول الأوضاع في اليمن وليبيا.

تناول المؤلف خمسة قضايا أساسية لتوكيد مدى فشل جامعة الدول العربية. فيما يتعلق بقضية فلسطين: يذكر الكاتب أن فشل الجامعة الرئيسي في هذه القضية يتلخص في «عدم إيجاد الصيغة أو الاستراتيجية الصحيحة لمعالجة هذه المشكلة، في الوقت الذي تتجه في الوقت الحالي بسرعة نحو الحل الذي تفرضه وتريده إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني» وتجمد المبادرة العربية وتعرض القضية لضغوط

مختلف عن ماضيها. إلا أن المؤلف ورغم كل هذه الاحباطات يرفض القول بأن «المنظمة لا يمكن إصلاحها بالكامل» ويجادل بدلا من ذلك بأن إصلاح «هذه الأوضاع غير المقبولة» يتطلب في رأيه معالجة أربعة مسائل هامة: الأولى: ضرورة الاستماع والاعتراف، وبالتالي التصرف بناء على دعوات الشارع العربي تحقيا لمزيد من الانفتاح السياسي في النظام العربي، والقبول بمزيد من التطور الديمقراطي واحترام الحقوق المدنية. الثانية: الحاجة إلى تجديد التركيز على جعل الجامعة مستقلة من الناحية التنظيمية عن الدول العربية، وتمتعها بالمرونة السياسية التي سيحولها من مجرد منظمة مدفوعة بالأحداث وردود الأفعال عليها إلى أن تكون محركها تصميم استراتيجي واضح يسهم في زيادة قدراتها وامكانياتها على توقع وتصدي التحديات وحل النزاعات. الثالثة: الشفافية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على العمل العربي الجماعي والعلاقات العربية البينية، ومن جانب آخر السماح للجامعة بتطوير قدرات الأمانة العامة وضمان حيادها. أخيرا، تبني قرار إنشاء قوة عسكرية دائمة للدفاع عن السلامة الإقليمية للدول الضعيفة والمشاركة في عمليات السلام والاستقرار متي دعت الحاجة لذلك، وتوفير القوات والموارد والتجهيزات اللازمة لمكافحة التنظيمات الإرهابية.

والسماح - من ناحية أخرى - لبزوغ مطالب الاستقلال الذاتي لأقليات طائفية وعرقية مثل الأكراد وغيرهم.

القضية الرابعة هي اليمن، الذي لم تتمكن الجامعة تماما من لعب دورا قياديا في إدارة هذا الصراع، وأجبرت على الالتحاق بركب منظمة تحت إقليمية مثل منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي اتخذت الدول القيادية فيها (السعودية وقطر والإمارات) الدور الرئيسي في إدارة هذا النزاع وارتضت الجامعة أن تكون في المقعد الخلفي. أما القضية الخامسة فهي قضية ليبيا، التي تمثل أيضا نموذجا لقوة بعض دول الخليج، بدلا من الجامعة نفسها ككيان واحد. حيث فشلت الجامعة رغم الزجج بها في هذا الصراع، باعتبارها مصدر الشرعية الإقليمية الوحيد الذي يسوغ ويشرع استخدام القوة المسلحة ضد القذافي. حيث فشلت الجامعة في وقف انزلاق البلاد نحو الفوضى والانقسام وفي مساعدة ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي وسقوطه، الأمر الذي أدى لتقسيم البلاد إلى ثلاثة مناطق متقاتلة ومتصارعة.

كل هذه النماذج من الخلافات العربية البينية تجعل الكثير من المراقبين غير متفائلين بمستقبل الجامعة أو آملين بأن مستقبلا

The Economist: "What is the point of the Arab League?" (April 29, 2016).

اقتراحات ومرشحين آخرين. ورفضت مصر هذه المقترحات ورشحت بدلاً وزير خارجيتها العجوز «نبيل العربي». والجدير بالذكر أنّ متوسط ولاية المنصب تبلغ حوالي ٢٢ عامًا. وينقل التقرير رأي كاتب مثل «خير الله خير الله»، الذي ذكر أنّ «جامعة الدول العربية» قد تأسست لمواجهة أو الاستجابة لتحديات ومخاطر الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، وهو ما جعله يجادل ويقول إنّ «فكرة القومية العربية دفنت منذ أمد بعيد».

للتدليل على هذه الأطروحة، تورد المجلة بعض الحقائق المخجلة عن أوضاع العمل العربي الجماعي. فمن الناحية الاقتصادية، لا تشكل التجارة البينية العربية سوى أقل من ١٠% من حجم التجارة العربية، ولم تتحقق أبدًا الوعود بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية. ومن الناحية السياسية لم تعد الدعاوي ضد إسرائيل لها نفس المردود أو حتى محل إجماع داخل الجامعة، بل أنّ دعاوي مقاطعة إسرائيل المعروفة باسم BDS في أوروبا أصبحت أقوى منها في مناطق كثيرة في العالم العربي، وأصبحت القيود التي تفرضها بعض الدول العربية على الفلسطينيين أكثر قسوة مقابل تزايد التسامح في التعامل مع الإسرائيليين. وبدا أنّ الأجانب (المحتلون

يبدأ تقرير مجلة «الإيكونومست» بالقول إنه مع اشتعال الأوضاع في سوريا وتزايد التحدي الإيراني لدول الخليج العربي من أجل السيطرة على المنطقة، والتشكيك بالدور الأمريكي وقدرة واشنطن على فرض الاستقرار، اعتقد البعض أنه ربما تكون هذه اللحظة هي «لحظة جامعة الدول العربية» التي تؤكد وتعزز وجودها. ولكن العكس تمامًا هو ما حدث، فالمنظمة بدت منقسمة ومشرذمة أكثر من أي وقت مضى. والتغيير الذي حدث بإبدال أمينها العام الثمانييني بأخر سبعيني جعل من فكرة التجديد ببساطة تدور حول هذا التغيير الشكلي فقط، أي في الأمانة العامة.

وترى المجلة أنّ «الجامعة العربية» قد تحولت من فكرة طموحة لإقامة دولة عظمى متحدية الاستعمار والإمبريالية العالمية ومنبرًا لزعماء مثل «ناصر» و«هوارى بومدين» ولمحاربة إسرائيل، لتصبح اليوم عاجزة حتى عن اختيار أمينها العام. فبينما استأثرت مصر بالمنصب منذ إقامة المنظمة، بدأت الدول العربية الأخرى (وعلى رأسها الجزائر وقطر) بإبداء رغبتها في تغيير جنسية المنصب، وتقديم

السابقون) يتسللون إلى المنطقة تبعًا. فأمريكا تحكم العراق، والجيران من غير العرب (تركيا وإيران وإسرائيل) يتعدون على الأراضي وسيادتها، والأكراد يحكمون أنفسهم، وبريطانيا بعد خمسين عامًا على انسحابها من شرق السويس ستقوم بافتتاح أول قاعدة بحرية لها في البحرين.

أما من الناحية الثقافية والهوياتية، تذكر المجلة أنه ربما لم يعد هناك شيئًا مشتركًا بين العرب سوى لغتهم (كما ذكر أحد القادة العرب في قمة ٢٠١٦)، وحتى هذا المكون بات الآن تحت التهديد. فبعد ستة عقود من مساعي وبرامج التعريب وتمكين اللغة العربية، بدأت المستعمرات الفرانكوفونية القديمة في شمال أفريقيا بالإقلاع والتخلي عن هذه الجهود، حيث أعلنت المغرب عن نيتها لتغيير لغة تعليم الرياضيات والعلوم من العربية إلى الفرنسية. كما أعلنت الجزائر أن الإمازيغية، لغة البربر الأصلية، هي اللغة الرسمية، ويحتل أن يتم كتابة حروفها (كونها لغة مسموعة وشفهية بالأساس) بالحروف اللاتينية (مثل التركية). كذلك يبدو الأمر في المستعمرات الانجلوساكسونية القديمة. ففي دول الخليج (وطبقًا لاستطلاع رأي للشباب في هذه الدول قامت به شركة أصداء بيرسون) فقد وجد أن الشباب العربي

في الخليج يستخدم اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية. وفي مصر يبدو الإقبال مبالغ فيه للغاية على إلحاق الأطفال بالمدارس الإنجليزية والدولية، وحتى الجامعات الإنجليزية (كالبريطانية والأمريكية والكندية تحديدًا). ومؤخرًا أعلن وزير التربية والتعليم المصري عن نية الوزارة القيام بتدريس مادتي العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية بدايةً من الفصل السابع (الأول الأعدادي) في المدارس التجريبية والخاصة. كما أن النظام الجديد سيكون أيضًا متضمنًا دراسة للغة الإنجليزية بدايةً من رياض الأطفال وحتى الفصل السادس الابتدائي، بطريقة لها صلة قوية بدراسة العلوم والرياضيات، حسبما ذكرت جريدة «اليوم السابع» المصرية.

هذه الأوضاع قادت المجلة لطرح تساؤل عن كيف انحد الحال بـ «جامعة الدول العربية» من مكافحة الاستعمار والنظر للقوى الأوروبية باعتبارها مصدره وصانعة للفوضى، إلى السماح لها وشرعنة استخدام الطائرات والمقاتلات الأوروبية لضرب ليبيا وسوريا تحت لواء «جامعة الدول العربية». والإجابة من وجهة نظر «الإيكونومست» تتلخص في (١) فشل الجامعة، على عكس «الاتحاد الأوروبي»، في إيجاد آلية لإدارة خلافاتها وصراعات الدول الأعضاء فيها؛ (٢) فشل حركة الجامعة بسبب الطائفية والخلافات

الإقليمية، إذ وقفت الجامعة تتفرج على أعضائها بينما تبتلعهم الحرب واحدًا تلو الآخر.

وتختم المجلة تقريرها بملاحظة ساخرة ومؤلمة تقول إنه «ربما تكون الفائزة الوحيدة للجامعة هذه الأيام هي أنها تحولت لتكون «دار تقاعد» للدبلوماسيين والسياسيين المصريين العاطلين عن العمل» بينما أكثر ما يزيد عن 60% من سكان العالم العربي دون الأربعين.

«ربما تكون الفائزة الوحيدة للجامعة هذه الأيام هو أنها تحولت لتكون «دار تقاعد» للدبلوماسيين والسياسيين المصريين العاطلين عن العمل» بينما أكثر ما يزيد عن 60% من سكان العالم العربي دون الأربعين.



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org